



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development and Human Rights



برنامج دعم الرقابة الشعبية
على الانتخابات العامة

دراسة عن "معالجة الصحف المصرية

لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى 2010"

صادرة عن المرصد الإعلامي بمؤسسة

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

إعداد

سلمي شاهين

باحثة ماجستير

أرضي : +202 29719612
+202 29719616
فاكس : +202 25266792
موبايل : +20105327633
+20126521170

العنوان البريدي : 148 شارع مصر حطوان الزراعي - المطبعة - ح المعادي - الدور الرابع
شقة 41 - القاهرة - ج. م. ع ص.ب : 490 المعادي
الموقع الإلكتروني : www.maat-law.org & www.maatpeace.org
www.radiomaat.org
البريد الإلكتروني : maat_law@yahoo.com & info@maat-law.org

قائمة المحتويات

- تمهيد
- نتائج الدراسة الخاصة بجريدة الأهرام
- نتائج الدراسة الخاصة بجريدة روزا ليوسف
- نتائج الدراسة الخاصة بجريدة الوفد
- نتائج الدراسة الخاصة بجريدة الأهالي
- نتائج الدراسة الخاصة بجريدة المصري اليوم
- نتائج الدراسة الخاصة بجريدة اليوم السابع (اليومية)
- الخلاصة والاستنتاجات
- مصادر الدراسة
- ملاحق الدراسة
 - استمارة تحليل المضمون
 - استمارة تحليل الخطاب

معالجة الصحف المصرية لانتخابات مجلس الشورى

خلال الفترة من ابريل حتى منتصف يونيو 2010

تعتبر انتخابات مجلس الشورى من أهم الأحداث السياسية التي شهدتها مصر خلال الفترة الراهنة، ويزيد من أهميتها ما نتج عن التعديلات الدستورية التي جرت على اختصاصاته عام 2005، حيث أضافت للمجلس صلاحيات جديدة فلم يعد دوره استشاريا فقط، ولكنه أصبح يشارك في إصدار القوانين والتشريعات، كما تكمن أهمية الانتخابات في أن أي مرشح لانتخابات الرئاسة القادمة يجب أن يحصل على أكبر عدد من أصوات كل من مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية.

انطلاقاً من ذلك يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة في رصد وتحليل المعالجات الصحفية التي قدمتها الصحف تجاه انتخابات مجلس الشورى ونتائجها مع تفسير هذه المعالجات والمقارنة بينها وربطها بالاتجاه السياسي الذي تنتمي إليه كل صحيفة.

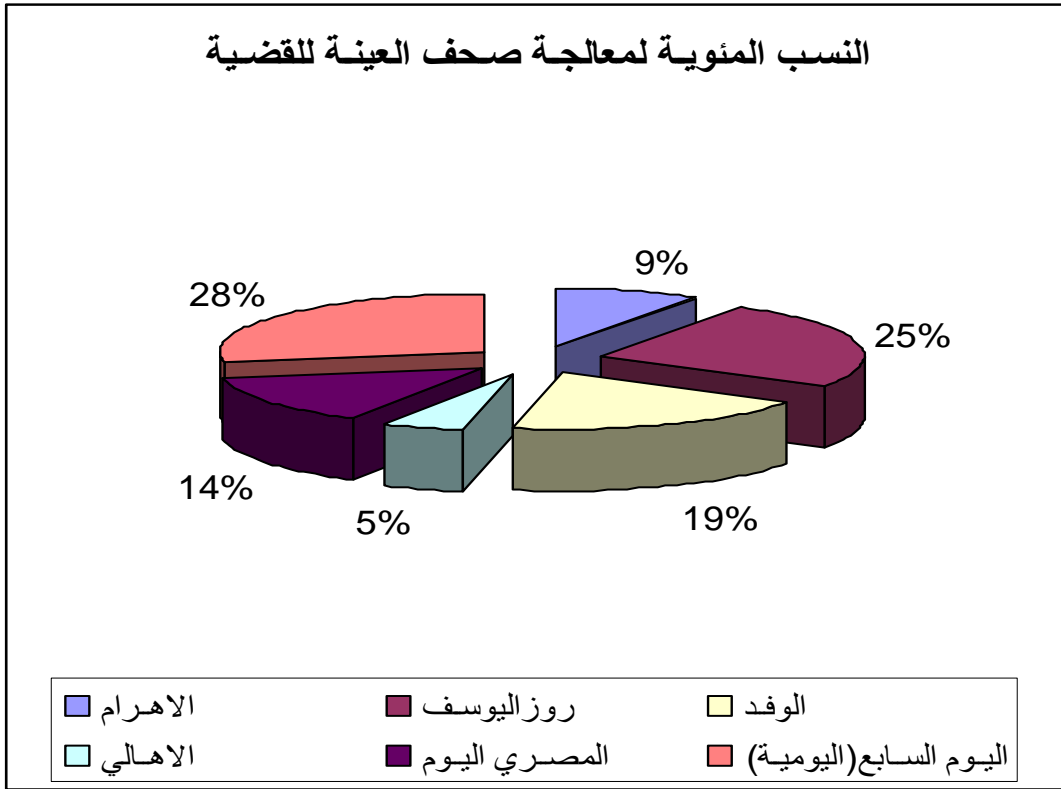
وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج المسحي من حيث حصر كافة مضامين الصحف المتعلقة بالانتخابات، إلي جانب المنهج المقارن من حيث المقارنة بين تلك المضامين التي طرحتها الصحف والاتجاهات السائدة بها ومواقفها تجاه الانتخابات ونتائجها.

كما استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المضمون لتحليل المواد الخيرية المنشورة بالصحف، كما استخدمت أسلوب تحليل الخطاب لتحليل مواد الرأي وذلك من خلال: تحليل مسار البرهنة - تحليل القوي الفاعلة - تحليل الأطر المرجعية.

وقد تناولت الدراسة مجموعة من الصحف الممثلة للصحف المصرية بمختلف أشكال ملكيتها، وهي صحيفتي الأهرام وروزا ليوسف كممثلتين للصحف القومية، وصحيفتي الوفد والأهالي كممثلتين للصحف الحزبية، وكذلك صحيفتي المصري اليوم واليوم السابع كممثلتين للصحف الخاصة، وذلك من خلال أسلوب الحصر الشامل لجميع ما كتبه الصحف محل الدراسة عن الانتخابات ونتائجها طوال فترة إجراء الانتخابات والفترة التي أعقبت الإعلان عن نتائج الانتخابات سواء كانت مواد خبرية أو مواد رأي.

ومن خلال تحليل مضمون المواد الخيرية، وتحليل الخطاب الصحفي لصحف العينة خلال الفترة الممتدة من 1 ابريل حتى 15 يونيو 2010 أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج نستعرضها فيما يلي، ويوضح الجدول التالي نسب معالجة صحف العينة للقضية:

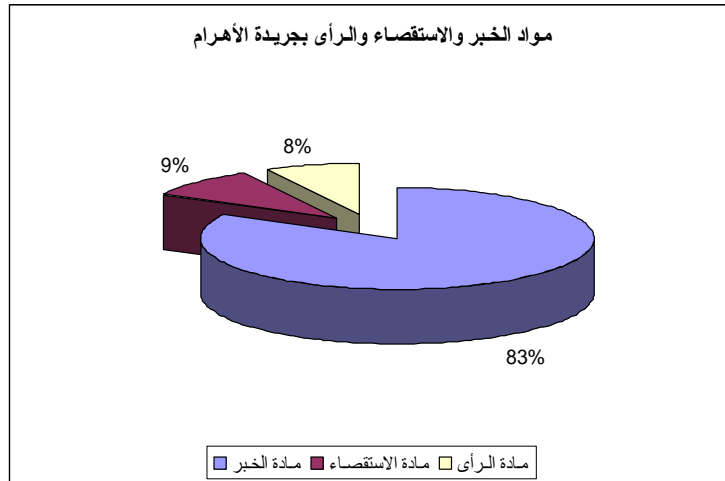
الترتيب	النسبة	المجموع	مواد الرأي	المواد الاستقصائية	المواد الخيرية	اسم الجريدة
5	9%	64	5	6	53	الأهرام
2	25%	183	9	12	162	روزا ليوسف
3	19%	136	26	15	95	الوفد
6	5%	33	4	3	26	الأهالي
4	14%	103	15	8	80	المصري اليوم
1	28%	207	9	10	188	اليوم السابع (اليومية)



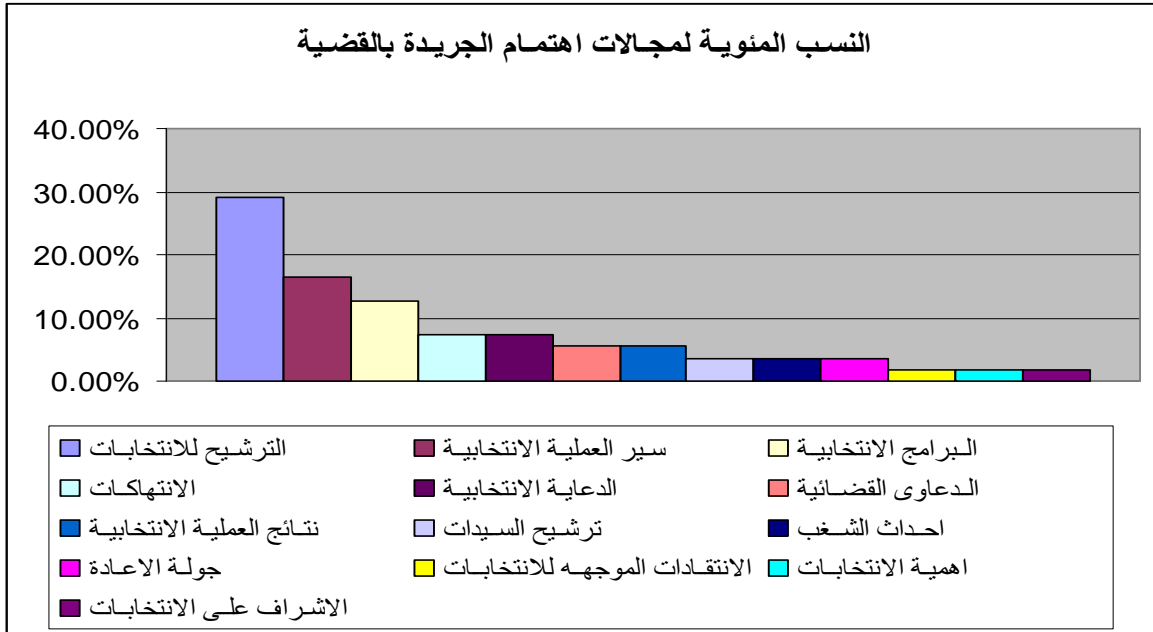
ويمكن استعراض النتائج التفصيلية لكل جريدة على حده فيما يلي:

1- جريدة الأهرام

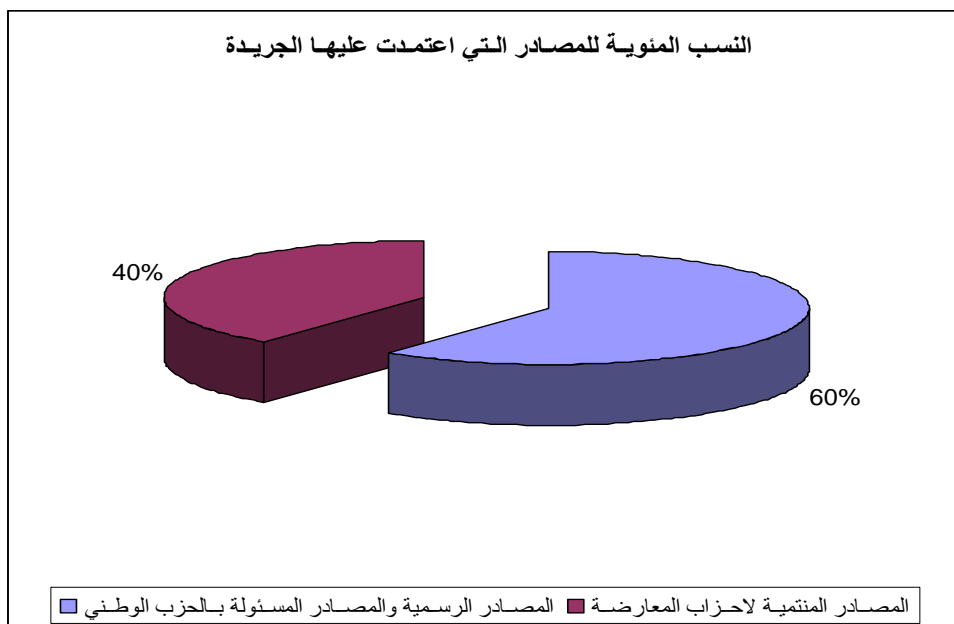
اهتمت جريدة الأهرام بمناقشة قضية انتخابات مجلس الشورى من خلال مختلف المواد الصحفية، حيث شملت المواد الخبرية والاستقصائية والرأي، وقد جاءت في المرتبة الأولى المادة الخيرية بنسبة 83%، فالمادة الاستقصائية بنسبة 9%، ثم مادة الرأي بنسبة 8%، وفيما يلي نوضح النتائج على المستوى التفصيلي:



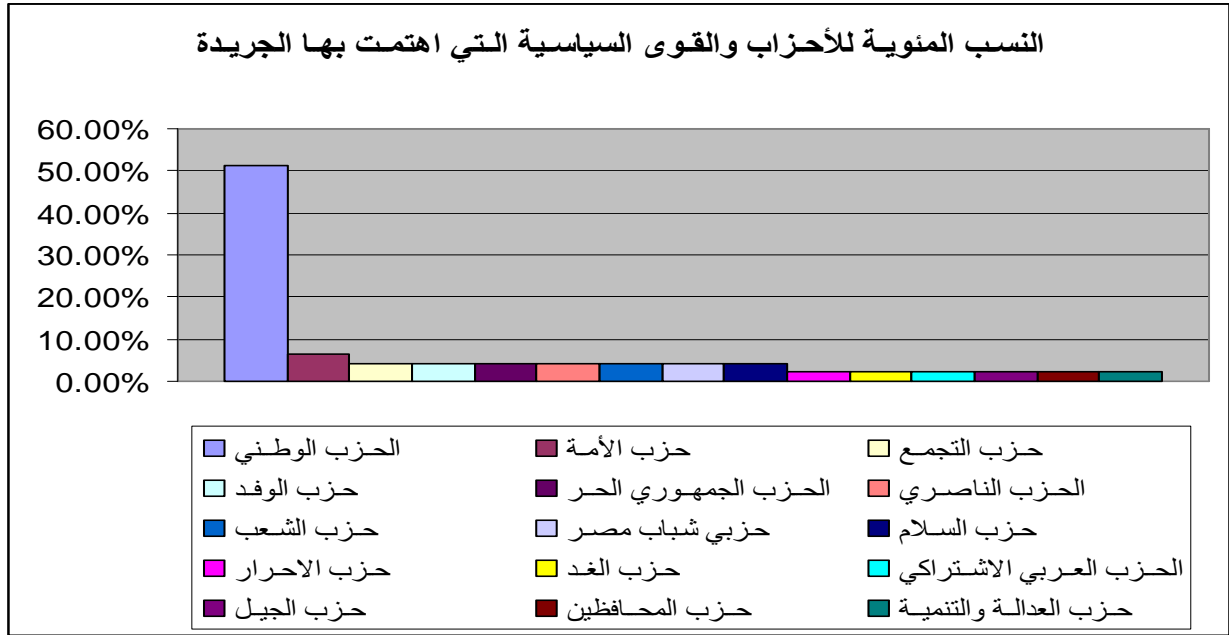
احتلت المادة الخبرية المرتبة الأولى وذلك بنسبة 82,8%، ومن خلال توظيف فئات "ماذا قيل" من خلال استخدام أداة تحليل المضمون تم التوصل لمجموعة من النتائج، يمكن توضيحها فيما يلي:



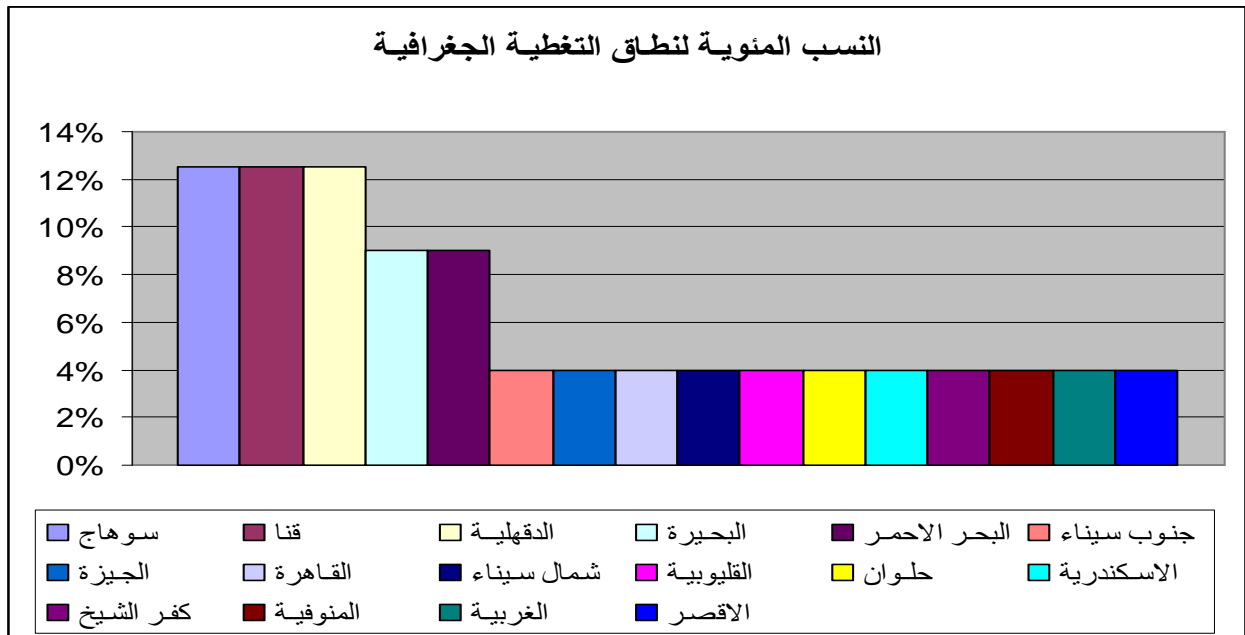
يتضح مما سبق أن جريدة الأهرام اهتمت بتغطية أخبار انتخابات مجلس الشورى من مختلف جوانبها، وجاء في المرتبة الأولى اهتمام الجريدة بنشر أخبار عن عملية الترشيح للانتخابات وذلك بنسبة 29,09%، يتلو ذلك نشرها لأخبار عن سير الانتخابات وذلك بنسبة 16,40%، وفي المرتبة الثالثة جاء نشر الجريدة لأخبار تتناول البرامج الانتخابية بنسبة 12,72%، ثم جاء نشر الجريدة لأخبار تتناول الانتهاكات المتعلقة بكل من الاستعداد للانتخابات، وكذلك الدعاية الانتخابية، وذلك بنسبة 7,27% لكل منهما، وفي المرتبة الخامسة نشرت الجريدة أخبارا تتناول كل من الدعوى القضائية ونتائج العملية الانتخابية، وذلك بنسبة 5,45% لكل منهما، أما المرتبة السادسة فجاءت بها أخبار عن ترشيح السيدات في الانتخابات، وأحداث الشغب، وانتخابات الإعادة وذلك بنسبة 4% لكل منهم، يتلو ذلك نشر الأهرام لأخبار الانتقادات الموجهة للانتخابات، وكذلك أخبار عن أهمية الانتخابات، والإشراف عليها، وذلك بنسبة 1,81% لكل منهم.



وفيما يتعلق بالمصادر التي اعتمدت عليها الجريدة في نشر أخبارها، فقد وردت النصوص الإعلامية ككل عن مصادر من داخل الجريدة وهم محرريها، بينما اعتمدت على بعض المصادر في الحصول على المعلومة داخل النص الإعلامي نفسه، كما اهتمت بذكر تصريحات على لسان مصادر معينة، وقد تنوعت هذه المصادر ما بين المصادر الرسمية والمسئولة بالحزب الوطني بنسبة 60%، ومصادر تنتمي لأحزاب المعارضة وذلك بنسبة 40%.



وحول توازن المادة الخبرية في تغطية الأحداث المتعلقة بمختلف الأحزاب السياسية، فقد جاء الاهتمام الأول للمادة الخبرية بالحزب الوطني وذلك بنسبة 51,11%، يتلو ذلك نشر الجريدة لأخبار تتعلق بحزب الأمة بنسبة 6,38%، وفي المرتبة الثالثة جاء اهتمام الجريدة بنشر أخبار تتعلق بكل من حزب الوفد، وحزب التجمع، والحزب الجمهوري الحر، والحزب الناصري، وحزب الشعب، وحزب شباب مصر، وحزب السلام، وذلك بنسبة 4,25% لكل منهم، أما المرتبة الأخيرة فجاء بها اهتمام الجريدة بأحزاب الأحرار والغد والعربي الاشتراكي والجيل والمحافظين والعدالة والتنمية، وذلك بنسبة 2% لكل منهم.



وحول النطاق الجغرافي للتغطية الصحفية بالأهرام، فقد اهتمت بتغطية أخبار الانتخابات في معظم محافظات مصر، وبلغت 16 محافظة، جاءت في مقدمتها محافظات سوهاج وقنا والدقهلية بنسبة 13%، ثم محافظتي البحيرة والبحر الأحمر بنسبة 9% لكل منهم، ثم محافظات جنوب سيناء والجيزة والقاهرة وشمال سيناء والقليوبية وحلوان والإسكندرية وكفر الشيخ والمنيا والمنوفية والغربية والأقصر بنسبة 4% لكل منهم.

ثانيا: المواد الاستقصائية

تحلل المواد الاستقصائية المركز الثاني وذلك بنسبة 9%، حيث اهتمت الجريدة بنشر تحقيقا عن مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، وقد استعانت بمصادر متعددة منها الأكاديمية، والحزبية، كما نشرت الأهرام تقريرا عن التغطية الإعلامية للانتخابات للجنة تقييم الأداء الإعلامي، وكذلك أجرت مجموعة مختلفة من الحوارات الصحفية مع عدد من الشخصيات هم محمود أباطة رئيس حزب الوفد، وممدوح قناوي رئيس الحزب الدستوري الاجتماعي الحر، والدكتور حسام عبد الرحمن رئيس الحزب الجمهوري الحر، والمستشار انتصار نسيم رئيس اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات.

ثالثا: مواد الرأي

تستهدف الدراسة تحليل الخطاب الصحفي لمقالات الرأي بجريدة الأهرام، حيث نشرت الجريدة مواد رأي بنسبة 8%، وذلك بهدف التعرف على الأطروحات التي قدمها كاتب المقال، والحجج التي برر بها أطروحاته، وكذلك تصورات الكاتب القوى الفاعلة في القضية، إلى جانب الأطر المرجعية التي استند إليها الكاتب في تناوله للقضية، ومن خلال استخدام أداة تحليل الخطاب بأدواته الثلاث: تحليل مسار البرهنة، وتحليل القوى الفاعلة، وتحليل الأطر المرجعية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، يمكن توضيحها فيما يلي:

أولا: مسارات البرهنة

يمكن حصر الأفكار التي طرحتها الجريدة في أطروحة واحدة هي:

ان انتخابات الشورى هي الاختبار الأول للتعددية السياسية

وقد جاءت هذه الأطروحة بتكرار خمس مرات، وبرهن الكتاب على صحة ذلك من خلال عدد من الحجج، فقد أشار الكاتب مجدي الدقاق في إحدى حججه إلى "إن كثيرا من القواعد التي أرسيت في هذه الانتخابات كانت مبشرة وهي قواعد لا بد من تعميمها وترسيخها، وأبرزها السماح بالتصويت بالرقم القومي في حال ثبوت اسم صاحبه في الكشوف الانتخابية، وأبرزها أيضا وجود ما بين 3 و9 قضاة للإشراف علي اللجان العامة، مع السماح لمنظمات المجتمع المدني المصرية، لمتابعة ومراقبة العملية الانتخابية ووجود العشرات من وسائل الإعلام المصرية والعربية والأجنبية لتغطية العملية الانتخابية، ظواهر وتقاليد بل قواعد جديدة، ساعدت علي النجاح في التجربة الانتخابية الأولى التي ستعقبها إعادة انتخابية، ثم تحول لنموذج لانتخابات مجلس الشعب المقبلة في نوفمبر المقبل ثم الانتخابات الرئاسية في العام الجديد"

كما أشار في خطابه "ومن الطبيعي أن يصف من لم يفز بأي مقعد بأنها لم تكن حرة ونزيهة، وللأسف هذه سمة المهزومين وخصوصا في عالمنا الثالث، الذي لا يعترف أبناؤه أبدا بأن هناك فائزا وآخر خاسرا في أية منافسات. والجديد في الأمر أن نتائج هذه الانتخابات أكدت وعي شعبنا وقدرته علي الاختيار وعدم اقتناعه بل وكشفه لأصحاب الشعارات المضللة، ورغم كل شيء فقد نجح الجميع في الاختبار الأول، وعلينا استكمال هذا النجاح وقراءة دروس هذه التجربة جيدا والانتباه لكل الظواهر الايجابية والسلبية، فالديمقراطية هي تراكم خبرات وتجارب وخطوات تتلوها خطوات أخرى، المهم، أن نواصل، فالتعددية أصبحت خيارا وطريقا لا رجعة عنه، ومصر وشعبها تستحق مجتمعا ديمقراطيا ودولة مدنية، المواطن فيها هو السيد"

إلى جانب ذلك ذكرت الجريدة في إحدى أطروحاتها "إن هذا الفوز لمرشحين من المعارضة سيعطي الناخبين انطبعا بأن هناك جدية وشفافية ونزاهة بدأت تصبح واقعا علي أرض مصر، كما أنه سيعطي أحزاب المعارضة دفعة جديدة لكي تستعد من الآن لخوض انتخابات مجلس الشعب بكل ما أوتيت من قدرة وقوة، ولاشك أن شيوع مثل هذا المناخ الإيجابي، واقتناع الناس بإمكان أن يحتل الشخص الذي انتخبوه مكانة تحت القبة سوف يكون لهما أثر كبير علي النشاط السياسي في البلاد خلال الفترة المقبلة"

كما ذكر الكاتب احمد اليرى "إن انتخابات الشورى هذه الدورة يجب أن تكون نقطة الانطلاق إلي الديمقراطية والحرية التي نسعى إليها والتي لن تتحقق بشعارات نرفعها وإنما بخطط عمل وبرامج محددة تعمل علي تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين وتقلهم إلي مستقبل أفضل"

وأضافت الجريدة "إن الدور الأساسي في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى، يقع علي عاتق الجماهير، فنحن ننتظر حشودا بنسبة كبيرة من الناخبين خاصة أصحاب البطاقات الانتخابية الجديدة، وعلي وزارة الداخلية أن تهيبُ المناخ المناسب للعملية الانتخابية"

وأكد الكاتب عبد العظيم درويش أن الانتخابات "تمثل اختبارا حقيقيا لمدي ما حققه هذا الحراك داخل دوائر المواطنين.. لا تضيق الفرصة تحت زعم أية حجة فكلمها قد سقطت.. وأصبح كل شيء معد لاستقبالك.. لمشاركتك.. فاعمس إبهامك في الحبر الفسفوري وارسم ملامح لحلم الوطن والمستقبل!"

ثانيا: القوى الفاعلة

حددها الخطاب الصحفي في **الحزب الوطني**، حيث أشارت الجريدة إلى دوره الايجابي في العملية الانتخابية فنسبت إليه انه أتاح لغيره من الأحزاب حرية المنافسة، وترشيح من يمثلونها، كما انه أصدر كتيباً للإرشاد.

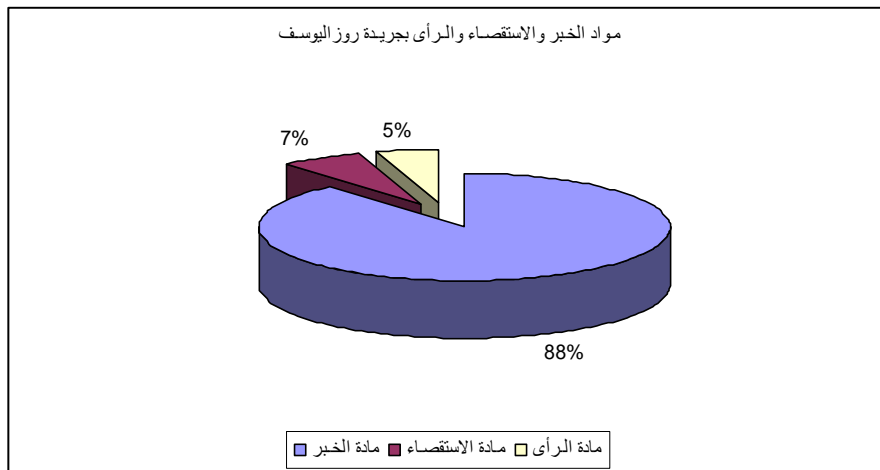
ثالثا: الأطر المرجعية

وتقتصر على **المرجعية السياسية** حيث أوضح كتاب الجريدة من خلالها الظواهر الايجابية التي صاحبت انتخابات الشورى، وأبرزها السماح بالتصويت بالرقم القومي في حال ثبوت اسم صاحبه في الكشوف الانتخابية، وأبرزها أيضا وجود ما بين 3 و9 قضاة للإشراف علي اللجان العامة، مع السماح لمنظمات المجتمع المدني المصرية، لمتابعة ومراقبة العملية الانتخابية ووجود العشرات من وسائل الإعلام المصرية والعربية والأجنبية لتغطية العملية الانتخابية، مؤكداً نجاح العملية الانتخابية باعتبارها الاختبار الأول للتعددية السياسية، وضرورة تكاتف الجميع من حزب وطني وأحزاب معارضة وناخبين لتأكيد أن انتخابات الشورى هي مجرد خطوة ستتلوها خطوات أخرى.

ومن خلال المرجعية السياسية أيضا أوضح كتاب الجريدة ضرورة المشاركة الجماهيرية في الانتخابات، كما أوضحوا مجموعة من العناصر الواجب توافرها عند إجراء الانتخابات المقبلة مثل إتاحة فرص متساوية لجميع المرشحين لشرح برامجهم وعدم الميل لمصلحة مجموعة منهم علي حساب أخرى، والتصدي لكل نائب يحاول شراء الأصوات أو رشوة المواطنين مستغلا الفقر الذي يعانيه بسطاء الناس الذين ربما لا يعرفون المرشح، إلى جانب محاولة جذب من يحملون البطاقات الانتخابية لكنهم لا يذهبون للإدلاء بأصواتهم، ليس بالتهديد بفرض الغرامات، وإنما بتبصير الناس بمن هو الأجدر بتمثيلهم ونقل أصواتهم إلي أصحاب القرار .

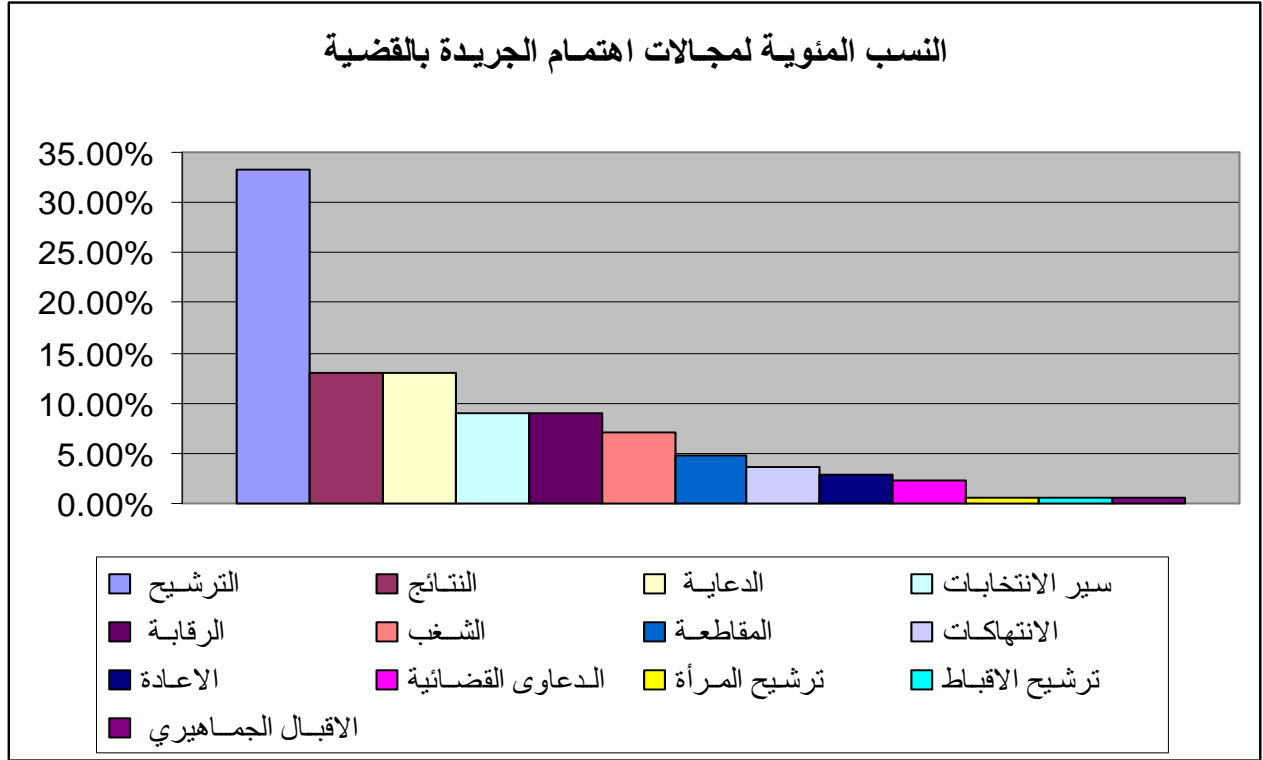
2- جريدة روزا ليوسف

اهتمت جريدة روزا ليوسف بمناقشة قضية انتخابات مجلس الشورى من خلال مختلف المواد الصحفية، حيث شملت المواد الخبرية والاستقصائية والرأي، وقد جاءت في المرتبة الأولى المادة الخبرية بنسبة 88%، فالمادة الاستقصائية بنسبة 7%، ثم مادة الرأي بنسبة 5%، وفيما يلي نوضح النتائج على المستوى التفصيلي:

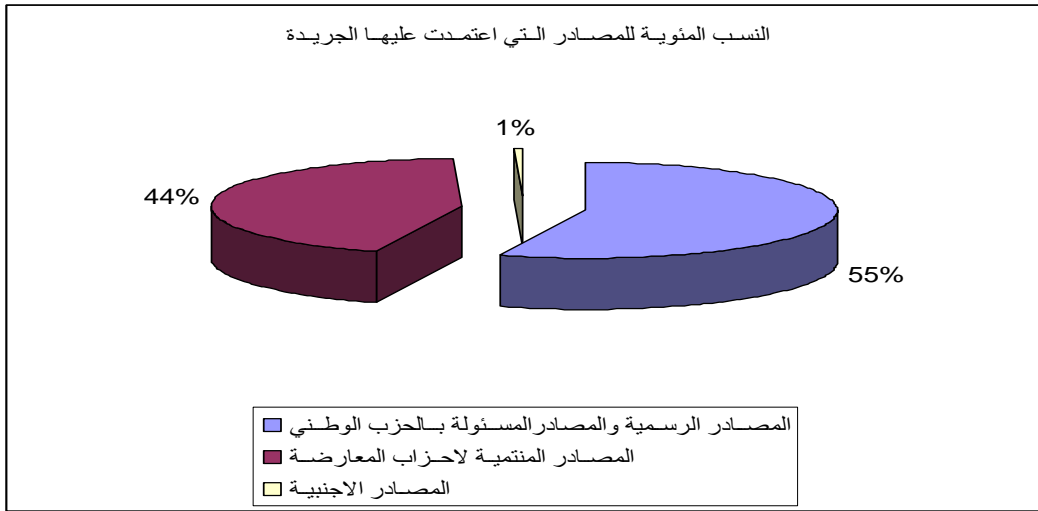


تستهدف الدراسة موضع البحث تحليل المادة الخبرية التي نشرتها الجريدة حول انتخابات مجلس الشورى لعام 2010، وذلك من خلال التعرف على جوانب الاهتمام بالقضية داخل المادة الخبرية، والمصادر التي اعتمدت عليها الجريدة في استقاء أنبائها، وكذلك التعرف على مدى التوازن في تغطية أخبار الأحزاب المختلفة، والنطاق الجغرافي للتغطية الصحفية، وقد قدمت الجريدة المادة الخبرية في المرتبة الأولى وذلك بنسبة 88,52%.

ومن خلال توظيف فئات "ماذا قيل" من خلال استخدام أداة تحليل المضمون تم التوصل لمجموعة من النتائج، يمكن توضيحها فيما يلي:

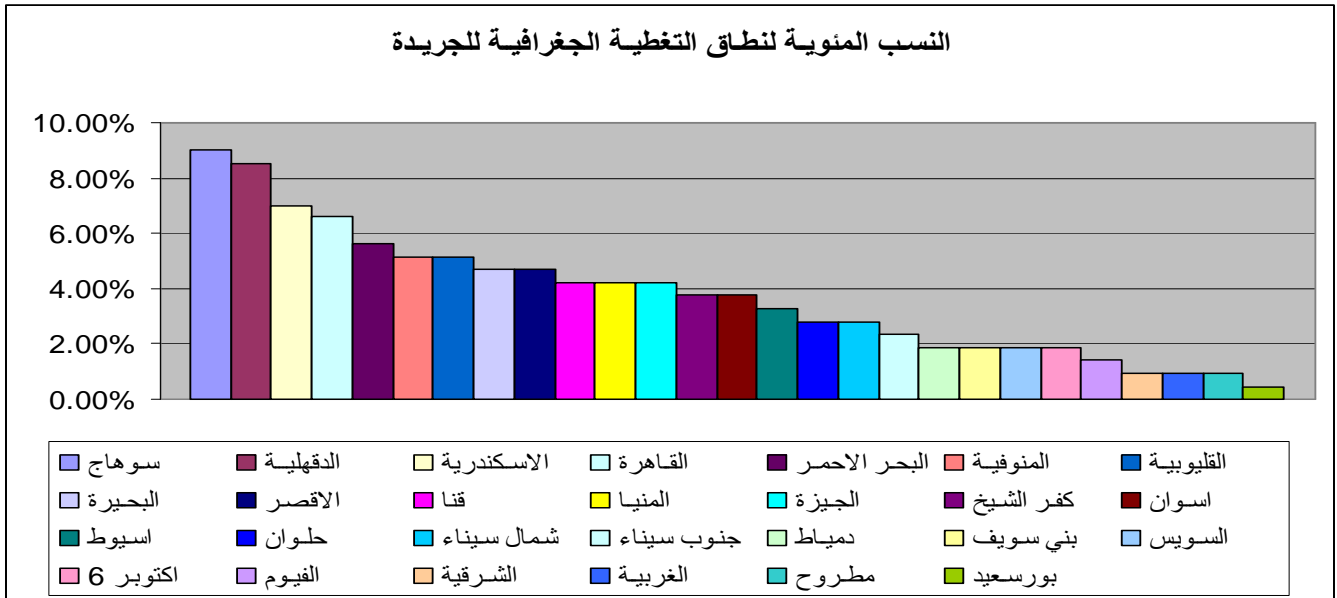


اهتمت جريدة روزا ليويسف بتغطية أخبار انتخابات مجلس الشورى من مختلف جوانبها، وجاء في المرتبة الأولى اهتمام الجريدة بنشر أخبار عن عملية الترشيح والاستعداد للانتخابات وذلك بنسبة 33,36%، يتلو ذلك نشرها لأخبار عن كل من نتائج الانتخابات وما أسفرت عنه والدعوى الانتخابية، وذلك بنسبة 13,09%، وفي المرتبة الثالثة جاء نشر الجريدة لأخبار تتناول سير العملية الانتخابية والمنافسة بين المرشحين، وكذلك الرقابة على الانتخابات بنسبة 8,92% لكل منهما، ثم جاء نشر الجريدة لأخبار تتناول أحداث الشغب بنسبة 7,14%، أما المرتبة الخامسة فجاء بها نشر الجريدة لأخبار تتعلق بمقاطعة الانتخابات بنسبة 4,76%، ثم أخبار تتعلق بالتجاوزات والانتهاكات المتعلقة بالانتخابات بنسبة 3,57%، يتلو ذلك اهتمام الجريدة بجولة الإعادة بنسبة 2,97%، ثم الدعوى القضائية بنسبة 2,38%، وفي المرتبة الأخيرة جاء نشر الجريدة لأخبار تتعلق بترشيح المرأة، وترشيح الأقباط، والإقبال الجماهيري على الانتخابات بنسبة 0,60%.



وفيما يتعلق بالمصادر التي اعتمدت عليها الجريدة في نشر أخبارها، فقد وردت النصوص الإعلامية ككل عن مصادر من داخل الجريدة وهم محرريها، بينما اعتمدت على بعض المصادر في الحصول على المعلومة داخل النص الإعلامي نفسه، كما اهتمت بذكر تصريحات على لسان مصادر معينة، وقد تنوعت هذه المصادر ما بين مصادر رسمية ومن داخل الحزب الوطني بنسبة 55%، ومصادر معارضة بنسبة 44%، ثم المصادر الأجنبية بنسبة 1%.

وحول توازن المادة في تغطية الأحداث المتعلقة بمختلف الأحزاب السياسية، فقد جاء الاهتمام الأول للمادة الخبرية بالحزب الوطني وذلك بنسبة 28,37%، يتلو ذلك نشر الجريدة لأخبار تتعلق بجماعة بحزب التجمع بنسبة 15%، ثم الحزب الناصري بنسبة 14%، فجماعة الإخوان بنسبة 13%، ثم حزب الوفد بنسبة 7%، فالحزب الجمهوري الحر بنسبة 5%، ثم كل من أحزاب الأحرار والغد والجيل بنسبة 4% لكل منهم، فأحزاب شباب مصر والاتحادي الديمقراطي والعربي الاشتراكي والكرامة والشعب والأمة والمحافظين ومصر 2000 بنسبة 0,80% لكل منهم.



وحول النطاق الجغرافي للتغطية الصحفية بروز اليوسف، فقد اهتمت بتغطية أخبار الانتخابات في 27 محافظة، جاءت في مقدمتها محافظة سوهاج بنسبة 9%، ثم محافظة الدقهلية بنسبة 8,50%، فمحافظة الإسكندرية بنسبة 7%، فمحافظة القاهرة بنسبة 6,60%، ثم محافظة البحر الأحمر بنسبة 5,63%، فمحافظة المنوفية والقليوبية بنسبة 5,16% لكل منهما، ثم محافظتي البحيرة والأقصر بنسبة 4,69% لكل منهما، فمحافظات قنا والمنيا والجيزة بنسبة 4,23% لكل منهم، فمحافظتي كفر الشيخ وأسوان بنسبة 3,75% لكل منهما، ثم محافظة أسيوط بنسبة 3,28%، فمحافظتي حلوان وشمال سيناء بنسبة 2,8% لكل منهما، تتلو ذلك محافظة جنوب سيناء بنسبة 2,34%، ثم محافظات دمياط وبني سويف

والسويس و6 أكتوبر بنسبة 1,87% لكل منهم، محافظة الفيوم بنسبة 1%، أما المرتبة قبل الأخيرة فوردت بها محافظات الشرقية والغربية ومطروح بنسبة 0,94% لكل منهم، وفي المرتبة الأخيرة جاءت محافظة بورسعيد بنسبة 0,46%.

ثانيا: المواد الاستقصائية

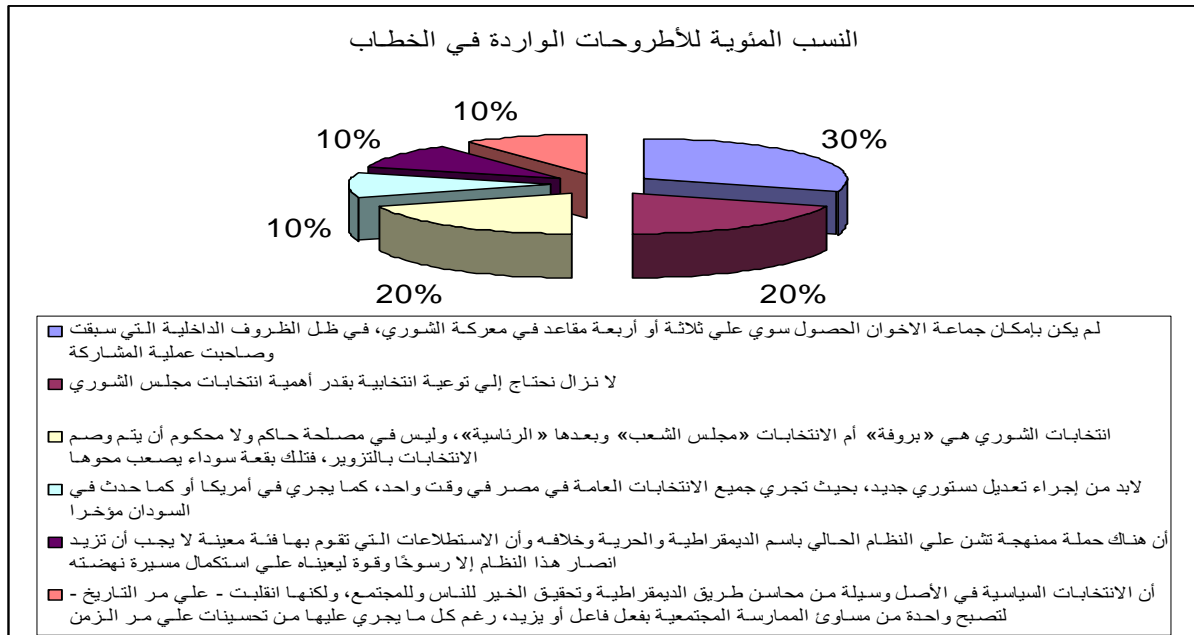
جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 7%، حيث اهتمت الجريدة بإجراء مجموعة كبيرة من الحوارات الصحفية، فأجرت حوارات مع رفعت السعيد، وحسين عبد الرازق، ومحسن عطية المرشح الناصري الوحيد في الانتخابات، وعادل اندراوس أول رئيس للجنة العليا للانتخابات وشيخ قضاة محاكم الاستئناف السابق، وكذلك مع عبد الرشيد هلال، ومع مجموعة النواب الأقباط، وهدى الطبلاوي مرشحة كفر الشيخ.

وكذلك نشرت الجريدة تقارير المنظمات الحقوقية عن المخالفات الانتخابية، وتقرير للحزب الناصري عن نتائج الانتخابات، إلى جانب تقرير عن التغطية الإعلامية للانتخابات، وتقرير عن برنامج حالة حوار وبالتحديد حلقة الخاصة بترشيح المرأة في الانتخابات.

ثالثا: مواد الرأي

تستهدف الدراسة تحليل الخطاب الصحفي لمقالات الرأي بجريدة روزا ليوسف، حيث نشرت الجريدة مواد رأى بنسبة 5%، وذلك بهدف التعرف على الأطروحات التي قدمها كاتب المقال، والحجج التي برر بها أطروحته، وكذلك تصورات الكاتب القوى الفاعلة في القضية، إلى جانب الأطر المرجعية التي استند إليها الكاتب في تناوله للقضية، ومن خلال استخدام أداة تحليل الخطاب بأدواته الثلاث: تحليل مسار البرهنة، وتحليل القوى الفاعلة، وتحليل الأطر المرجعية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، يمكن توضيحها فيما يلي:

أولا: تحليل مسارات البرهنة



وتتحدد الأطروحات التي قدمها كتاب الجريدة والحجج التي ساقوها للتأكيد على صحة الأطروحات فيما يلي:

1- لم يكن بإمكان جماعة الإخوان الحصول سوي علي ثلاثة أو أربعة مقاعد في معركة الشوري، في ظل الظروف الداخلية التي سبقت وصاحبت عملية المشاركة، وفي ظل إجماع المرشحين الذين قررت الجماعة الدفع بهم في انتخابات لها طبيعتها الخاصة من اتساع للدوائر الانتخابية وعدم إقبال شعبي نظرا للدور الاستشاري للمجلس

جاءت هذه الأطروحة في المرتبة الأولى بتكرار ثلاث مرات بنسبة 33,33%، وقد برهن الكتاب على صحة هذا الطرح من خلال عدد من الحجج والبراهين فأشار الكاتب حسام سعداوي واصفا قرار الإخوان بأنه دون دراسة "الجماعة قررت خوض انتخابات الشوري بدون دراسة مسبقة للقرار، بمعنى أن القيادة الجديدة التي يغلب عليها التيار المتشدد لم تحدد هدفها من المشاركة، وهذا ما اتضح خلال المراحل التالية لاتخاذ القرار، سواء من حيث حجم

المشاركة أو اختيار المرشحين، خاصة وان الجماعة مقبلة علي خوض انتخابات أخرى برلمانية بعد خمسة شهور، بغض النظر عما يقوله عصام العريان المتحدث باسم الجماعة فهو بحسب أحد أقرب الناس منه «محللاتي أحيانا» بمعنى أنه يحاول جعل الأمور تبدو مقبولة دون أن تكون كذلك"

وأضاف "انعكس عدم وضوح الهدف والغاية من المشاركة في نوعية المرشحين الذين وقع عليهم اختيار القيادات، فحالة الضبابية تلك جعلتهم يختارون أشخاصا غير معروفين في دوائرهم (خاصة المرشحين الاحتياطيين) حرصا علي عدم ملاحظتهم امنيا وهو تصرف يتعارض تماما مع اتساع دوائر الشورى، كما أنهم اختاروا ثلاثة من النواب الحاليين في «الشعب» ليس لهم ثقل في دوائرهم ولا بين الإخوان أنفسهم، فبحسب أحد العناصر القريبة من النائب عزب مصطفى مرشح الجماعة في الجيزة، يري قطاع كبير من عناصر الجماعة في الدائرة انه استفاد من وجوده في البرلمان ولم يقدم ما يثبت أحقيته بالمقعد"

ويضيف الكاتب إسلام كمال "الإخوان يركزون هذه المرة علي استغلال كل أدواتهم التنظيمية السرية للحصول علي 5 مقاعد علي الأقل في الشورى لأول مرة، متجاوزين القواعد القانونية والدستورية التي نشغل أنفسنا بها، رغم أنه لو لم يتم تنفيذها فلن تزيد علي كونها مجرد «حبر علي ورق»، والأغرب أنه حتى خصومهم الصرحاء والمختلفين معهم في الديانة، يفضلون عدم المكاشفة بالعدوان السياسي عليهم، ومن هؤلاء قيادة سياسية في أحد الأحزاب الليبرالية"

ويوضح كرم جبر "هم يهتمون «النظام» بالسطو علي الانتخابات، رغم أنهم يحاولون السطو علي الديمقراطية وليس علي الانتخابات فقط، ويلجأون إلي وسائل وأساليب شديدة الخطورة"، ويضيف " - الإخوان ينادون بعودة الإشراف القضائي علي كل صندوق، مع أنهم كانوا السبب في فشل هذه التجربة، وأشعلوا حرباً أهلية بين القضاة، كادت تقضي علي سلطة القضاء ومكانة القضاة"

2- لا نزال نحتاج إلي توعية انتخابية بقدر أهمية انتخابات مجلس الشورى

جاءت هذه الأطروحة في المرتبة الثانية بتكرار مرتين بنسبة 22,22%، وقد ساق الخطاب عددا من الحجج للبرهنة علي صحتها، فيوضح هاني لبيب "بالطبع، لن يكون هناك أي تطور سياسي في المجتمع المصري إلا من خلال الانتخابات التي تعد أحد المداخل الرئيسية لهذا التطور المنشود ولا نزال نحتاج إلي الترويج الإعلامي للمشاركة الانتخابية لكي يعرف كل مواطن أهمية صوته الانتخابي في صناعة ملامح الحياة السياسية المصرية"

وأضاف "أعتقد أنه من المفيد التركيز في التوعية الانتخابية خلال الفترة المقبلة علي أهمية مشاركة الناخب في الإدلاء بصوته، وهو وعي يرتبط بثلاثة عناصر رئيسية، هي: اقتناع الناخب من الأصل بأهمية الذهاب للتصويت، واختياره للمرشح الذي تتوافر فيه الشروط المطلوبة للقيام بدوره كعضو مجلس شوري، وإعداد وتنفيذ مراحل العملية الانتخابية بدقة شديدة طبقاً للقانون بدون أي استثناء أو تجاوز"

كما أوضح "إن التوعية الانتخابية هنا هي مسئولية جماعية تشترك فيها الدولة بشكل عام، وتشترك فيها الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، والإعلام المسموع والمقروء، وذلك تحت إشراف من اللجنة العليا للانتخابات. وربما يكون نموذج ذلك الدال نشاط التليفزيون المصري خلال الفترة المقبلة في التوعية بمجلس الشورى وأهميته ودوره واختصاصاته كتوعية عامة غير حزبية.."

وكذلك ذكر الكاتب محمد حمدي "أن معظم التقديرات ذهبت إلي إنها لم تتجاوز 7% لكننا فوجئنا في بيان رئيس اللجنة القضائية المشرفة علي الانتخابات المستشار انتصار نسيم بأنها وصلت إلي 30% وهو رقم يبدو مغايرا لما شهده الناس بأعينهم"

3- انتخابات الشورى هي «بروفة» لأم الانتخابات «مجلس الشعب» وبعدها «الرئاسية»، وليس في مصلحة حاكم ولا محكوم أن يتم وصم الانتخابات بالتزوير، فتلك بقعة سوداء يصعب محوها

وردت هذه الأطروحة أيضا في المرتبة الثانية بنسبة 22,22%، وقد أوضح الكاتب كرم جبر "يجب أن يتسلح الجميع بإرادة قوية وبنوايا طيبة لبداية مرحلة جديدة عنوانها النزاهة والإفصاح والشفافية، إنها ليست أحلاماً لا تتحقق ولكنها ضرورات يفرضها الواقع، لاجتياز مرحلة صعبة ومؤثرة"، وأضاف يحاول البعض من الآن التشكيك في نزاهة الانتخابات قبل أن تبدأ، لخلق أجواء من البلبلة وعدم الثقة، ويصعب علي هؤلاء أن يغيروا مواقفهم المحددة سلفاً، ولن يخرجوا من هذا النفق"

ويضيف الكاتب إسلام كمال "وكما يتعامل الوطني مع انتخابات الشورى علي أنها بروفة للشعب متوقع فيها سقوط نسبة من مرشحيه، فكل الأحزاب والقوي تفعل مثله، فالاجتماعات التنظيمية السرية الإخوانية لا تتوقف هذه الأيام استعدادا لإطلاق الحملات الانتخابية، كما هو الحال في الوطني الذي يؤهل كوادره من خلال دورات مخصصة يستعين فيها بخبراء أجانب لتدريبهم علي الدعاية الانتخابية في كل مراحلها، وفي إطار ذلك وزع كتيب من 29 صفحة عنوانه «إدارة الحملات الانتخابية» ويتضمن خطوات فريق العمل ورسم الخريطة السياسية والاجتماعية للدائرة وإعداد إستراتيجية التحرك وخطة الدعاية ومهارات التعامل مع الناخبين والمنافسين"

4- لابد من إجراء تعديل دستوري جديد، بحيث تجري جميع الانتخابات العامة في مصر في وقت واحد، كما يجري في أمريكا أو كما حدث في السودان مؤخرا

وقد جاءت هذه الأطروحة في المرتبة الثالثة بنسبة 11,11%، وللبرهنة عليها ذكر الكاتب محمد حمدي "ومن يراجع الأجددة الانتخابية خلال السنوات العشر القادمة سيلاحظ مثلا أن مجلس الشورى يشهد انتخابات في 2010 و2016 و انتخابات تجديد نصفي في 2013 و2019 بينما تجري انتخابات مجلس الشعب 2010 و2015 و2020 وتشهد مصر انتخابات رئاسية 2011 و2016 أي إننا سنشهد خلال عشرة أعوام تسعة انتخابات في الشعب والشورى والرئاسة غير انتخابات المجالس المحلية"

وأضاف "وأعتقد أن هذا العدد الكبير من الانتخابات أولا مرهق للناخبين، وثانيا لا تقدر عليه الأحزاب بإمكانياتها المحدودة، لذلك تبدو ظاهرة المستقلين واضحة ومستقرة لأنهم يملكون أموالا ويتحركون بشكل فردي، مما يؤثر علي قدرة الأحزاب علي الفوز بالمقاعد النيابية والتواجد الفاعل في الشارع"

5- أن هناك حملة ممنهجة تشن علي النظام الحالي باسم الديمقراطية والحرية وخلافه وأن الاستطلاعات التي تقوم بها فئة معينة لا يجب أن تزيد أنصار هذا النظام إلا رسوخًا وقوة ليعيناه علي استكمال مسيرة نهضته

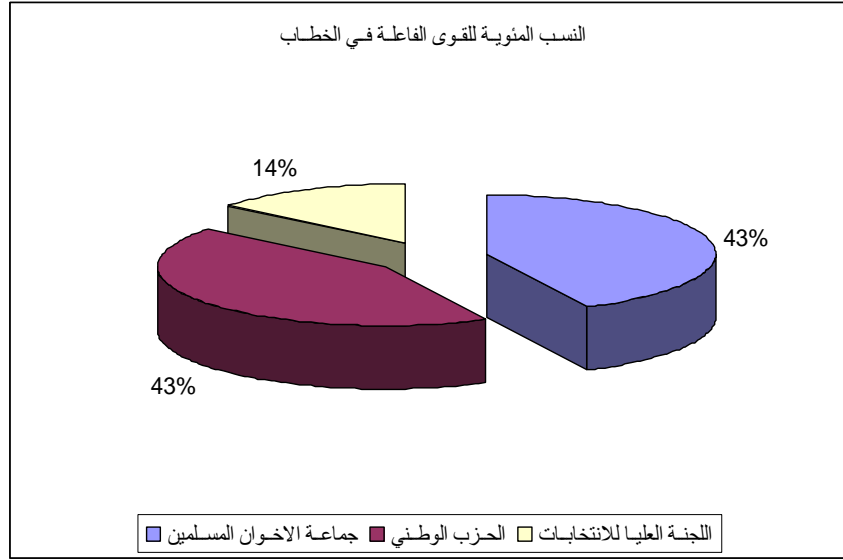
وردت هذه الأطروحة أيضا بنسبة 11,11%، وللبرهنة عليها أوضح محمد النشائي وعلي الرغم من تشكيك بعض الفئات في مقدرة المعتدلين في مصر علي اجتياز الانتخابات المقبلة بأشكالها المختلفة، فأعتقد أن الحزب الوطني لديه من الرصيد ما يؤهله للحصول علي تأييد شعبي عام لا نظير له بصرف النظر عما إذا كنت مؤيدا للحزب أم لا" وشدد علي أن "الثقة التي أتحدث بها ليست تنبؤًا بالغيب ولكن لأن للأفعال ردودًا والحزب يفعل الكثير فبلا شك سيكون هناك رد فعل كما انه الحزب الوحيد الأقدر علي تحقيق نتائج ايجابية أو انجازات"

كما أوضح الكاتب "دعك من هذا كله.. فمن المشهود أن ثمة تغيرًا في الثقافة قد حدث لدي كثير من المواطنين الذين تجرعوا مرارة السير دون أن تحكمهم عقولهم، ولهذا فإن أي حزب أو جماعة سواء كانت محظورة أو غير محظورة سيدخل في منافسة مع الحزب الوطني، فلم يستطيع أن يحصل علي الأغلبية التي يتمتع بها ولو كان بينهم البر ادعي أو زويل"

6- أن الانتخابات السياسية في الأصل وسيلة حلوة من محاسن طريق الديمقراطية وتحقيق الخير للناس وللمجتمع، ولكنها انقلبت - علي مر التاريخ - لتصبح واحدة من مساوئ الممارسة المجتمعية بفعل فاعل أو يزيد، رغم كل ما يجري عليها من تحسينات علي مر الزمن

جاءت هذه الأطروحة أيضا بنسبة 11,11%، وللتأكيد علي صحتها أوضح الكاتب شوقي السيد "فإن واقع الحال عند التجديد النصفي لانتخابات مجلس الشورى قد شهد إقبالا ومنافسة عظيمة، فالمرشحون علي 88 مقعدًا بلغ عددهم بما يجاوز الخمسمائة، أي ينافس علي المقعد الواحد ستة متنافسين رغم اتساع الدائرة وتزايد الشقة، ثم أصبح عددهم بعد التنزلات 456 منهم 90 وطني.. و45 أحد عشر حزبًا معارضًا.. والباقي مستقلون أيًا كانت انتماءاتهم وصفاتهم، ومع ذلك فمازالت الشوائب عالقة في الشارع السياسي.. وبما لا يتناسب مع التقدم الحادث في البلاد، ما بين مخالفات الدعاية الانتخابية.. والصراعات.. والسيطرة.. والأحكام القضائية.. والإشكالات.. كل ذلك مازال باقيا رغم ذلك التاريخ الطويل من التجربة سواء في مجال الانتخابات.. أو الأحزاب.. وبعد غد الثلاثاء سوف تكشف لنا النتائج عما قد يوجب علينا البحث والدراسة، في محاولة لتشخيص الداء.. ووضع العلاج!!"

تحدد القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي في كل من جماعة الإخوان المسلمين بنسبة 43%، والحزب الوطني بنسبة 43%، واللجنة العليا للانتخابات بنسبة 14%، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:



- التصور الخاص بجماعة الإخوان المسلمين ورد هذا التصور في المرتبة الأولى بنسبة 43%، وقد جاء تصورا سلبيا حيث أوضح الخطاب أنها اتخذت قرار المشاركة في الانتخابات دون دراسة، ويوضح الكاتب حسام سعداوي "الجماعة في الوضع الحالي سيطر عليها تصور ينم عن عدم فهم لقواعد اللعبة الانتخابية، وهو أنها ما دامت حصلت علي 88 مقعدا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، فإنها يمكن أن تحصل علي مقاعد في الشورى رغم أنها خاضت انتخابات مجلس الشورى السابقة وخرجت منها خالية الوفاض تماما ثم انسحبت من انتخابات المحليات التالية متعللة بالتضييق الذي لاقاه مرشحوها، وتصور آخر مغلوط هو أن الانتخابات فرصة مناسبة للقاء الجماهير، وذلك لأن الجماعة في وقت الانتخابات تصيها حالة «سعار» فالأجواء لا تكون مناسبة لتقديم صورة جيدة وإنما تقدم صورة انتهائية وبرجماتية تتنافى كليا مع ما تروجه عناصرها عن كونها جماعة دينية تدعو للفضيلة"

ويضيف كرم جبر أن ما تفعله الجماعة هو المتاجرة بالإسلام واستخدام شعارات دينية في غير موضعها، ويحاولون إضفاء شرعية دينية علي مطامع وأغراض سياسية، تتعد تماما عن جوهر الإسلام، فأطلق عليها في خطابه "المحظورة" موضحا " المحظورة تبرر فشلها في الانتخابات بشعارات زائفة، وعبارات مرسلة، وفرقة إعلامية كاذبة، نفس المبررات التي تلجأ إليها منذ ظهورها علي المسرح السياسي قبل الثورة حتى الآن" و "أول نقطة جوهرية هي أنهم يخالفون الدستور الذي يحظر مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية علي أي مرجعية دينية أو أساس ديني"

- التصور الخاص بالحزب الوطني

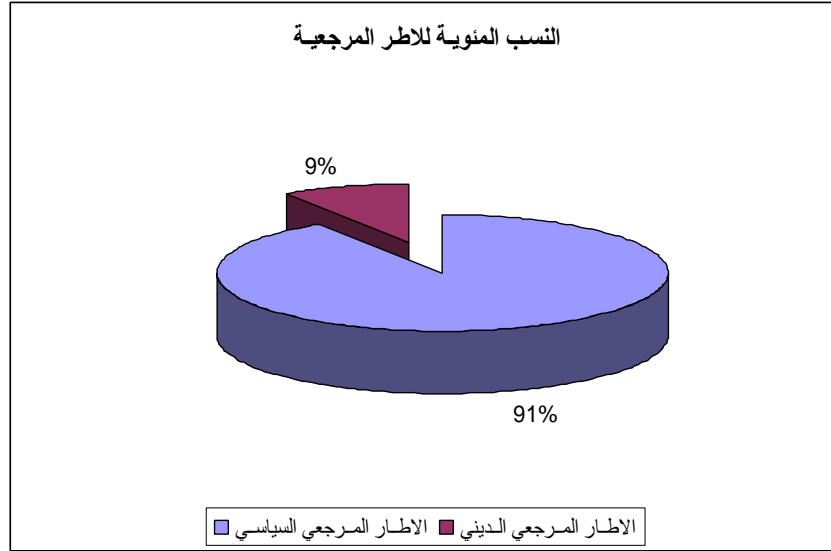
ورد هذا التصور أيضا في المرتبة الأولى بنسبة 43%، وجاء تصورا ايجابيا بنسبة 66,66% حيث أوضح الخطاب أن الحزب نجح باقتدار في نيل ثقة الكثير من المواطنين، وذلك بفضل الملامسة الفعلية للشارع والخوض في مشاكل المواطنين والتخلي عن الاكتفاء بالاجتماعات المغلقة بالفنادق، وأضاف الخطاب أن الحزب الوطني هو أكبر الأحزاب السياسية، وأكثرها وجودا علي الساحة، وتنتشر أماناته ووحده الحزبية في كل شبر من أرض مصر.

وحول التصور السلبي الوحيد الذي قدمه الخطاب للحزب فقد ورد بنسبة 33,33% وأوضح الكاتب محمد حمدي من خلاله أن الحزب لم يستطع حشد أعضائه أو الناخبين إلي صناديق الاقتراع بشكل لافت للنظر، وأضاف "وأعتقد أن علي الحزب الوطني بنفس القدر الذي يحتفل به بفوز نوابه في الشورى، أن يسألهم ويجري تحقيقات داخلية، حول ما جري من انتهاكات.. وأن يقوم بصفته الحزب الأكبر المسئول عن ترسيخ الديمقراطية بمصر بإعلان الحقيقة كاملة، ومحاسبة من لجأوا لتسويد أصوات الناخبين الغائبين"

جاء هذا التصور في المرتبة الأخيرة بنسبة 14%، وجاء تصورا ايجابيا، حيث أوضح الخطاب أن اللجنة لها سلطات تستطيع بموجبها أن تقدم نموذجا لانتخابات نزيهة في الشورى تكون دافعا ومحفزا لاستمرار نفس النموذج في الانتخابات الأخرى، كما أنها هي المختصة بتلقي الشكاوي المتعلقة بوقوع مخالفات تتعلق بالعملية الانتخابية واتخاذ ما يلزم بشأنها، وهي سلطة مطلقة إذا تم تطبيقها بمزيد من الحزم والجدية فسوف تحقق العدالة المطلوبة، ولا تتبع أحداً وتستمد سلطاتها من الدستور وتتمتع بالاستقلال والحيدة، ولا بد من أن نمحها الثقة الكاملة وأن نساعد في أداء عملها.

ثالثا: الإطار المرجعي

تقتصر الأطر المرجعية في الخطاب على كل من المرجعيتين السياسية والتاريخية، وقد وردت المرجعية السياسية بنسبة 91%، بينما وردت المرجعية التاريخية بنسبة 9%، ونوضح ذلك فيما يلي:



- المرجعية السياسية

جاءت في المرتبة الأولى، وذلك بنسبة 91% حيث ناقش الخطاب من خلالها أهمية الانتخابات السياسية في مصر، وكونها وسيلة من محاسن الديمقراطية، كما أوضح أن انتخابات الشورى أصبحت بروفة للانتخابات القادمة سواء كانت انتخابات مجلس الشعب أو انتخابات الرئاسة، كما ناقش أيضا طبيعة الموقف السياسي في مصر، والموقف السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وأسباب عدم حصولها سوى على عدد قليل من المقاعد في الانتخابات، معتبرا أنها أساءت فهم الموقف السياسي في مصر واعتبرت أنها ما دامت حصلت على 88 مقعدا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، فإنها يمكن أن تحصل على مقاعد في الشورى رغم أنها خاضت انتخابات مجلس الشورى السابقة وخرجت منها خالية الوفاض تماما ثم انسحبت من انتخابات المحليات التالية.

وأوضح الكاتب كرم جبر أن اتهامات التزوير التي توجهها الجماعة ما هي إلا بروفة لإفساد انتخابات مجلس الشعب معتبرا أن ما حدث في الشورى مجرد سيناريو سيطبقه الإخوان في الانتخابات الأكثر عنفاً وأهمية في مجلس الشعب، وأن الهدف المقصود هو ضرب الشرعية، وأن الإخوان سيلجئون إلي تحدي الدستور والقانون، واللعب بالشعارات الدينية، واستفزاز السلطات العامة، وخلق أجواء التشكيك والبلبل، ثم يصرخون ويتباكون.

كما أوضح الكاتب محمد حمدي من خلال المرجعية السياسية ضرورة إجراء تعديل دستوري جديد، بحيث تجري جميع الانتخابات العامة في مصر في وقت واحد، كما يجري في أمريكا أو كما حدث في السودان مؤخرا معتبرا أن هذا العدد الكبير من الانتخابات أولا مرهق للناخبين، وثانيا لا تقدر عليه الأحزاب بإمكانياتها المحدودة، لذلك تبدو ظاهرة المستقلين واضحة ومستقرة لأنهم يملكون أموالا ويتحركون بشكل فردي، مما يؤثر على قدرة الأحزاب على الفوز بالمقاعد النيابية والتواجد الفاعل في الشارع.

وناقش الكاتب كرم جبر من خلالها أيضا طبيعة دور اللجنة العليا للانتخابات معتبرا أنها هي التي تضع قواعد وإجراءات منظمات المجتمع المدني المصرية لمتابعة عملية الاقتراع والفرز وإعلان النتائج.. بما في ذلك تغطية

الفضائيات ومختلف وسائل الإعلام، كما أكد النجاح السياسي للحزب الوطني في النزول للشارع والخوض في مشاكل المواطنين منتقدا محاولات تشويه صورة النظام.

وناقش الخطاب من خلال ذلك أيضا أهمية التوعية السياسية بالانتخابات معتبرا أن هناك ثلاثة شركاء أساسيين في العملية الانتخابية يجب أن يشتركوا جميعاً بأشكال متعددة في صياغة شكل تلك التوعية الانتخابية، وهم: اللجنة العليا للإشراف علي الانتخابات من خلال تنسيقها مع جميع الجهات المعنية سواء كانت وزارة العدل أو وزارة الداخلية أو وزارة الإعلام، والشريك الثاني، هم المرشحون والمتنافسون أنفسهم سواء كانوا حزبيين أو مستقلين، ومدي إدراكهم بأهمية عمل برنامج توعية انتخابية لأهالي دائرهم ضمن حملاتهم للتعريف بأنفسهم وبيبرامجهم، أما الشريك الثالث، فهم الناخبون أنفسهم، ومعرفة تركيبته العددية علي مستوي كل دائرة سواء كانوا من الناخبات أو من الشباب الذي سيدلي بصوته للمرة الأولى، وهي الفئة التي تحتاج للتركيز معها، أما الناخبون الآخرون فيكفي لهم إعادة تنشيط ليشاركوا في الانتخابات.

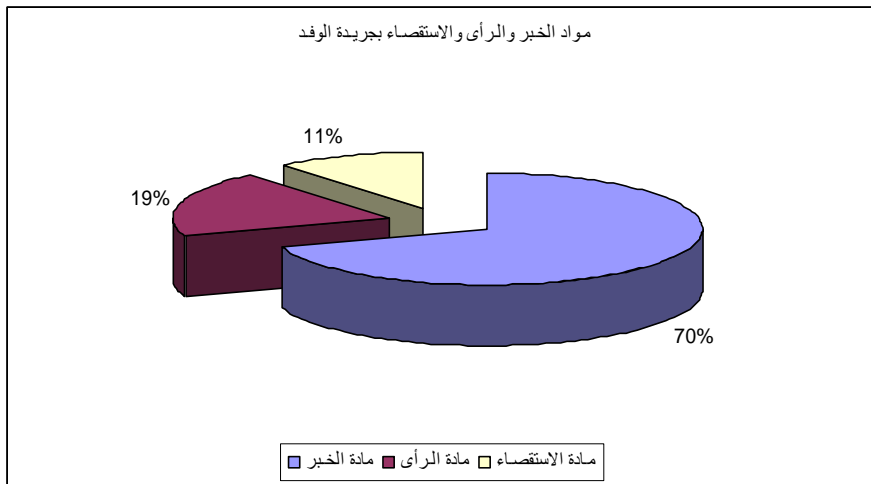
كما أوضح الكاتب محمد حمدي أن انتخابات الشورى لم تستوف المعايير المعمول بها عالميا للانتخابات معتبرا انه في الغالب الأعم لا تجري أي عملية انتخابية في العالم بشفاافية مطلقة، وقد شهدنا في الانتخابات البريطانية كيف أن آلاف البريطانيين لم يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم، وفي الانتخابات الأمريكية التي خاضها جورج بوش الابن كان هناك حديث واسع عن تزوير قام به المحافظون الجدد لصالح مرشحهم بوش، لكن أي غياب لمعايير العدالة في الانتخابات يبقي مؤشرا سلبيا، يحبط الناخبين، ويترك تأثيرات علي الانتخابات.

- المرجعية التاريخية

اعتمد عليها الخطاب بنسبة 9%، حيث استعرض من خلالها تاريخ الحياة الحزبية في مصر مؤكدا أننا منذ التاريخ القديم وقبل الحرب العالمية الأولى كانت لدينا حياة حزبية منذ عام 1893 الوطني القديم ثم الوطني عام 1908، والاشتراكي المصري عام 1908 والوفد 1918، وبعد إلغائها عام 1953 عادت الحياة الحزبية منذ عام 76 ورسميا بالقانون رقم 40/77

3- جريدة الوفد

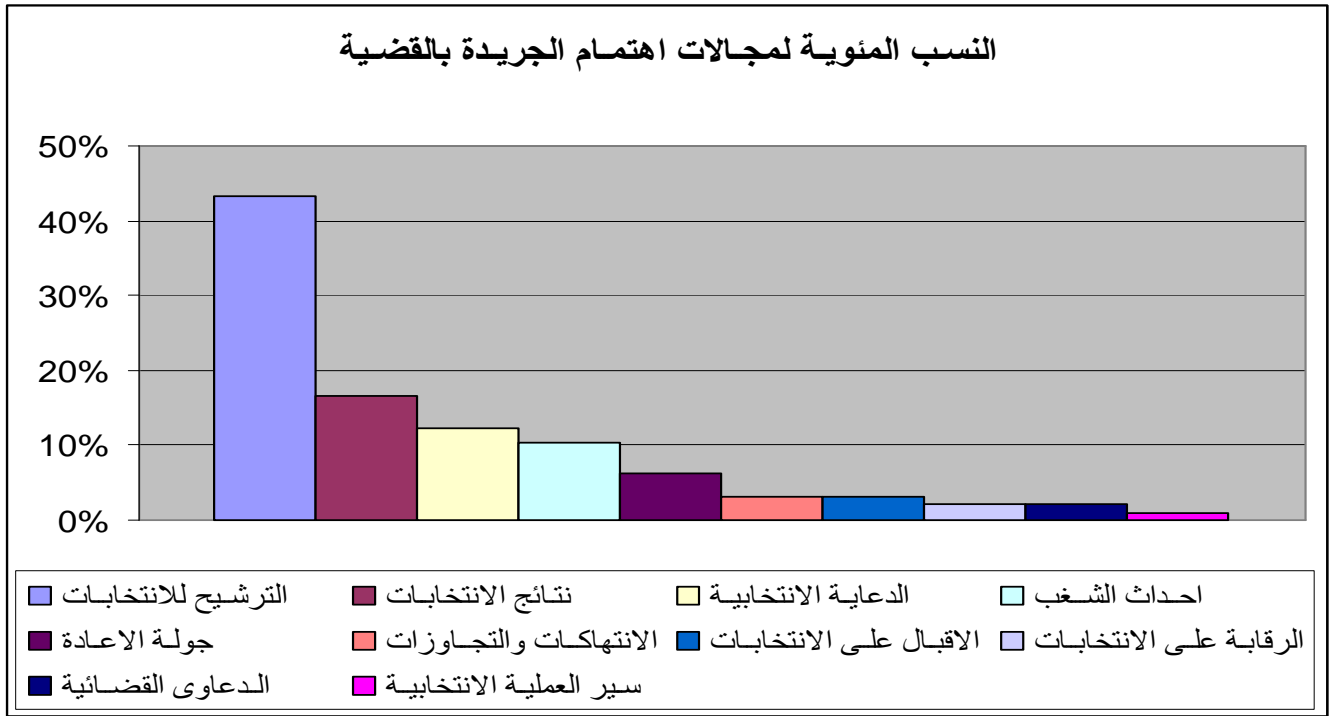
اهتمت جريدة الوفد بمناقشة قضية انتخابات مجلس الشورى من خلال مختلف المواد الصحفية، حيث شملت المواد الخبرية والاستقصائية والرأي، وقد جاءت في المرتبة الأولى المادة الخبرية بنسبة 70%، ثم مادة الرأي بنسبة 19%، فالمادة الاستقصائية بنسبة 11%، وفيما يلي نوضح النتائج على المستوى التفصيلي:



أولاً: تحليل المادة الخبرية

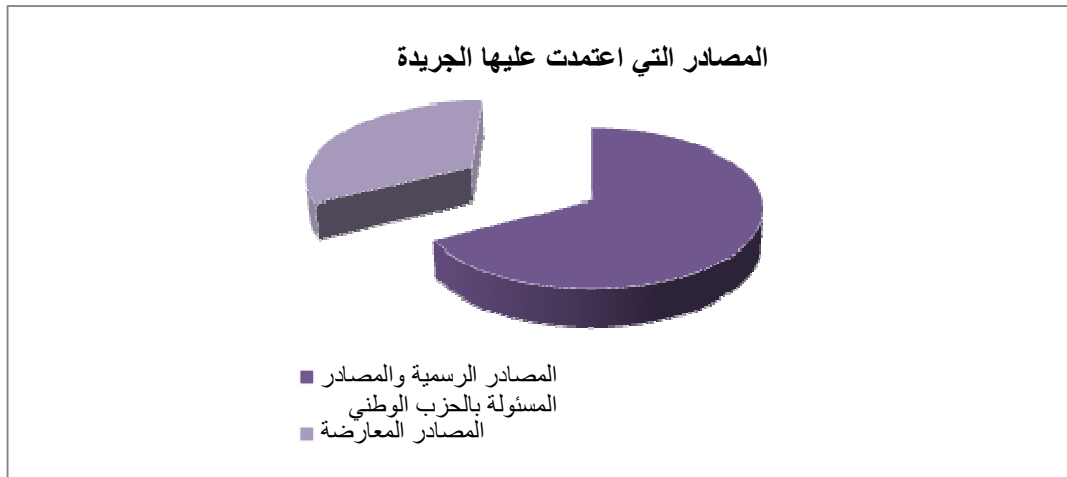
تستهدف الدراسة موضع البحث تحليل المادة الخبرية التي نشرتها جريدة الوفد حول انتخابات مجلس الشورى لعام 2010، وذلك من خلال التعرف على جوانب الاهتمام بالقضية داخل المادة الخبرية، والمصادر التي اعتمدت عليها

الجريدة في استقاء أنبائها، وكذلك التعرف على مدى التوازن في تغطية أخبار الأحزاب المختلفة، والنطاق الجغرافي للتغطية الصحفية، وقد قدمت الجريدة المادة الخبرية في المرتبة الأولى وذلك بنسبة 70%.

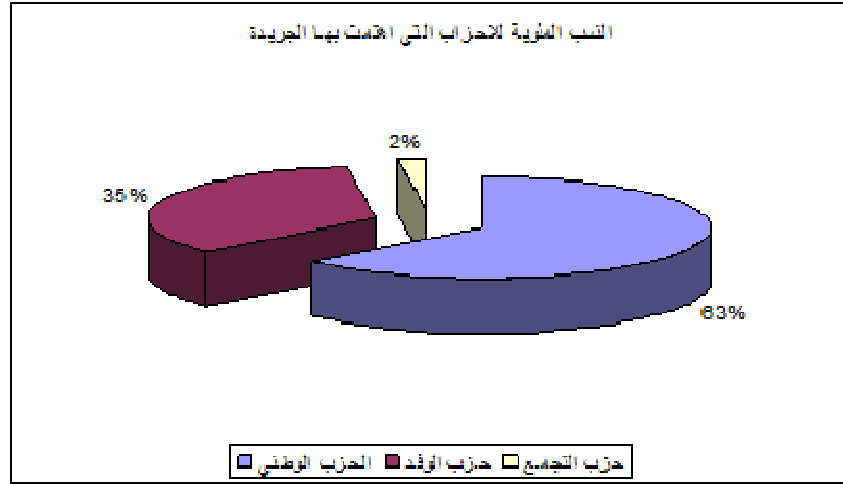


ومن خلال توظيف فئات "ماذا قيل" من خلال استخدام أداة تحليل المضمون تم التوصل لمجموعة من النتائج، هي:

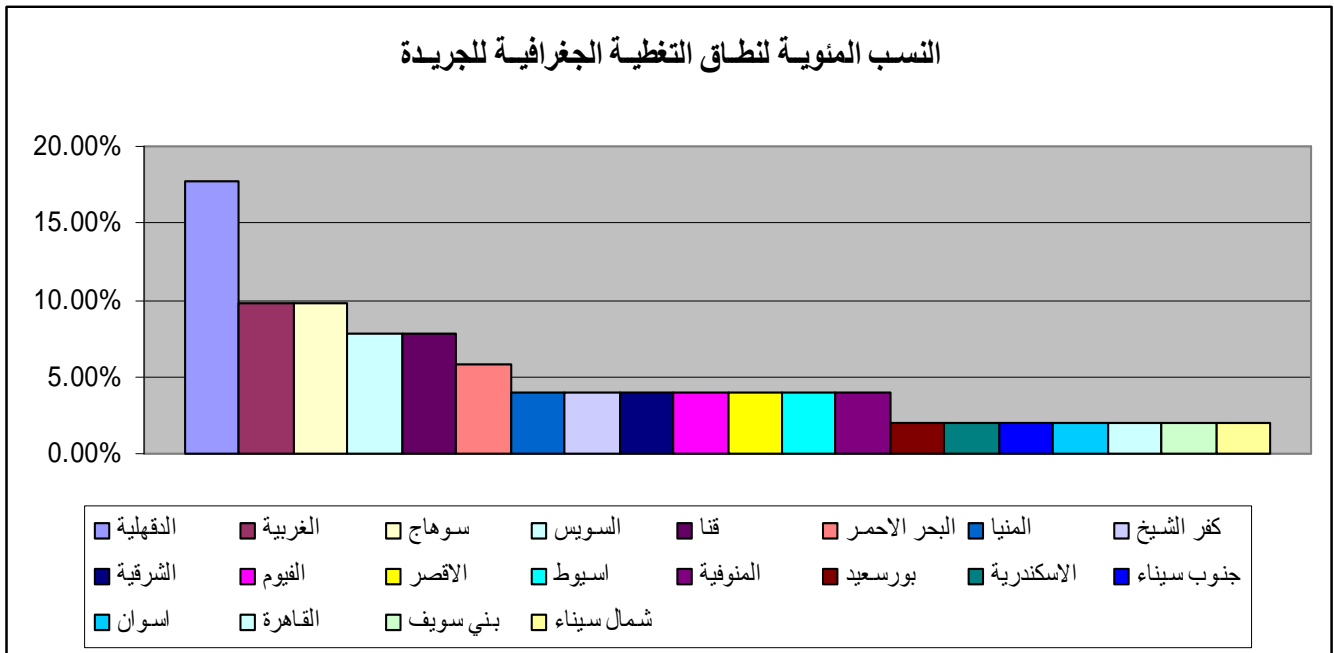
اهتمت الوفد اليوم بتغطية أخبار انتخابات مجلس الشورى من مختلف جوانبها، وجاء في المرتبة الأولى اهتمام الجريدة بنشر أخبار عن عملية الترشيح والاستعداد للانتخابات وذلك بنسبة 43%، يتلو ذلك نشرها لأخبار عن نتائج الانتخابات وما أسفرت عنه وذلك بنسبة 16,49%، وفي المرتبة الثالثة جاء نشر الجريدة لأخبار تتناول الدعاية الانتخابية بنسبة 12,37%، ثم جاء نشر الجريدة لأخبار تتناول أحداث الشغب بنسبة 10,31%، أما المرتبة الخامسة فجاء بها نشر الجريدة الأخبار تتعلق بجولة الإعادة بنسبة 6,19%، ثم أخبار تتعلق بالتجاوزات والانتهاكات المتعلقة بالانتخابات، وكذلك الإقبال على الانتخابات بنسبة 3%، يتلو ذلك اهتمام الجريدة بكل من الرقابة على الانتخابات والدعوى القضائية المرتبطة بالانتخابات وذلك بنسبة 2,06%، وفي المرتبة الأخيرة جاء نشر الجريدة الأخبار تتعلق بسير العملية الانتخابية بنسبة 1,03%.



وفيما يتعلق بالمصادر التي اعتمدت عليها الجريدة في نشر أخبارها، فقد وردت النصوص الإعلامية ككل عن مصادر من داخل الجريدة وهم محرريها، بينما اعتمدت على بعض المصادر في الحصول على المعلومة داخل النص الإعلامي نفسه، كما اهتمت بذكر تصريحات على لسان مصادر معينة، وقد تنوعت هذه المصادر ما بين مصادر حكومية رسمية ومن داخل الحزب الوطني بنسبة 67%، ومصادر معارضة بنسبة 33%.



وحول توازن المادة الخبرية في تغطية الأحداث المتعلقة بمختلف الأحزاب السياسية، فقد جاء الاهتمام الأول للمادة الخبرية بالحزب الوطني وذلك بنسبة 63%، يتلو ذلك نشر الجريدة لأخبار تتعلق بحزب الوفد بنسبة 35%، ثم حزب التجمع بنسبة 2%.

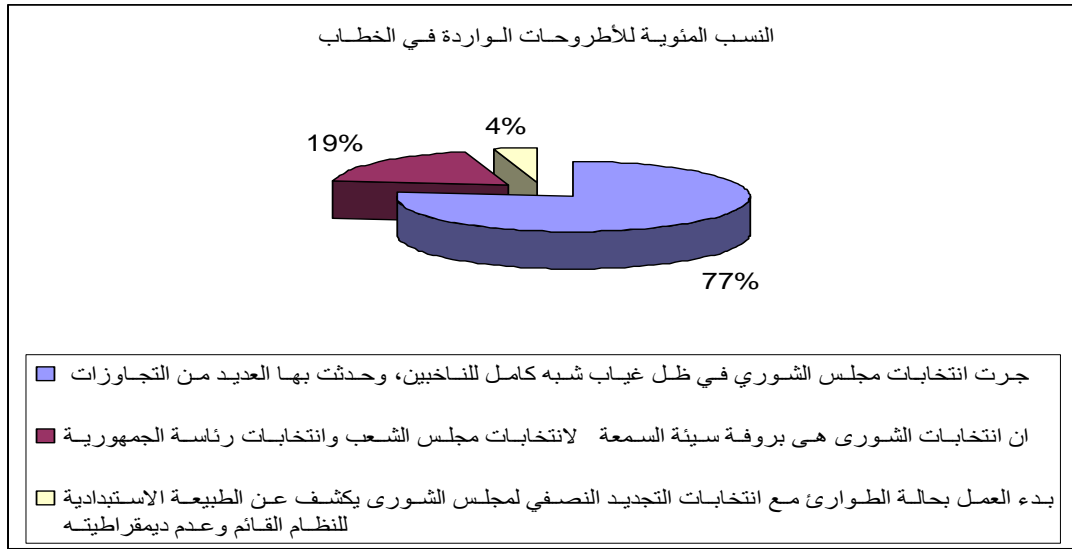


وحول **النطاق الجغرافي للتغطية الصحفية** بالوفد، فقد اهتمت بتغطية إخبار الانتخابات في 20 محافظة، جاءت في مقدمتها محافظة الدقهلية بنسبة 17,68%، ثم محافظتي الغربية وسوهاج بنسبة 9,80% لكل منهما، فمحافظتي السويس وقنا بنسبة 7,84%، فمحافظة البحر الأحمر بنسبة 5,88%، ثم محافظات المنيا وكفر الشيخ والشرقية والفيوم والأقصر وأسبوط والمنوفية بنسبة 3,92%، وفي المرتبة الأخيرة جاءت محافظات بورسعيد والإسكندرية وجنوب سيناء وأسوان والقاهرة وبني سويف وشمال سيناء وذلك بنسبة 1,96% لكل منهم.

ثانيا: مواد الرأي

تستهدف الدراسة تحليل الخطاب الصحفي لمقالات الرأي بجريدة الوفد، حيث نشرت الجريدة مواد رأى بنسبة 19%، وذلك بهدف التعرف على الأطروحات التي قدمها كاتب المقال، والحجج التي برر بها أطروحته، وكذلك تصورات الكاتب القوى الفاعلة في القضية، إلى جانب الأطر المرجعية التي استند إليها الكاتب في تناوله للقضية، ومن خلال استخدام أداة تحليل الخطاب بأدواته الثلاث: تحليل مسار البرهنة، وتحليل القوى الفاعلة، وتحليل الأطر المرجعية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، يمكن توضيحها فيما يلي:

أولاً: مسارات البرهنة



تحدد الأطروحات التي قدمها كتاب الجريدة والحجج التي ساقوها للتأكيد على صحة الأطروحات فيما يلي:

1- جرت انتخابات مجلس الشورى في ظل غياب شبه كامل للناخبين، وحدثت بها العديد من التجاوزات والتدخلات الإدارية وأن تبذل الحكومة كل هذا المجهود في تسويد عشرات الآلاف من البطاقات الانتخابية حتى يتسنى لها رفع نسب التصويت إلى 30%

وردت هذه الأطروحة في المرتبة الأولى بنسبة 77%، وقد ساق الخطاب عددا كبيرا من الحجج والبراهين للتأكيد على صحة الأطروحة فأوضح الكاتب عمرو الشوبكي "وتحول أصوات المئات الذين حضروا في العديد من اللجان إلي آلاف «بقدره قادر» في مشهد من الصعب تكراره أو تخيله في أي مكان آخر خارج مصر. والمؤكد أن الطريقة التي أدار بها الحزب الوطني انتخابات مجلس الشورى تلقي الضوء علي الطريقة التي سيدير بها انتخابات مجلس الشعب، مع التأكيد علي فارق أساسي هو أن مجلس الشورى لا يثير اهتمام المصريين ولا حتى الناخبين"

وأضاف "هذا الوضع يجعل انتخابات الشورى بلا ناخبين، لا يتحمس لها حتى المرشحين لأنهم يعرفون أنهم ليسوا في حاجة لأصوات الناخبين (الذين لن يشاركوا في الانتخابات)، إنما فقط رضا الحكومة والأمن، وهو ما تحقق بالنسبة لغالبية مرشحي الحزب الوطني، فنجحوا بأيادي مسودي الكشوف، وليس بأصوات الناخبين، وأخرجت لهم بطاقات عضوية مجلس الشورى قبل إعلان النتيجة الرسمية في موقف نادر الحدوث إلا في مصر. والمؤكد أن دلالات انتخابات مجلس الشورى كثيرة ومن المهم تأملها لأنها ستؤثر بصورة لا تدع مجالاً للشك علي مستقبل عملية الإصلاح في مصر"

ويوضح الكاتب فتوح الشاذلي "في انتخابات الشورى فقد غابت المواجهات بين المتنافسين لأن مرشحي الوطني كانوا واثقين من الفوز، بينما فقد مرشحو المعارضة الأمل بسبب غياب ضمانات نزاهة الانتخابات"، وأضاف "وفي الشورى لم تصل النسبة الحقيقية إلي 5% بعد تجاهل النسبة التي أعلنها رئيس اللجنة المشرفة علي الانتخابات والتي حددها بـ30% لأنها نسبة غير واقعية لم يصدقها قيادات الوطني أنفسهم والدليل هو تصريح رجل الأعمال إبراهيم كامل القيادي في الحزب والتي أعلن فيها أن النسبة 10% فقط"

ويضيف الخطاب " لماذا هذه الأرقام الفلكية التي نراها «واسعة قوي»»، ولا تتفق مع طبيعة مجلس الشورى الذي لا يهش ولا ينش؟! كما أن هذه الانتخابات لم تشهد إقبالا جماهيرياً إقبالا جماهيرياً منذ نشأة المجلس، وجرت عمليات تلاعب في النتائج.. بس محترمة، وارتكبتها أساتذة محترفين.."

كما أوضح "فللمرة الأولى في تاريخ الانتخابات البرلمانية علي امتداد أكثر من ثلاثين عاما، يجب أعضاء من الحزب الوطني الحاكم ممن لم ينجحوا في تلك الانتخابات، الفضائيات ليظهروا للمشاهدين أدلة التزوير ضدهم، ويشتكوا من ان الحزب قد خانهم برغم أنهم نواب في تلك الدوائر من عشرات السنين، وأعلن احدهم استقالته من الحزب الوطني، علي الهواء مباشرة"

وأشار الكاتب عصام جميل "للأسف لم نر انتخابات ولم نر صراعاً ومناقسة بين الواقع والفوضى كما جاء بالمقال إنما كان الصراع والمنافسة علي تسويد البطاقات وتقفيل اللجان لصالح مرشحي الحزب الوطني لدرجة أن أحد مرشحي الحزب الوطني حصل علي مئات الآلاف من الأصوات بينما حصل المرشح المنافس له علي صوت واحد يتيم ليس له أب ولا أم، حتي يتعلم الحاضر ويعلم الغائب أن الشورى جرس إنذار لما هو قادم وأن الانتخابات ليست فوضى لكل من هب ودب من مرشحي المعارضة والإخوان والمستقلين ليتجرأ بكل بجاحة في منافسة مرشحي الحزب الوطني الذي لا يقبل المنافسة!! وإذا كان لا يوجد حزب في مصر التفت حوله الجماهير باستثناء الحزب الحاكم فأين كانت هذه الجماهير يوم الانتخابات.. هل اختفت أم عزلت نفسها وفضلت البقاء في المنازل خوفاً من الزحام والوقوف طوابير في حرارة الشمس الحارقة!! أم أن الحكومة وكلت نفسها عن هذه الجماهير بدون توكيل وسلبت حقها وقامت بتسويد البطاقات وفقاً لبرنامج الحزب الواقعي الذي يراعي تخفيف المعاناة عن المواطنين!! للأسف الصناديق التي ذهب إليها الحزب ببرنامج واقعي لم يذهب إليها المواطنون ومن ذهب من المواطنين إليها وجد أن الحكومة سبقتهم وقامت بالواجب فأين هي الانتخابات بين الواقع والفوضى..؟"

ويضيف الكاتب محمد أمين "إن معظم الذين دخلوا انتخابات الشورى من الحزب الوطني كانوا يريدون حسم المعركة بالتزكية دون دخول الانتخابات، علي اعتبار أن قوة النائب عند الحزب، تكمن في حسم المعركة دون انتخابات بأي وسيلة.. وقد حدث ليلة الانتخابات، أن تدخلت وساطات وتنازل عدد من المرشحين، ليفوز مرشحو الحكومة.. يعلم الله ماذا حدث.."

ويوضح الكاتب مصطفى شفيق "والمأمل لأسماء الناجحين من مرشحي الحزب الوطني لا يخونه التفكير ولا يداخله شك في أن التزوير والانتهاكات كانت أكثر من الحديث عن النزاهة والديمقراطية التي يتحدث عنها قيادات الحزب الوطني.. وليس معقولاً أن ينجح مرشح للوطني حاصل علي 170 ألف صوت بينما يحصل منافسه علي صوت واحد وكأن هذا المنافس بلا صديق أو جار أو قريب أو حتى معرفة يعطيه صوتاً يضاف إلي صوته هو كمرشح.. وليس معقولاً أن ينجح في انتخابات الشورى ذات الدوائر الأوسع من فشل عدة مرات في الفوز بثقة الناخبين في انتخابات مجلس الشعب ذات الدوائر الأصغر. والحديث عن نتائج انتخابات الشورى يأخذنا للتساؤل عن ماذا يريد هذا الحزب لمصر ومواطنيها!?"

ويضيف الكاتب محمد شردى " لم يتحرك أكثر من 1% من الناخبين علي أفضل تقدير بينما دخلت صناديق الأصوات مليئة ببطاقات مزورة لصالح الحزب الوطني ورجاله. لم يكن هناك قضاة علي صناديق الاقتراع.. ولا ضمير. وتولي بلطجية الحزب الوطني التصويت نيابة عن المواطن.. وتم استخدام كل الأساليب القديمة من ضرب أصوات في الصناديق إلي التصويت أكثر من مرة لبعض الناخبين... والنتيجة معروفة في النهاية وللأسف، والأمر ليس غريباً ولا جديداً، ولكن المشكلة هي أننا نصدق في ادعاءات الحكومة والحزب الوطني كل مرة.. ربما لأننا نأمل في أن يحدث التغيير... أو لأننا نعلم أن حكاية التزوير تختفي من العالم الذي لا يحترم أي إدارة ترتكب هذه الجرائم عينيك"

واعتبر الخطاب أن "المهزلة التي تمت في انتخابات مجلس الشورى الماضية، دليل قاطع علي أن الحكومة مصممة علي الاحتفاظ لنفسها بنسبة لا تقل عن 99% من مقاعد هذا المجلس.. وغالباً، سيكون هذا النهج، هو المتبع في انتخابات مجلس الشعب المقبلة، فإذا كان ذلك واضحاً وضوح الشمس، فلماذا تجري انتخابات أصلاً؟ ولماذا لا تكون تعيينات؟ مثلها مثل المجالس المتخصصة والمناصب المرموقة الأخرى؟ إلي متى ستظل الحكومة تضحك علي نفسها؟ الشعب كله يعرف نتائج انتخابات الحكومة وحزبها مسبقاً، وبالتالي لم يذهب أحد إلي صناديق الانتخابات، إلا قلة قليلة، إما خوفاً من وقوعهم تحت طائلة القانون، وبالتالي توقيع غرامات مالية عليهم، وإما خوفاً من رؤسائهم، وإما نفاقاً ورياء. الناس كان لديهم بريق من الأمل، في أن تكون هذه الانتخابات شبه نزيهة، خاصة أن سيادة الرئيس أعلن ذلك"

ويوضح الكاتب محمد شردي "لو كنت في منصب المهندس أحمد عز أمين التنظيم في الحزب الوطني، لأصدرت قراراً فورياً بإرسال نتائج انتخابات الشورى إلي موسوعة جينس للأرقام القياسية حتى تسجل الإعجاز الذي حققه رجال الحزب الوطني وقياداته في الانتخابات وكيف أن مصر خرجت مؤيدة مهللة للحزب لما له من انجازات وأيداء بيضاء ولم يتمتع به في شعبيته نتيجة اهتمامه بالشعب والامة"

أما الكاتب عارف الدسوقي فذكر "وسواء كان العزوف من المرشحين أو من جانب الناخبين عملاً بالقول السائد «إبعد عن الحب وغني له» فإن سبب هذا العزوف هو تراكم الكثير من الخبرات من انتخابات سابقة عن العنف الذي من الممكن حدوثه في بعض اللجان من مقاولي الانتخابات ومن معهم من البلطجية والعاطلين الذين تربطهم علاقة المنفعة اللحظية وما يحصلون عليه من مقاولي الأصوات بشكل مباشر أو غير مباشر. وبالطبع ليس غريباً ولا مستبعداً حدوث تجاوزات محمية طبقاً للحسابات المصاحبة للعملية الانتخابية في كل مراحلها وحسب من هو المرشح. ولهذا عندما نتحدث عن الانتخابات وما يصاحبها من عنف وعن نتائجها المتوقعة والمحسوبة باستثناء القليل الذي يفت دون أن يعكر ذلك نشوة وصول الحزب الوطني إلي تحقيق الأغلبية القابضة والتي ساعد ويساعد علي تحقيقها الدعم المؤسسي التبادلي بين قيادات ومسئولي الحزب الوطني والقيادات المسؤولة بهذه المؤسسات التي إن لم تقم بواجبها الداعم لمرشحي الحزب فسوف يتم النظر في أمر بقائهم بعد الانتخابات مباشرة تحقيقاً لمبدأ تدعمني أدمك وتراعي بصندوق أراعيك بترقية في باب اللوق يا زوق"

ويوضح الكاتب طلعت المغاوري "عاني مرشحو المعارضة والإخوان المسلمون وبعض المنشقين عن الحزب الوطني أشد المعاناة في فضيحة تزوير إرادة المصريين في فضيحة مسرحية انتخابات الشورى.. إلي درجة منع الناخبين من دخول اللجان الانتخابية بكل الطرق غير المشروعة سواء بالبلطجة أو إرهاب عناصر من الشرطة.. لدرجة أن قوات الأمن كانت أكبر من الناخبين الذين تقدموا للإدلاء بأصواتهم.. فكيف حقق «سوبرمانات» الحزب الوطني هذه النتائج الكبيرة وصناديق الانتخابات فارغة.. من أين جاءت الأصوات ومن أين جاء الناخبون للتصويت لمرشحي الوطني هل ارتدوا طاقات الإخفاء حتى لا يتعرضوا من قبل المراقبين وجمعيات حقوق الإنسان، التي حيل بينها وبين مراقبة الانتخابات في دوائر كثيرة؟ >>مهزلة انتخابات مجلس الشورى هي بروفة سيئة لانتخابات مجلس الشعب المقبلة، وإذا كانت الانتخابات قد جرت بهذا التزوير الفاضح في ظل تعليمات الرئيس مبارك به إجراء انتخابات حرة وشفافة.. فماذا كان سيحدث ما لم يطلب الرئيس بشفافية الانتخابات؟.. هل الحزب الوطني أقوى من الأنبياء وأصحاب الرسالات الذين لم يجمع عليهم أحد حتى يحصل علي هذه الأصوات والمقاعد المفصوحة والمزورة.. فوز بأغلبية كاسحة منهم 14 بالتزكية ألم يتعلم القائمون علي الحزب الوطني شيئاً مما جرى في انتخابات رئاسة الوفد حينما فاز رئيس الحزب ب58% فقط من الأصوات وفاز منافسه رئيس الحزب السابق ب42% فقط من الأصوات؟"

ويشير الكاتب عصام جميل "أن الشورى جرس إنذار لما هو قادم وأن الانتخابات ليست فوضى لكل من هب ودب من مرشحي المعارضة والإخوان والمستقلين ليتجرأ بكل بجاعة في منافسة مرشحي الحزب الوطني الذي لا يقبل المنافسة!! وإذا كان لا يوجد حزب في مصر التفت حوله الجماهير باستثناء الحزب الحاكم فأين كانت هذه الجماهير يوم الانتخابات.. هل اختفت أم عزلت نفسها وفضلت البقاء في المنازل خوفاً من الزحام والوقوف طوابير في حرارة الشمس الحارقة!! أم أن الحكومة وكلت نفسها عن هذه الجماهير بدون توكيل وسلبت حقها وقامت بتسويد البطاقات وفقاً لبرنامج الحزب الواقعي الذي يراعي تخفيف المعاناة عن المواطنين!! للأسف الصناديق التي ذهب إليها الحزب ببرنامج واقعي لم يذهب إليها المواطنون ومن ذهب من المواطنين إليها وجد أن الحكومة سبقته وقامت بالواجب فأين هي الانتخابات بين الواقع والفوضى..؟ إن المتابع لنتائج الحزب الوطني في انتخابات الشورى يتعجب ويقول لنفسه ما هذا الحب والعشق الجماهيري للحزب السلطاني الواحد الذي لا ينافسه حزب آخر فيه خلال 30 عاماً مضت وما هذه الثقة الكبيرة التي يدخل بها الحزب كل الانتخابات، وما هذا الالتفاف الجماهيري حول الحزب وبرنامج الواقعي وما

هذا الإقبال علي صناديق الانتخابات إنه فعلاً الحب والعشق الذي لا ينكره إلا معارض حاقد أو جاهل لا يجيد القراءة والكتابة ولا يتابع ما تنشره الصحف القومية وما يبثه التليفزيون علي القنوات الأرضية عن مسيرة الحزب الذاتية"

ويضيف الكاتب محمد عبد الفتاح "والذي «يفطس» من الضحك أن قيادات الحزب الوطني أعلنوا صبيحة هذه الانتخابات أن العملية الانتخابية أجريت في شفافية تامة، وأن اللجان كانت مزدحمة، وأن مرشحي الحزب نجحوا باكتساح وعللوا هذا بأن الحزب الوطني صنع شعبية كبيرة بين المواطنين بسبب الخدمات التي يقدمها علي أرض الواقع. وأن مرشحي الحزب الوطني يسهرون علي خدمة أبناء دوائهم، كما نعلم جميعاً أن المواطنين لم يذهبوا بالفعل إلي اللجان الانتخابية، وأن الصناديق تم تسويدها كالعادة، حتى أن البعض أكد أن نسبة الحضور كانت لا تتعدى الواحد في المائة"

ويضيف الخطاب "فلا يدلي الناخبون بأصواتهم علي أساس سياسي أو حزبي إلا فيما ندر، أما الأغلبية وسط الأقلية الصغيرة التي تذهب إلي صناديق الاقتراع فهم يقترعون علي أساس انتماءات دينية - طائفية أو جغرافية - مناطقية «ابن القرية أو المنطقة» أو اجتماعية - خدمتية، وفي مثل هذه الانتخابات فقط، يجوز أن يذهب ناخبون معظمهم من الفئات الاجتماعية الدنيا والهامشية إلي صناديق الاقتراع دون أن تعينهم الانحيازات السياسية والاجتماعية للمرشحين، ولذلك نجد ناخبين فقراء في غالبيتهم يسقطون المرشحين الأكثر انحيازاً إليهم سواء بالمعني الاجتماعي الذي يمثله اليسار، أو بالمعني السياسي الذي يمثله الليبراليون يؤمنون بالحد الأدنى الاجتماعي. وعندما تكون الانتماءات الأولية التي يولد الإنسان بها «الدين والعائلة أو العشيرة والقرية أو المنطقة» هي الأكثر تأثيراً علي القطاع الأوسع من الناخبين، يصعب الارتكاز علي نتائج الانتخابات لتحديد الأوزان السياسية والحزبية"

ويذكر الكاتب أنور عصمت السادات "ودعونا نعترف بأن المشاركة الضئيلة التي تكاد تكون معدومة في أي انتخابات ليست عيب المواطن بقدر ما هي عيب الحكومة التي دعت له لذلك وأفقته الثقة في صوته ورسخت في يقينه أن النتائج محسومة ومعروفة ولا تمثل مشاركته إلا تحصيل حاصل ولن تضيف للعملية الانتخابية أي جديد. لكن ليس ما أقوله هو دعوة للكسل والبعد والتخاذل وترك الأمور تسير دون أن يكون لنا موقف إنما هي دعوة صادقة وجادة لنشارك جميعاً في اختيار من نريد مع كل التحفظات الكثيرة التي أعرفها ويعرفها كل مواطن مصري لأن السلبية والعزوف عن المشاركة سوف يفسح مجالاً أكبر لكي يأتي من يريده النظام لا من يريده الشعب. لأن صوتك الانتخابي سواء أعطيته لمرشح الحزب الوطني أو المعارضة أو المستقلين أيّاً كان الشخص الذي أعطيت صوتك له فأنت بذلك أغلقت الباب أمام من يريد أن يضع صوتك للمرشح الذي ترغبه الحكومة. وأفاق الجميع الرأي بأن كثيراً من أعضاء مجلسي الشعب والشورى خذلوا أبناء دوائهم بعدما وقفوا معهم بكل ما يملكون ليحجزوا لهم كرسيّاً في المجلس وبعد أن أجلسوهم عليه لم يقدموا لهم شيئاً يذكر.. وأعلم أن الوعود الكثيرة والمقابلات والسعي من أجل المواطن يكون عند الكثير خطة ينفذها قبل الانتخابات وتنتهي بمجرد فوزه أو خسارته"

ويعتبر الكاتب عاطف خليل "لقد أعادنا يوم الثلاثاء الأسود الأول من يونيه إلي الورا 43 عاماً ليذكرنا بنكسة يونيه 1967، بعد أن طعن الحزب الحاكم الديمقراطي في مقتل وشيعها إلي مئوها الأخير بلا رجعة في انتخابات فريدة من نوعها ولم نعرف لها مثيلاً، حيث فرض فيها الحزب الوطني عضلاته وصارع نفسه، وأبي أن يشاركه فيها أحد!! كان المشهد.. خطيراً ومفزعاً ومخيفاً ومخيباً لجميع الآمال والأحلام التي راودت الجميع الذين ظنوا أن هناك معركة انتخابية نزيهة ومنافسة شريفة لإنقاذ مصر ولكن خاب ظنهم، لأنها لم تكن معركة، بل مسرحية هزلية لعب فيها الحزب الوطني دور البطولة وحده منفرداً، بلا نزاهة ولا شرف، لم يسقط فيها مرشحو المعارضة والمستقلون فقط، بل انهزم فيها الشعب المصري بأكمله، بعد قيام الحزب الوطني والأجهزة بتسويد بطاقات إبداء الرأي نيابة عن المصريين، وتم تقفيل الصناديق لصالح مرشحيه، وفرضهم بالقوة علي المصريين!! لقد ارتكب الحزب الوطني جريمة في عز الظهر، ولم يبالي بأي شيء لا بمصر ولا بالمصريين، الذين أصبحوا غرباء في وطنهم، وتقطعت كل خيوط الأمل في مستقبل أفضل، وأصبحنا نسير عكس التيار!

ويوضح الخطاب أيضاً "أعرض المصريون عن تلك الانتخابات، حيث لا تزيد نسبة المشاركة في أحسن الأحوال علي 25% من إجمالي من لهم حق التصويت، كما تجد الأحزاب والقوي السياسية صعوبة في تقرير المشاركة في الانتخابات وتعلو فيها أصوات دائمة تطالب بالمقاطعة كما حدث في انتخابات 1990 حين قرر حزب الوفد مقاطعتها. ولا يختلف المشهد السياسي المصري في عامي الانتخابات التشريعية والرئاسية كثيراً عما كان عليه في سنوات الانتخابات السابقة

ويضيف الكاتب عبد العزيز النحاس "جاء السيناريو والإخراج والديكور معاداً ومكرراً وأكثر ركاكة وتحولت بخفة دم الشعب المصري إلي حدث هزلي يتناوله الناس بديلا - للنكت والقفشات - بسبب النقلة النوعية في الفكر القديم والجديد للحزب الوطني.. قديما كانت تزور الانتخابات بطرق وأساليب معروفة تبدأ بكشوف الناخبين بمنحها للبعض وحجبها عن الآخرين، وقصر المندوبين علي مرشحي الحزب الوطني، إضافة إلي عمليات الترغيب والترهيب التي كانت تحدث من أجهزة الأمن والمحليات ضد المواطنين وإغلاق بعض اللجان في مناطق أنصار المعارضة والمستقلين، وفتحها علي مصراعها أمام حشود البلطجية والمنتسبين للحزب الوطني بهدف تسهيل عمليات التزوير.."

ويوضح الكاتب محمد أمين "وبقي الحزب الوطني يلاعب المنشقين عليه، وبعض ممثلي الأحزاب، ولا أعرف لماذا لم يتركوا الساحة خالية للوطني، حتى يلاعب نفسه، ويفوز علي نفسه بالضربة القاضية! أي ضربة قاضية يتحدث عنها «عز»، وأي ثقة للمواطن يتحدث عنها «الشريف».. نريد أن نعرف حقيقة أي ضربة قاضية، وفي مواجهة من هذه الضربة؟"

أما الكاتب صلاح قبضايا فأضاف "جاءت نتائج انتخابات مجلس الشورى بما يؤكد وجود التزوير الذي لا يخفي علي أحد ممن تابعوا مراحل التصويت وفرز الأصوات، وقد كان سوء أداء المزورين يكشف عن خيبة قوية جدا تؤكد أنهم لم يلموا بوسائل تزوير مستحدثة، منها ما نراه في دول تفوقت علينا في هذا الفن وتجاوزت ما يزال حزب الحكومة متورطاً فيه، وظهرت الخيبة القوية جدا في ادعاء أرقام كاذبة عن عدد المشاركين في الانتخابات، ورغم ذلك جاء الرقم الكاذب المتواضع للغاية، ولو كان المزورون أكثر دراية لحشدوا عددا أكبر من المستأجرين والكومبارس الذين استعانوا بهم، مع تجنب ظهورهم في ملابس متشابهة حتى لا تبدو عهدة أميرية، ولنقلوهم إلي لجان متفرقة، ليدلوا بأصوات البهتان في كل اللجان، مع تغيير وسائل النقل التي يستخدمونها وإخفاء أرقامها الحكومية، وبذلك يرتفع عدد من يدعون مشاركتهم وتحسن الأرقام المفتراه"

2- إن انتخابات الشورى هي بروفة سيئة السمعة لانتخابات أكثر أهمية هي انتخابات مجلس الشعب وانتخابات رئاسة الجمهورية

وردت هذه الأطروحة في المرتبة الثانية بنسبة 19 %، وبرهن الخطاب عليها ذاكرا "فالتنتائج التي حصلت عليها الأحزاب المشاركة في انتخابات الشورى ستحدد فرص هذه الأحزاب في إمكانية الترشيح لرئاسة الجمهورية حيث يشترط الدستور وجود نائب واحد علي الأقل في مجلس الشعب أو الشورى ليكون من حق الحزب ترشيح أحد قادته لرئاسة الجمهورية إذا توافرت الشروط الأخرى.."

وأضاف الكاتب صلاح قبضايا "وقد وجدنا أن هذه البروفة تكشف عن أسلوب هابط في الأداء وأن محاولات التجميل أنت بنتائج عكسية. واستمر الحزب وقياداته في حشد الإمكانيات الحكومية لأهداف حزبية واستغلوا سيارات الدولة وموظفيها والعاملين بها في معركة انتخابية لصالح الحزب، ووضع المحافظون إمكانيات محافظاتهم تحت تصرف مرشحي الحزب، دون أن يعي أحد منهم أن ما تحت يده ملك لشعب مصر، وليس ملكاً لحزب الحكومة. والأكثر سوءاً أن هذا الحشد الحكومي يستخدم لصالح بعض المرشحين سيارات يملكها شعب مصر وتستهلك وقوداً أذع ثمنه أنا وغيري ويقودها موظفون في الدولة يتقاضون مرتباتهم من أموال الآخرين. والعجيب أن هذا الكلام لا يلقي استجابة من عدد من الناس الذين يرون أن التجاوزات أكثر من ذلك بكثير، وأن التزوير المتوقع في انتخابات الشعب أولي بالاهتمام مما أقول، وأعتقد بالفعل أن ما رأيناه في انتخابات الشورى يقل عما أتوقع حدوثه قبل نهاية هذا العام في انتخابات مجلس الشورى، وأتمنى أن يقدم الجهاز المركزي للمحاسبات تقريراً عن الإغداق الحكومي علي الحزب الوطني والإنفاق من المال العام علي مرشحي هذا الحزب، وأن يكون ذلك موضع مساءلة"

وأشار الكاتب وجدي زين الدين "فما حدث في هذه الانتخابات من مهازل لا يبشر بخير في انتخابات مجلس الشعب القادمة أو انتخابات الرئاسة المقبلة.. ففي غيبة الإشراف القضائي علي انتخابات الشورى، شاهدنا مسرحية هزلية كان بطلها الحزب الوطني في القاهرة الكبرى والمحافظات، فقد استعان الحزب الحاكم بأرباب السوابق والبلطجية في تسويد البطاقات والتزوير العلني لصالح مرشحيه.. وازداد الطين بلة أنه وقعت عمليات إرهاب شديدة لأنصار المعارضة والمستقلين لمنعهم من الوصول إلي اللجان الانتخابية والتصويت.. ووصلت حدة الأمر، أن أصحاب السوابق والبلطجية أطلقوا النيران علي الناخبين لإبعادهم عن اللجان والإدلاء بأصواتهم لصالح مرشحي المعارضة والمستقلين. وفشلت «البروفة الأولية» التي جرت في الشورى، كمقدمة لانتخابات الشعب والرئاسة، فشلاً ذريعاً وضاع أمل المواطنين في

التغيير، وقد تعمدت الدولة أن تظهر انتخابات الشورى بهذه البشاعة لتقطع على المواطنين أي حلم بالتغيير، والدليل على ذلك تلك النتائج المروعة التي استولت فيها الحزب الوطني على كل مقاعد الشورى باستثناء أربعة مقاعد

وتضيف الكاتبة كاميليا شكري "من المؤكد أن انتخابات مجلس الشورى الأخيرة.. ليست كالانتخابات التي تطلعت إليها الأمة.. علي أمل أن تكون بمستوي الانتخابات التي أجراها حزب الوفد.. وكان بالإمكان أن تصبح بداية لمسيرة «تغيير وإصلاح». فانتخابات الشورى كان يؤمل أن تكون مقدمة يستبشر بها لانتخابات مجلس الشعب وانتخابات الرئاسة في عام 2011.. وللأسف ضاعت الآمال وخيب الرجاء. الكلمة الأخيرة: «ما أشبه الليلة بالبارحة».. هذا ما يتبعه النظام خلال 30 عاماً من حكمه.. لا للتغيير.. لا للإصلاح، في حين يتمادي في القضاء علي أي بادرة أمل تبرز يهنأ بها الشعب.. ويسد كل طريق يخرجنا من النفق المظلم الذي أعاشونا فيه!!"

كما يشير الكاتب طارق التهامي "انتخابات الشورى، بروفة سيئة «الصفعة» لانتخابات مجلس الشعب، وهي رسالة واضحة من الحزب الحاكم يقول فيها للجميع.. «أنا الحكومة.. وأنا الشعب.. وأنا الناخبين»!! أعيديوا قراءة الأرقام، التي تم إعلانها، في الدوائر المختلفة، سوف تجدون رسائل واضحة جداً، دائرة يحصل فيها، المرشح المعارض، الذي لم يحالفه الحظ، علي أكثر من 40 ألف صوت، ورغم ذلك يتم إعلان سقوطه!! لأن مرشح الحزب الوطني، الذي لم يخرج من بيته، يوم الانتخابات، تجاوز 300 ألف صوت!! هذه «الردة»"

3- ان بدء العمل بحالة الطوارئ مع انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى يكشف عن الطبيعة الاستبدادية للنظام القائم وعدم ديمقراطيته

وردت هذه الأطروحة في المرتبة الأخيرة بنسبة 4%، وللبهنة على صحتها ساق الخطاب حجة توضح "إن حالة الطوارئ لن يتم تطبيقها إلا في حالي مواجهة الإرهاب ومكافحة المخدرات كما ورد في القرار الجمهوري بمد حالة الطوارئ حتى مايو 2012، نوع من الخداع ولا يعني أي تغيير في طبيعة حالة الطوارئ المعلنة منذ 6 أكتوبر 1981، فالمادة 86 عقوبات تضع ضمن تعريف الإرهاب التهديد أو الترويع، والإخلال بالنظام العام وإلحاق الضرر بالبيئة أو المواصلات أو الأموال أو المباني أو بالأموال الخاصة أو منع ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها، وهو تعريف مطاط يستوعب كافة أشكال الاحتجاج الديمقراطي السلمي بما في ذلك الإضراب والاعتصام والتظاهر.. الخ. باختصار فانتخابات الشورى - أيا كانت نتائجها - باطلة.. باطلة"

ثانياً: القوى الفاعلة

تحدد القوى الفاعلة في الحزب الحاكم فقط، وقد قدم خطاب الجريدة له تصورا سلبيا يوضح انه نظام مستبد وغير ديمقراطي حيث الغي الإشراف القضائي على العملية الانتخابية وبدأ العمل بحالة الطوارئ مع انتخابات مجلس الشورى.

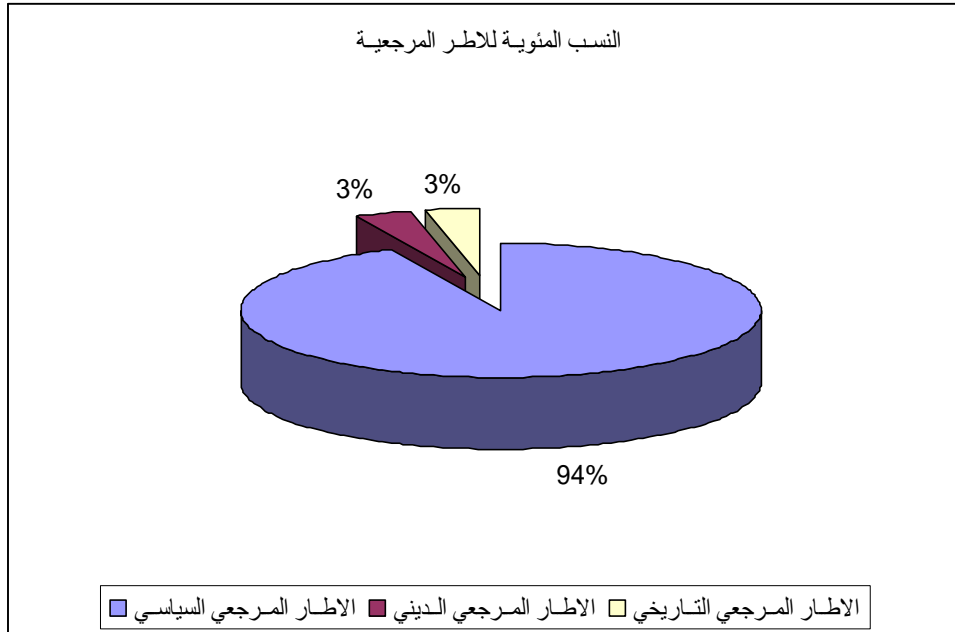
كما أوضح الخطاب أن الحزب الوطني عمل على حشد الإمكانيات الحكومية لأهداف حزبية، كما أعقد على الدعاية الانتخابية الخاصة به، وعمل على رفع نسب التصويت إلى 30%، كما انه تلاعب في نتائج الانتخابات فنجح مرشحيه بأيادي مسودي الكشوف، وليس بأصوات الناخبين، وأخرجت لهم بطاقات عضوية مجلس الشورى قبل إعلان النتيجة الرسمية.

ويضيف الخطاب انه حزب نشر الأزمات في ربوع مصر وألقي بقنابل الفقر والغلاء علي كل الفئات لحساب مجموعة صغيرة معظمهم من أعضائه ورجاله، وانه لا يزال يسيطر علي الحكم منذ أكثر من ثلاثين عاماً، ولا يزال رموزه وقياداته يتجاهلون مطالب الأحزاب والقوى السياسية والناشطين السياسيين بضرورة إقرار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يتضمن الأسس والمبادئ التي تدعم الديمقراطية وتضمن نزاهة الانتخابات وحماية حقوق المواطنين في التعبير الحر عن إرادتهم سواء في الترشيح أو الإدلاء بالأصوات من دون أي قيود أو موانع.

ويضيف الكاتب عبد العزيز النحاس "لقد فقد هذا النظام المصداقية الكاملة، وفاقت جرائمه كل الحدود، وانتقل من حالة الفساد إلي الإفساد.. ومهازل ما يسمى بالشورى هي بروفة لانتخابات الشعب المقبلة، وتأكيد علي أن النظام وصل ولي مرحلة اللاعودة.. وهو أمر يدعو كل الأحزاب والقوى السياسية إلي مقاطعة انتخابات الشعب المقبلة، ولم يعد هناك أية مبررات للمشاركة فيها.. ومعني مشاركة الأحزاب هي مشاركتها في الجريمة ومشاركتها في تكريس الفساد، وإذا حدث فسوف تصبح هذه الأحزاب أسوأ من النظام في نظر الشعب"

ثالثاً: الإطار المرجعي

تتحدد الأطر المرجعية في المرجعية السياسية بنسبة 94%، وكل من المرجعية الدينية والمرجعية التاريخية بنسبة 3% لكل منهما، ونوضح ذلك فيما يلي:



- المرجعية السياسية

جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 94%، حيث ناقش الخطاب من خلالها أهمية انتخابات مجلس الشورى باعتبارها بروفة لانتخابات مجلس الشعب وانتخابات الرئاسة، كما ناقش الخطاب من خلالها الطبيعة الاستبدادية للنظام الحاكم في مصر وفرض حالة الطوارئ مع بداية الانتخابات.

ومن خلال ذلك أيضا ناقش الخطاب عملية التزوير في نتائج الانتخابات وانعكاسات ذلك على الإصلاح السياسي في مصر مطالباً القوي السياسية المختلفة أن تدرسها بعناية، فأوضح الخطاب أن النتيجة التي أسفرت عنها انتخابات التجديد النصفي للشورى، هي هزيمة للتطور السلمي الديمقراطي لهذا الوطن، فالأغلبية الكاسحة والمطلقة للحزب الوطني الحاكم والأقلية الرمزية الكسيحة للمعارضة، تكرر أن حالة احتكار الحياة السياسية، وتخل بالتوازن في المجالس البرلمانية، الذي يحدثه تمثيلها لتنوع التيارات السياسية، وتضعف النظام الحزبي بمجمله، الذي بات إصلاحه مرهونا بتعديل النظام الانتخابي، من الفردي إلى القائمة النسبية المفتوحة وغير المشروطة، وان يمارس رئيس الجمهورية سلطاته في التعيين في المجلسين بإعطاء الأحزاب الحق القانوني لا العرفي في أن ترشح من بين أعضائها، ومن الشخصيات العامة عددا من المرشحين لعضويتها، هذا إذا كان من بيدهم الأمر، معنيين حقا بالخروج الآمن لهذا البلد من أزمتها المستحكمة!

ومن خلال المرجعية السياسية أيضا أوضح مختلف الكتاب الفرق الواضح بين انتخابات حزب الوفد، وانتخابات الشورى ضاربين المثل بانتخابات الوفد في النزاهة والشفافية.

- المرجعية الدينية

جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 3%، وقد وظفها الخطاب في التأكيد على أهمية مبدأ الشورى في الإسلام مستشهدا بما أمر به الرسول الكريم بإعمال الشورى كأمر إلهي معتبرا أن ذلك لم يكن إلا لمصلحة الأمة ولذلك جاء هذا الأمر في موضعين أحدهما «وأمرهم شورى بينهم»، والثاني وهو الأخطر «فأعف عنهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمتم فتوكل علي الله»، وأضاف الخطاب أن الشورى في الإسلام تعني التشاور وطرح كل البدائل بما يضعها في موضع صناعة القرار التي ربما تتعدد مراحلها، وان الشورى واجبة ويلزم بها متخذ القرار حتى لمن تملك زمام أمرهم ولم يكونوا

علي وفاق معه بل إنهم أصحاب رأي آخر ورؤية قد تكون متعارضة ولذلك قال الله سبحانه وتعالى «فاعف عنهم» ثم «شاورهم في الأمر فإذا عزمت» أي فإذا أخذت القرار «فتوكل علي الله»، وهكذا اعتبر الخطاب أن عملية الإقصاء والاستبعاد في إطار سياسة الاستحواذ علي كل شيء هو مخالفة شرعية ومخالفة للدستور ومن هنا تستوجب الشريعة والدستور المبني عليها ضرورة أن يكون هناك توازن دقيق لتمثيل الجميع في الرأي والشورى.

- المرجعية التاريخية

جاءت أيضا في المرتبة الثانية بنسبة 3%، وقد وظفها الخطاب في استعراض تجارب المصريين السابقة مع الانتخابات والاستفتاءات عبر ما يقارب ستين عاماً منذ قيام نظام يوليو 1952 مؤكداً أن نتائج الانتخابات لا تعبر عن آرائهم واختياراتهم، وإنما يصنعها أهل الحكم القائمون علي إدارة العملية الانتخابية.

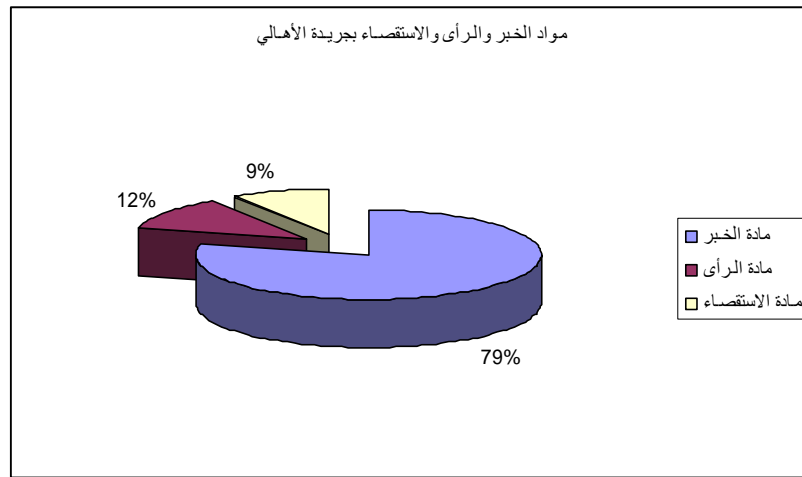
ثالثاً: المواد الاستقصائية

جاءت المواد الاستقصائية في المرتبة الثالثة بنسبة 11%، حيث اهتمت الجريدة بنشر مجموعة من التحقيقات عن تزوير الانتخابات والرقابة عليها، وكذلك تجاوزات الحزب الوطني، وأحداث الشغب، والإنفاق الدعائي للحزب الوطني، إلي جانب تحقيقات عن أساليب وسياسات الحزب الوطني المرتبطة بالانتخابات، ومشروع تعديل الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى، كما أجرت حواراً صحفياً مع الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح.

وكذلك اهتمت الجريدة بنشر تقارير صادرة عن بعض اللجان والجمعيات عن الدعاية الانتخابية، والرقابة علي الانتخابات، والأداء الإعلامي حولها، وعملية التصويت، كما نشرت تقارير عن برنامج حالة حوار وبالتحديد حلقة البرنامج حول دور الإعلام في تغطية الانتخابات.

4- جريدة الأهالي

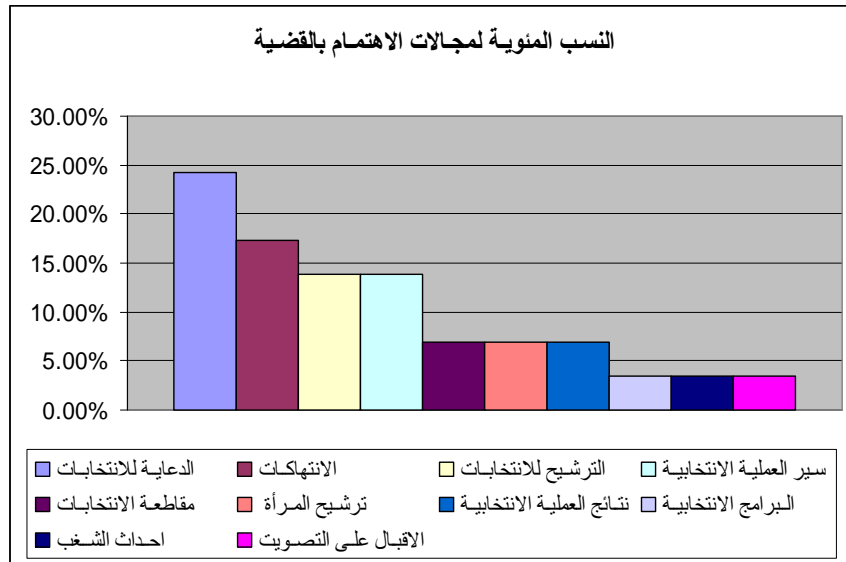
اهتمت جريدة الأهالي بمناقشة قضية انتخابات مجلس الشورى من خلال مختلف المواد الصحفية، حيث شملت المواد الخيرية والاستقصائية والرأي، وقد جاءت في المرتبة الأولى المادة الخيرية بنسبة 79%، ثم مادة الرأي بنسبة 12%، فالمادة الاستقصائية بنسبة 9%، وفيما يلي نوضح النتائج علي المستوى التفصيلي:



أولاً: تحليل المادة الخيرية

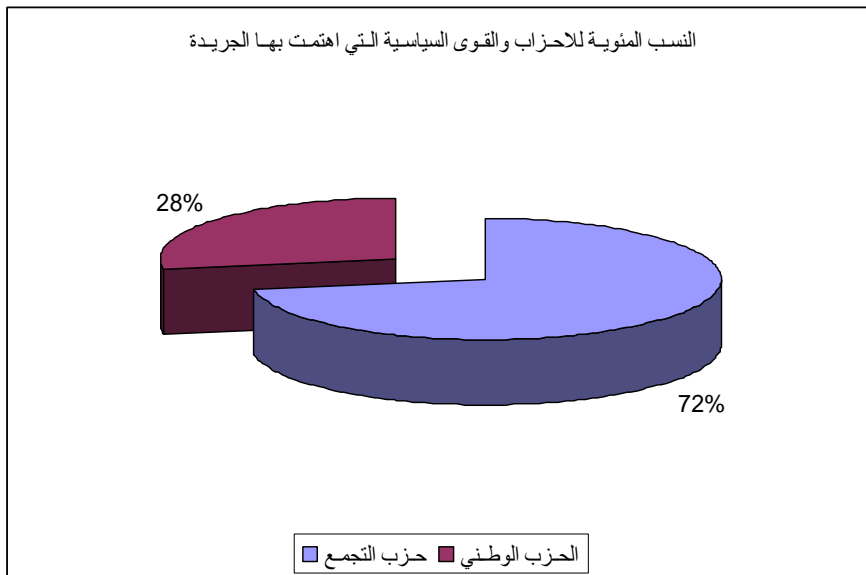
تستهدف الدراسة موضع البحث تحليل المادة الخيرية التي نشرتها جريدة المصري اليوم حول انتخابات مجلس الشورى لعام 2010، وذلك من خلال التعرف على جوانب الاهتمام بالقضية داخل المادة الخيرية، والمصادر التي اعتمدت عليها الجريدة في استقاء أنبائها، وكذلك التعرف على مدى التوازن في تغطية أخبار الأحزاب المختلفة، والنطاق الجغرافي للتغطية الصحفية، وقد قدمت الجريدة المادة الخيرية في المرتبة الأولى وذلك بنسبة 79%.

ومن خلال توظيف فئات "ماذا قيل" من خلال استخدام أداة تحليل المضمون تم التوصل لمجموعة من النتائج، يمكن توضيحها فيما يلي:

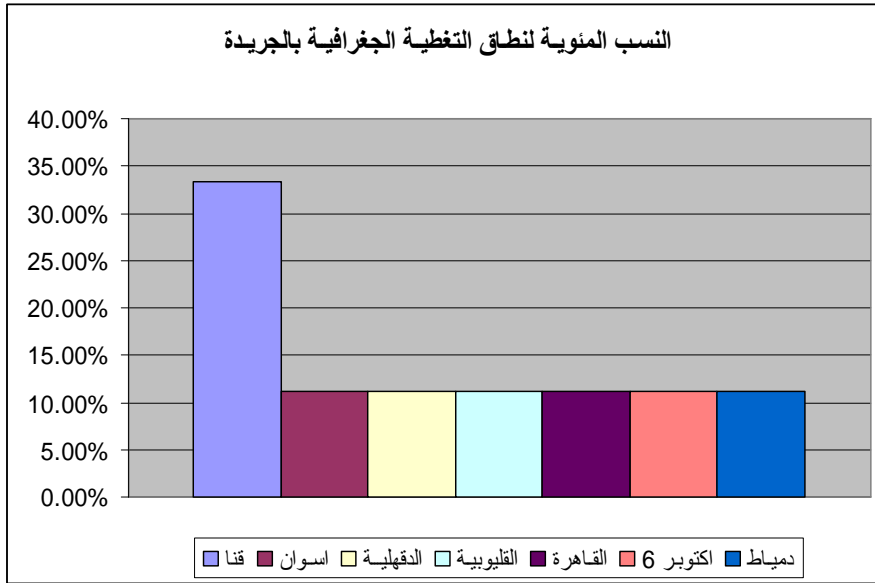


اهتمت جريدة الأهالي بتغطية أخبار انتخابات مجلس الشورى من مختلف جوانبها، وجاء في المرتبة الأولى اهتمام الجريدة بنشر أخبار عن عملية الدعاية للانتخابات وذلك بنسبة 24,16%، يتلو ذلك نشرها لأخبار عن الانتهاكات وذلك بنسبة 17,24%، وفي المرتبة الثالثة جاء نشر الجريدة لأخبار تتناول الترشيح للانتخابات وسير العملية الانتخابية بنسبة 13,79% لكل منهما، ثم جاء نشر الجريدة لأخبار تتناول مقاطعة الانتخابات وترشيح المرأة والنتائج الخاصة بالانتخابات، وذلك بنسبة 6,89%، أما المرتبة الخامسة فجاءت بها أخبار عن البرامج الانتخابية وأحداث الشغب وعدم الإقبال الجماهيري على التصويت وذلك بنسبة 3,45% لكل منهم.

وفيما يتعلق بالمصادر التي اعتمدت عليها الجريدة في نشر أخبارها، فقد وردت النصوص الإعلامية ككل عن مصادر من داخل الجريدة وهم محرريها، بينما اعتمدت على بعض المصادر في الحصول على المعلومة داخل النص الإعلامي نفسه، كما اهتمت بذكر تصريحات على لسان مصادر معينة، وقد اقتصر على مصادر من داخل حزب التجمع، ويرجع ذلك إلى أنها جريدة حزبية ناطقة بلسان حزب التجمع.



وحول توازن المادة الخبرية في تغطية الأحداث المتعلقة بمختلف الأحزاب السياسية، فقد جاء الاهتمام الأول للمادة الخبرية بحزب التجمع وذلك بنسبة 72%، يتلو ذلك نشر الجريدة لأخبار تتعلق بالحزب الوطني وذلك بنسبة 28%.

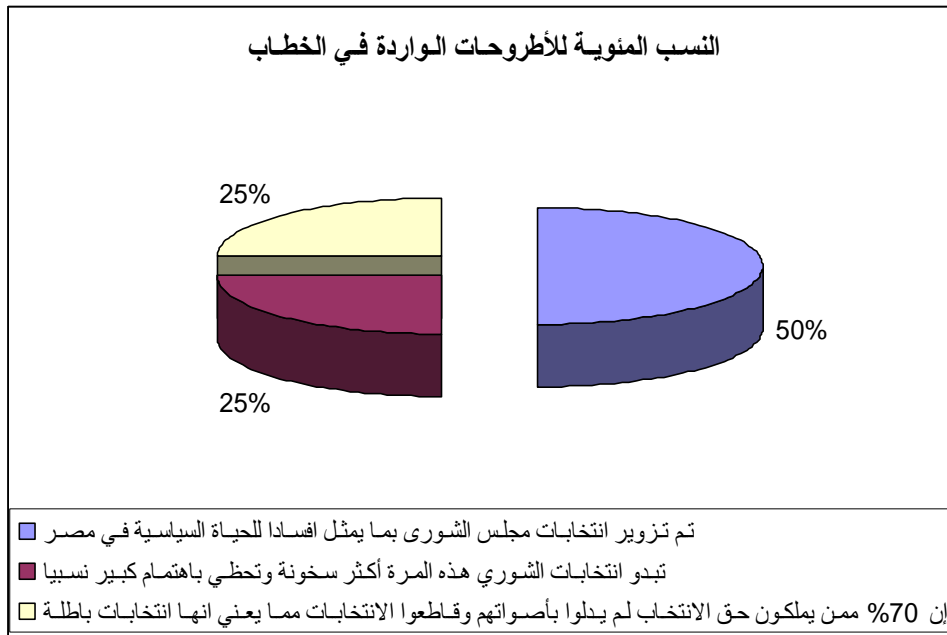


وحول النطاق الجغرافي للتغطية الصحفية بجريدة الأهالي، فقد اهتمت بتغطية أخبار الانتخابات في عدد محدود من محافظات مصر، جاءت في مقدمتها محافظة قنا بنسبة 33,40%، ثم محافظات أسوان والدقهلية والقليوبية والقاهرة و6 أكتوبر ودمياط بنسبة 11,10% لكل منهم.

ثانياً: مواد الرأي

تستهدف الدراسة تحليل الخطاب الصحفي لمقالات الرأي بجريدة المصري اليوم، حيث نشرت الجريدة مواد رأي بنسبة 12%، وذلك بهدف التعرف على الأطروحات التي قدمها كاتب المقال، والحجج التي برر بها أطروحاته، وكذلك تصورات الكاتب القوى الفاعلة في القضية، إلى جانب الأطر المرجعية التي استند إليها الكاتب في تناوله للقضية، ومن خلال استخدام أداة تحليل الخطاب بأدواته الثلاث: تحليل مسار البرهنة، وتحليل القوى الفاعلة، وتحليل الأطر المرجعية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، يمكن توضيحها فيما يلي:

أولاً: مسارات البرهنة



تحدد الأطروحات التي قدمها كتاب الجريدة والحجج التي ساقوها للتأكيد على صحة الأطروحات فيما يلي:

1- تم تزوير انتخابات مجلس الشورى بما يمثل إفسادا للحياة السياسية في مصر

جاءت هذه الأطروحة في المرتبة الأولى بنسبة 50%، وقد قدم الكتاب عدد من الحجج والبراهين للتأكيد على صحتها فأوضح حسين عبد الرازق "امتنتع اللجنة العليا للانتخابات عن إصدار تصاريح للمراقبين التابعين لبعض منظمات المجتمع المدني، حيث تم منح هذه التصريحات بصورة انتقائية وحجبت عن عديدين مستوفين لجميع الشروط لتجري الانتخابات في غياب الرقابة الدولية - التي رفضتها السلطات المصرية - ورقابة المجتمع المدني. واكتملت «الانتخابات» التي جرت في مصر، عندما أعلنت الشرطة النتائج التي قررتها، فأكدت المأساة التي حدثت يوم أول يونيو ليصبح شهر يونيو شهر الهزائم للشعب المصري.. في 5 يونيو 1967 الهزيمة العسكرية أمام إسرائيل، وفي 1 يونيو 2010 الهزيمة السياسية أمام قوات الاحتلال الداخلي ممثلة في الحزب الوطني"

وأضاف "ما جري في يوم الثلاثاء الأسود «بروفة جنرال» لما يدبره لنا حكامنا الذين اغتصبوا السلطة بالتزوير منذ عام 1976، في انتخابات مجلس الشعب في الربع الأخير من هذا العام وانتخابات رئاسة الجمهورية في العام القادم، ليستمر احتكارهم للسلطة واستبدادهم واستغلالهم، وإغراق الناس في الفقر والبطالة والفساد.. فهل يسمح الشعب المصري وأحزابه وقواه السياسية الديمقراطية باستمرار هذه المأساة؟!"

وأشار الكاتب نبيل زكي "أن نظامنا الحاكم قرر منذ سنوات طويلة تجريد العملية الانتخابية من مضمونها وتحويلها إلي مجرد غطاء شكلي لتبرير استمرار المجموعة الحاكمة في مواقعها، وهكذا تم إخفاء المواطنين لكي يصبحوا مجرد آلات صماء بلا إرادة أو رأي أو موقف.. حتى لو كان الأمر يتعلق بحياتهم ومصيرهم ومستقبلهم، لم يعد للمواطن دور سوي توفير وسائل الحياة والرعاية للسادة الكبار، وتتحول هذه الآلات الصماء إلي كائنات هشة بلا فاعلية.. وقد تشغل بالعراك بين بعضها البعض"

2- تبدو انتخابات الشورى هذه المرة أكثر سخونة وتحظى باهتمام كبير نسبيا

وقد جاءت هذه الأطروحة في المرتبة الثانية بنسبة 25% وللبرهنة على صحتها ذكر حسين عبد الرازق أن انتخابات الشورى هي أول انتخابات عامة تجري بعد تعديل المادة 88 من الدستور وإلغاء الإشراف القضائي، والذي اعتبره الرأي العام ضمانا مهمة لحصار التزوير وتحقيق قدر من الحرية والنزاهة، ورغم أن الإشراف القضائي لم يمنع التزوير بصورة تامة في انتخابات مجلس الشعب وانتخابات رئاسة الجمهورية عام 2005 فإنه ساعد علي منع التزوير في اللجان الفرعية التي رأسها قضاة، وكشف القضاة في تقاريرهم التي جمعها نادي القضاة عن التزوير وأثبتوه بوضوح ليؤكدوا بذلك ما دأبت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الحقوقية علي فضحه في كل الانتخابات العامة منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة عام 1976

وأضاف "وتكتسب انتخابات الشورى هذه المرة أهمية إضافية نتيجة تعديل المادة 76 من الدستور والتي وضعت شروطا لتقدم الأحزاب بمرشح في انتخابات رئاسة الجمهورية أو خوض المستقلين انتخابات الرئاسة، فبالنسبة للأحزاب جاء ضمن الشروط أن يكون للحزب عضو «منتخب» في مجلس الشعب أو الشورى، وبالنسبة للمستقلين الحصول علي ترقية 25 عضوا في مجلس الشورى ضمن ترقية 250 من أعضاء مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس المحلية.

3- إن 70% ممن يملكون حق الانتخاب لم يدلوا بأصواتهم وقاطعوا الانتخابات ليس فقط لأنها انتخابات مزورة ولكن لأنها سيئة السمعة! مما يعني أنها انتخابات باطلة

وردت هذه الأطروحة أيضا بنسبة 25%، وقد أشار الكاتب محمد فهمي "نجد أن 30% من بين من لهم حق التصويت قد أدلوا بأصواتهم في كل محافظات مصر.. بما يعني أن 70% قاطعوا الانتخابات. فإذا صح ما جاء في الكلام الرسمي.. وما نشرته صحف الحكومة.. فإننا أمام حالة تستدعي إعلان بطلان النتائج التي أسفرت عنها هذه الانتخابات بسبب تدني المشاركة الشعبية.. وفقدان ثقة الجماهير في حكامها.. علاوة علي إحساس الغالبية العظمي من البسطاء.. بأن أصواتهم لا قيمة لها"

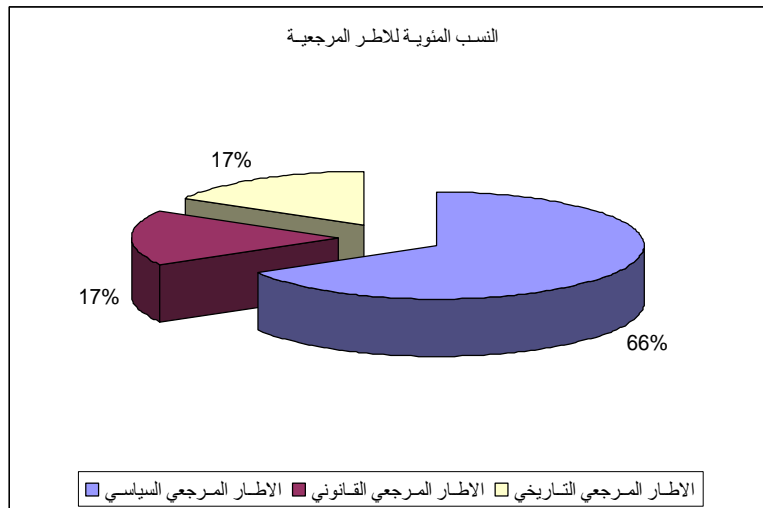
ثانيا: تحليل القوى الفاعلة

اقتصرت القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي على الحكومة المصرية، وقد نسب لها الكتاب تصورا سلبيا يوضح أنها تعمل على تزوير الانتخابات والاستفتاءات وتستهدف احتكار السلطة، وإغراق الناس في الفقر والبطالة والفساد، كما أوضح الكتاب إن الحكومة والحكومة لا تجري الانتخابات إرضاء لخاطرننا.. وإنما إرضاء لخاطر جمعيات حقوق الإنسان في أمريكا.. ودول الاتحاد من أجل المتوسط.. التي تري أن من حقوق الإنسان أن يبحث عن حكامه.. ويختارهم في انتخابات حرة ونظيفة.

كما أوضح الكتاب إن النظام الحاكم يعمل علي إبعاد المواطنين - بكل السبل - عن الاهتمام بالقضايا العامة وشئون الوطن إلا في إطار مساندة وتأييد الحكام. وأصبح كل المطلوب من المواطنين أن يكرسوا وقتهم، ليلا ونهارا، للبحث عن وسائل توفير الحد الأدنى الضروري من الرزق.. فلا تبقي أمامهم فرصة للتفكير في أي شيء آخر.

ثالثا: تحليل الأطر المرجعية

تحدد في كل من المرجعية السياسية، والمرجعية القانونية، والمرجعية التاريخية، وتأتي في المرتبة الأولى المرجعية السياسية بنسبة 66%، بينما تأتي كل من المرجعيتين القانونية والتاريخية بنسبة 17% لكل منهما.



- المرجعية السياسية

جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 66%، وقد وظفها الخطاب في توضيح سخونة انتخابات الشورى مستشهدا بتقدم 14 من جماعة الإخوان المسلمين للترشيح لأول مرة في انتخابات مجلس الشورى، وهو ما يفسر علي أنه محاولة للإخوان المسلمين لتشكيل قوة برلمانية في الشورى والشعب خلال الانتخابات الحالية تجعلهم قوة مؤثرة في ترشيح المستقلين لرئاسة الجمهورية، حتى ولو لم يرشح الإخوان أيا منهم لهذا المنصب الخطير.

كما أوضحت الجريدة من خلال المرجعية السياسية إن ما يجري في انتخابات الشورى هو بروفة لما سيحدث في انتخابات مجلس الشعب في الربع الأخير من هذا العام وانتخابات رئاسة الجمهورية في العام القادم، ليستمر احتكارهم للسلطة واستبدادهم واستغلالهم، وإغراق الناس في الفقر والبطالة والفساد.

وأكدت أيضا أن 70% قاطعوا الانتخابات، وان هذه الحالة تستدعي إعلان بطلان النتائج التي أسفرت عنها هذه الانتخابات بسبب تدني المشاركة الشعبية.. وفقدان ثقة الجماهير في حكامها.. علاوة علي إحساس الغالبية العظمى من البسطاء.. بأن أصواتهم لا قيمة لها.

واعتبر الخطاب أيضا أن هناك حالة من انعدام الثقة بين الحكومة والمواطنين، حيث تعمل الحكومة على إبعاد المواطنين - بكل السبل - عن الاهتمام بالقضايا العامة وشئون الوطن إلا في إطار مساندة وتأييد الحكام. وأصبح كل المطلوب من المواطنين أن يكرسوا وقتهم، ليلا ونهارا، للبحث عن وسائل توفير الحد الأدنى الضروري من الرزق.. فلا تبقي أمامهم فرصة للتفكير في أي شيء آخر، وتساءل الخطاب " وهل يمكن أن يثق المواطنون في أي انتخابات عامة تجري في هذا البلد.. في أي يوم من الأيام؟، وهل سيصدق الناس، بعد الآن، أن لديهم حكومة تنصدي للفساد

المالي والإداري والسياسي، وأنها حريصة علي نظافة اليد والضمير؟ أليس بوسع من يزور إرادة شعب بأكمله.. أن يزور أيضا كل شيء في هذا البلد: الميزانية - الأرقام - التقارير - المشروعات - التصريحات..؟! "

- المرجعية القانونية

جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 17%، وقد وظفها الخطاب في توضيح تأثير تعديل المادة 76 من الدستور على اكتساب مجلس الشورى لأهمية مضافة حيث وضعت المادة شروطا لتقدم الأحزاب بمرشح في انتخابات رئاسة الجمهورية أو خوض المستقلين انتخابات الرئاسة، فبالنسبة للأحزاب جاء ضمن الشروط أن يكون للحزب عضو «منتخب» في مجلس الشعب أو الشورى، وبالنسبة للمستقلين الحصول علي تزكية 25 عضوا في مجلس الشورى ضمن تزكية 250 من أعضاء مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس المحلية.

- المرجعية التاريخية

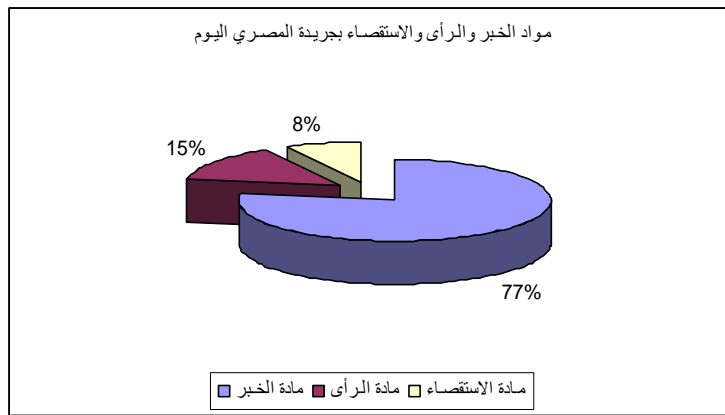
جاءت أيضا في المرتبة الثانية، وأكد الخطاب من خلالها انه جري تزوير كل الانتخابات والاستفتاءات العامة في مصر منذ بدء التعددية الحزبية المفيدة عام 1976.

ثالثا: المواد الاستقصائية

وردت المواد الاستقصائية في المرتبة الثالثة، وذلك بنسبة 9%، حيث نشرت الجريدة ثلاثة تقارير، الأول عن انتهاكات بالعملية الانتخابية، والثاني تقرير الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي عن أداء الإعلام حول الانتخابات، والثالث عن ورشة عمل بعنوان "من سينتخب من".

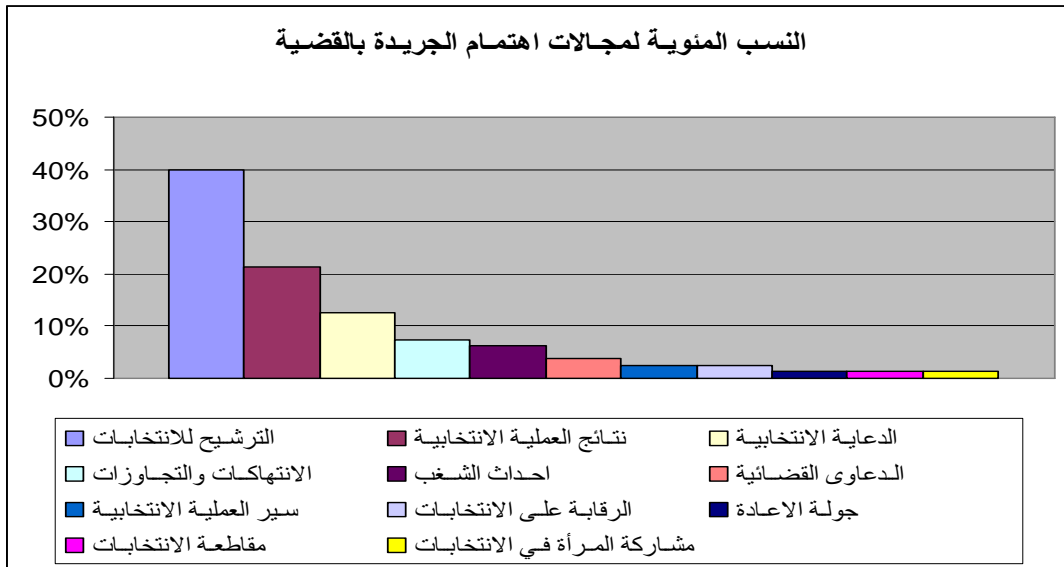
5- جريدة المصري اليوم

اهتمت جريدة المصري اليوم بمناقشة قضية انتخابات مجلس الشورى من خلال مختلف المواد الصحفية، حيث شملت المواد الخبرية والاستقصائية والرأي، وقد جاءت في المرتبة الأولى المادة الخبرية بنسبة 77%، ثم مادة الرأي بنسبة 15%، فالمادة الاستقصائية بنسبة 8%، وفيما يلي نوضح النتائج على المستوى التفصيلي:



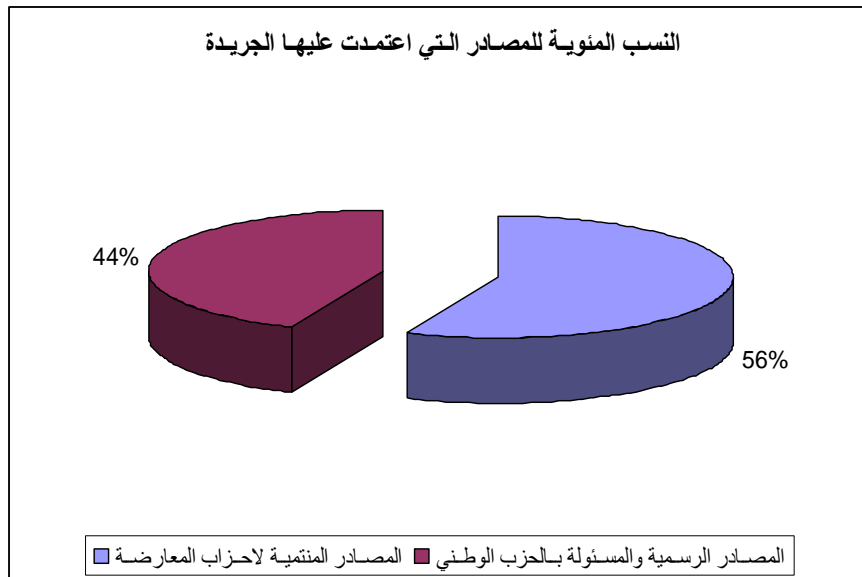
أولا: تحليل المادة الخبرية

تستهدف الدراسة موضع البحث تحليل المادة الخبرية التي نشرتها جريدة المصري اليوم حول انتخابات مجلس الشورى لعام 2010، وذلك من خلال التعرف على جوانب الاهتمام بالقضية داخل المادة الخبرية، والمصادر التي اعتمدت عليها الجريدة في استقاء أنبائها، وكذلك التعرف على مدى التوازن في تغطية أخبار الأحزاب المختلفة، والنطاق الجغرافي للتغطية الصحفية، وقد قدمت الجريدة المادة الخبرية في المرتبة الأولى وذلك بنسبة 77%.



ومن خلال توظيف فئات "ماذا قيل" من خلال استخدام أداة تحليل المضمون تم التوصل لمجموعة من النتائج، يمكن توضيحها فيما يلي:

اهتمت جريدة المصري اليوم بتغطية أخبار انتخابات مجلس الشورى من مختلف جوانبها، وجاء في المرتبة الأولى اهتمام الجريدة بنشر أخبار عن عملية الترشيح للانتخابات وذلك بنسبة 40%، يتلو ذلك نشرها لأخبار عن نتائج الانتخابات وما أسفرت عنه وذلك بنسبة 21,25%، وقد ركزت الجريدة في عرضها لنتائج الانتخابات على نشر الأخبار الخاصة باتهامات التزوير والتزييف في النتائج، وفي المرتبة الثالثة جاء نشر الجريدة لأخبار تتناول الدعاية الانتخابية بنسبة 12,5%، ثم جاء نشر الجريدة لأخبار تتناول الانتهاكات المتعلقة بسير العملية الانتخابية بنسبة 7,5%، وفي المرتبة الخامسة نشرت الجريدة أخبارا تتناول أحداث الشغب والاشتباكات التي تمت بين المرشحين وأنصارهم بنسبة 6,25%، أما المرتبة السادسة فجاءت بها أخبار عن الدعاوى القضائية المتعلقة بالانتخابات بنسبة 3,75%، يتلو ذلك نشر المصري اليوم لأخبار عن كل من سير العملية الانتخابية، وكذلك الرقابة عليها، وذلك بنسبة 2,5% لكل منهما، وفي المرتبة الأخيرة بنسبة 1,25% جاء نشر الجريدة لأخبار عن جولة الإعادة، ومقاطعة العملية الانتخابية، ومشاركة المرأة في الانتخابات.

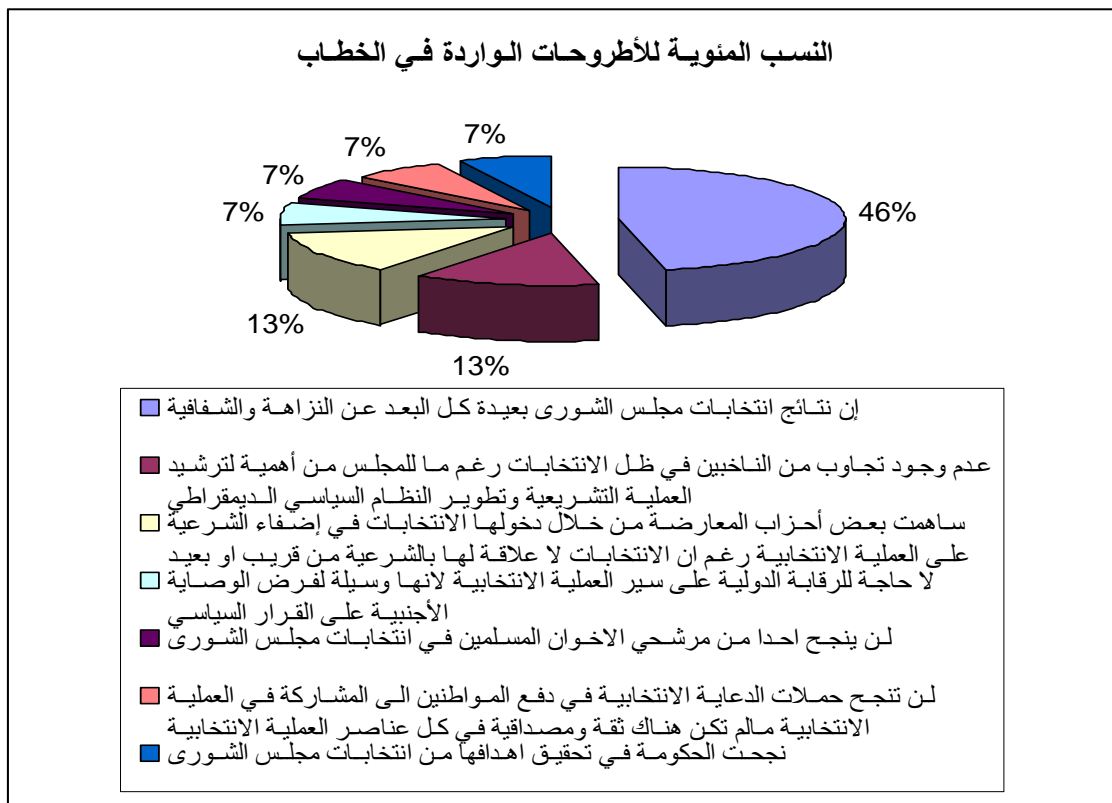


سوف، والجيزة وذلك بنسبة 3,90% لكل منهم، ثم محافظتي المنيا، والبحر الأحمر بنسبة 2,63% لكل منهما، وفي المرتبة الأخيرة جاء اهتمام الجريدة بمحافظات كفر الشيخ، وشمال سيناء، و6 أكتوبر بنسبة 1,30% لكل منهم.

ثانياً: تحليل مادة الرأي

تستهدف الدراسة تحليل الخطاب الصحفي لمقالات الرأي بجريدة المصري اليوم، حيث نشرت الجريدة مواد رأى بنسبة 15%، وذلك بهدف التعرف على الأطروحات التي قدمها كاتب المقال، والحجج التي برر بها أطروحته، وكذلك تصورات الكاتب القوى الفاعلة في القضية، إلى جانب الأطر المرجعية التي استند إليها الكاتب في تناوله للقضية، ومن خلال استخدام أداة تحليل الخطاب بأدواته الثلاث: تحليل مسار البرهنة، وتحليل القوى الفاعلة، وتحليل الأطر المرجعية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، يمكن توضيحها فيما يلي:

أولاً: تحليل مسارات البرهنة



تتحدد الأطروحات التي قدمها كتاب الجريدة والحجج التي ساقوها للتأكيد على صحة الأطروحات فيما يلي:

1- إن نتائج انتخابات مجلس الشورى بعيدة كل البعد عن النزاهة والشفافية

وقد احتلت هذه الأطروحة المرتبة الأولى وذلك بنسبة 46%، وقد ساق كتاب الجريدة مجموعة مختلفة من الحجج والبراهين للتأكيد على صحة هذا الطرح، ونذكر منها ما قدمه الكاتب طارق عباس ذاكرا "وأقرأ تصريحات الأستاذ صفوت الشريف عن توجيهات السيد الرئيس بضرورة أن تكون هذه الانتخابات نزيهة وشفافة وحررة، والتوجيهات عظيمة لكنى لا أعرف كيف يمكن أن تتحقق. وميدان المعركة الانتخابية في مصر خال تماماً إلا من فرس الحزب الوطني، وحوله مجموعة من الكائنات المستأنسة التي لا تعرف للحرب فنوناً سوى إثارة الغبار وإصابة العيون بالعمى، ومن الذي يضمن ألا تكون انتخابات الشورى المقبلة، مذبحاً للديمقراطية مثل سابقتها؟! "

كما أوضح "وكل معركة محسومة النتائج ليست حرباً، ولا فائدة ممن يدور حول نفسه في دائرة مفرغة نتيجتها المؤكدة فقدان التوازن، فليس من المعقول أن ينكح الرجل نفسه، فينجب، وليس من المعقول أن ينافس الحزب الوطني نفسه، فيشعر بطعم النجاح، أو يكلم نفسه فيصدق الناس، فالحياة وجهان، والاختلاف بينهما هو قانون الوجود، والحياة الحقيقية في التنافر والتجاذب، في الاتفاق والاختلاف، في النور والظلمة، وهو ما فشل الحزب الوطني في إدراكه"، وأضاف

"وما يزيد النفس حسرة وألماً أن يتوهم المرء ثم يستعذب العيش في الوهم، أن يتحدث رجال الحزب الوطني عن نزاهة الانتخابات وشفافيتها رغم علمهم بكونها بعيدة كل البعد عما يدعون، ومع ذلك يواصلون العزف على هذه النغمة النشاز، يعيدونها ويزيدونها وينسجون منها مواويل يتصورونها حكماً في زمن اغتيال فيه الحكماء مع سبق الإصرار والترصد، ولا أعرف كيف يمكن لمن لم يصدق مع نفسه أن يطالب الناس بتصديقه؟!"

وذكر الكاتب أسامه هيكل "يا سادة.. الانتخابات لها شأن مختلف عما يحدث في الانتخابات المصرية التي يكون الحزب الوطني طرفاً فيها.. فمجرد وجود الحزب الوطني كطرف يعنى للناخب أنها تفتقر للنزاهة، ويعنى أن النتيجة ستكون محسومة مسبقاً لصالح مرشح الحزب الوطني مهما كان هذا المرشح مرفوضاً جماهيرياً.. ولا يمكن أن يضحك علينا أحد بأن انتخابات الشورى كانت محايدة ونزيهة بدليل أن الحزب الوطني فقد 4 مقاعد في الانتخابات.. فكيف يقبل المواطن على انتخابات كهذه؟"

كما أكد الكاتب حسن نافعة "وكما أسفرت انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى عن نمط متكرر تبدو معه انتخابات الشورى وكأنها مجرد حفل لتوزيع الحصانة على الأحابب والمحاسيب، يتوقع أن تسفر انتخابات مجلس الشعب وانتخابات الرئاسة المقبلة عن تكرار نفس النمط، أي عن سيطرة الحزب الحاكم على الأغلبية الساحقة من مقاعد مجلس الشعب، وبنسبة لا تقل عن الثلثين، وفوز مرشحه بالمقعد الرئاسي"

وقدم الكاتب على السيد رؤيته حول عدم نزاهة الانتخابات مطالباً بإلغائها، حيث ذكر "الانتخابات عندنا تضر ولا تنفع، تخلق عصبية قبلية، وتصنع ضغائن و«معارك» وفي النهاية سينجح من يريده الحزب وتوافق عليه الشرطة، سينجح وبشكل يجلب السخرية والضحك على الدولة والشعب إذ كيف ينجح مرشح في دائرة لا أحد يعرفه فيها، ويحصل على أكثر من مائة ألف صوت في حين أن الرجل ينتمي لحزب لا يزيد عدد أعضائه على ثلاثة آلاف عضو؟

وأضاف "ومن المؤكد أن الشعب سيستفيد كثيراً من إلغاء الانتخابات أولاً لأنه سيغلق هذا الباب الذي يجلب عليه رياح الهم والغم، ثانياً سيتعامل على أنه شعب مسلوب الإرادة ومن ثم يحق له النضال كي ينال حقوقه، وساعتها سيعرف ماذا يريد وكيف ولماذا ويكتبه في دستور متفق عليه، ثالثاً سيعرف الشعب كله ألا أحد يضحك عليه فعدم وجود انتخابات خير ألف مرة من أن تزور في كل مرة، وأن تقدم الحكومة نفسها على أنها مراقبة من برلمان صنعتها بنفسها، رابعاً لن يقع الشعب ضحية عملية نصب وخداع من قبل الحزب الوطني والحكومة على اعتبار أنه اختار من يمثله في البرلمان ومن ثم تحكم الدولة بسلطة الشعب"

وأشار الكاتب ياسر عبد العزيز "لقد أهينت الإرادة الشعبية في انتخابات الشورى الماضية، ومعها ذكاؤنا الجمعي كذلك، وهي إهانة تكررت باستمرار في مواسم الانتخابات، أما ما زاد تلك المرة، فقد كان أيضاً استباحة قيم ومفاهيم «النزاهة»، و«الموضوعية»، و«الحياد»، وهي مفاهيم سنتعب كثيراً حتى نعيد إليها الاعتبار"

وأضاف احمد أبو الغار "أعلنت نتائج الانتخابات الوهمية لما يسمى مجلس الشورى، والدولة من أكبر رأس فيها إلى أصغر مسئول فيها، تعلم أن الانتخابات مزورة بالكامل، وأن النتائج ليست لها علاقة من قريب أو بعيد باسم الفائز الحقيقي ولا أعداد الذين قاموا بالتصويت، وأعتقد أن الكمبيوتر الفذ القدير للسيد أحمد عز كانت عنده القدرة على كشف الغيب"

2- عدم وجود تجاوب من الناخبين في ظل الانتخابات رغم ما للمجلس من أهمية لترشيد العملية التشريعية وتطوير النظام السياسي الديمقراطي

وردت هذه الأطروحة في المرتبة الثانية بتكرار مرتين، وذلك بنسبة 13 %، وقد برهن كتاب الجريدة على صحتها من خلال حجج وبراهين مختلفة، فقد ذكر الكاتب أكمل قرطام في حجه " فمع اقتراب ساعة الصفر لهذه الانتخابات، لا نلاحظ لها أثراً في الشارع المصري، ومجلس الشورى هو أحد المجلسين النيابيين في مصر، وكان قد تم استحداثه عام 1979، واختصاصاته التشريعية لا تتعدى وجوب موافقته على أي تعديلات دستورية وبعض القوانين المقترحة إذا كانت مكملة للدستور، بالإضافة إلى معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات التي ينشأ عنها تعديل في أراضي الدولة، وفيما عدا ذلك يكون رأيه استشارياً في مشروع الخطة والموازنة أو مشاريع القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية.. هذا من الناحية التشريعية، أما عن الاختصاص الرقابي له، وعلى الرغم أنه يجوز لعشرين عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشورى طرح سياسة الوزارة للمناقشة، ويجوز لهم أيضاً إبداء رغبات في موضوعات عامة لرئيس مجلس الوزراء، إلا أن الحكومة تظل غير مسؤولة أمامهم"

وأضاف "ويتمتع عضو مجلس الشورى بالحصانة البرلمانية مثله مثل عضو مجلس الشعب وبكل مميزاته، ولذلك فأنا لا أرى سبباً للفتور ناحية انتخابات الشورى التي صارت على الأبواب إلا أن يكون الناخبون لا يقدرّون دوره حق قدره، فهو وإن كان لا يتمتع بوظيفة رقابية على الحكومة إلا أنه- مجلس الشورى- بحكم ما يفترض أن يحويه من خبرات وكفاءات تستطيع أن تتفاعل مع جميع الأحداث، وبما لديه من مخزون علمي وعملي يؤهله للتجاوب مع جميع القضايا، يُمكنه بلا شك من التعامل مع التشريعات الدقيقة والمستعصية التي تتطلب الحرفية والمهارة في مناقشتها وتحديد جزئياتها بالتفصيل بشكل أشمل من مجلس الشعب"

كما أوضح الكاتب "ونحن نأمل ألا يحول هذا الفتور وعدم الاهتمام بانتخابات أعضائه بينهم وبين القيام بدورهم من ناحيتين اثنتين أولاً: توفير قدر أكبر من العقلانية والتروي في العملية التشريعية لتتسع مجال الخبرات الفنية والمتخصصة «المفترضة» فيه، ثانياً: إبداء المشورة على وجه دقيق ومحيد لاسيما بشأن القضايا التي تخص مستقبل العمل السياسي والحوار الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنات الحكومية، خاصة أن هناك ميلاً متزايداً من رئيس الدولة لإحالة معظم الموضوعات من هذا القبيل إلى مجلس الشورى أولاً حتى أصبح ذلك بمثابة عرف دستوري محمود"

وذكر "ويبقى على مجلس الشورى استخدام صلاحياته الجديدة وإعلاء سقف ممارسته لها، فالبرلمان هو عقل الدولة، ومجلس الشورى هو «مخ» البرلمان، مع الأخذ في الاعتبار أن ازدياد أهميته وارتفاع أدائه لن يكون هو الفيصل في إقبال الناس على انتخاباته مستقبلاً، فهناك عوامل أخرى كثيرة هي التي تؤدي إلى عزوف الناس عن الانتخابات بوجه عام وعن انتخابات الشورى بوجه خاص.."

3- ساهمت بعض أحزاب المعارضة من خلال دخولها الانتخابات في إضفاء الشرعية على العملية الانتخابية رغم أن الانتخابات لا علاقة لها بالشرعية من قريب أو بعيد

وردت هذه الأطروحة أيضاً في المرتبة الثانية بنسبة 13%، وقد أكد الكتاب على صحتها من خلال عدد من الحجج والبراهين، فأوضح الكاتب أسامه الغزالي حرب "ويتوجب علينا، بعد أن انتهت «المعركة» الانتخابية، أن نسأل رفاقنا في المعارضة بصراحة: هل المقعد اليتيم الذي تفضل به الحزب الوطني على بعض منكم يساوي «الشرعية» التي أضفتموها على عملية انتخابية، تعلمون تماماً أنها غير جادة، وغير شرعية؟ ما هو المكسب السياسي الذي حصلتم عليه من قيامكم بلعب دور الكومبارس في مسرحية كاتبها وبطلها وجمهورها هو الحزب الوطني؟"

كما طرح عدة تساؤلات ذكر فيها "هل كان «الوفد» ذو الأعوام الخمسة والثمانين، والتاريخ الحافل، في حاجة لتلك المعركة الانتخابية ليثبت دوره ويمارس حضوره في الشارع السياسي، أم أن هذا الحضور كان يمكن أن يكون أقوى وأوقع من خلال حملة سياسية حقيقية ضد التزوير والانتخابات الشكلية ومن أجل إصلاح يرسى حداً أدنى لعملية انتخابية جادة ونظيفة؟" و"هل كان التجمع الذي بناه بعض من أفضل مناضلي اليسار المصري في النصف الثاني من القرن العشرين في حاجة لتلك المعركة ليلتحم من خلالها بال جماهير ويعبر عن آمالها وآلامها؟ إن هذا الموقف كان يمكن تأكيده وتدعيمه من خلال رفض قوى ومبدئي للمساومة في حق الشعب في انتخابات حقيقية ونزيهة؟ والأمر نفسه ينطبق على الحزب الناصري، الذي فاز هو أيضاً بمقعد ثمين!"

وذكر الكاتب حسن نافعة "من المعروف أن حزب الجبهة الديمقراطية كان، ولا يزال، عضواً في تحالف الأحزاب الأربعة، إلى جانب الوفد والتجمع والعربي الناصري، ويشارك بهمة، في الوقت نفسه، في نشاط «الجمعية الوطنية للتغيير» التي تسعى لتصبح إطاراً موحداً للجهود الرامية للتغيير، وتأسيس نظام سياسي ديمقراطي حقيقي في مصر، وكان هو الحزب الوحيد بين «ائتلاف الأربعة» الذي طالب بمقاطعة الانتخابات ما لم تستجب الحكومة للضمانات المطلوبة، وحاول إقناع الأحزاب الثلاثة الأخرى بتبني الموقف نفسه، لكنها رفضت"

وأضاف "وأظن أن نتائج انتخابات مجلس الشورى، التي لم ينجح فيها أي مرشح للوفد، لأسباب باتت معروفة للجميع وكاشفة لحقيقة ما جرى، بينما نجح مرشح وحيد لكل من الحزبين الآخرين، وبأوامر حكومية، تؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك أو المزايدة، سلامة قرار المقاطعة الذي تتبناه الجمعية أيضاً"

4- لا حاجة للرقابة الدولية على سير العملية الانتخابية لأنها وسيلة لفرض الوصاية الأجنبية على القرار السياسي

وردت هذه الأطروحة في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة 7%، وقد قدم الكاتب حمدي رزق حججاً للبرهنة على صحتها، ذكر فيها "لسنا في حاجة لحكام أجنبي لمباراة الأهلي والزمالك أو حتى مباريات «الجونة»، النتائج لن تقدم

ولن تؤخر في ترتيب الفرق في الدوري العام، وماذا لو خسر الأهلي الدوري بشرف وماذا لو خسر الحزب الوطني الانتخابات بشرف، ولماذا لا يفوز الأهلي بشرف، ولماذا لا يفوز الوطني بشرف، ولماذا لا يفوز بالذات كل مجتهد، الرقابة الدولية ليست مطلبا، الرقابة الذاتية هي المطلوب الأهم، فاعتبروا يا أولى آل الباب..!"

وتساءل "هل الرقابة الدولية تمنع تزويرا إذا أصرت عليه أحزاب وجماعات وعصبيات تتقاتل من أجل الشرف الرفيع وتمثيل الأمة في البرلمان، لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى، والأذى التزويرى لا يأتي من الحزب الوطني وحده، ولكن التزوير صار عملة رديئة تتداولها الجماعة الوطنية، كل بطريقته، التزوير والغش والخداع صار سمة أساسية للعملية الانتخابية المصرية، والانتخابات هي النهايات الطرفية لعملية تزوير فاضحة تجرى في باطن المجتمع ويشارك فيها الجميع، لا أستثنى منهم أحداً"

5- لن ينجح احد من مرشحي الإخوان المسلمين في انتخابات مجلس الشورى

وردت هذه الأطروحة أيضا في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة 7%، وقد قدم الكاتب أحمد الخطيب حججا للبرهنة على صحتها، ذكر فيها "وشاهد عدم نجاح الإخوان في انتخابات الشورى المقبلة كثيرة وعديدة، منها أن هذا المجلس لديه ما يمكن أن نسميه إرثاً تاريخياً بالأيدى من جماعة الإخوان المسلمين سواء كانت الجماعة على وفاق مع الحكومة أم لا، أو أي أحد من المعارضين الحقيقيين للدولة، وأهم هذه الشواهد في تقديري هو أن الحياة السياسية في العاميين المقبلين ستعاني من حالة موت إكلينيكي نتيجة ترتيبات اختيار الرئيس المقبل في الانتخابات الرئاسية، سواء كان الرئيس مبارك متعه الله بالصحة والعافية، أو نجله أو أحداً غيرهما يحتفظ به القدر والغيب لمصر.. مما يعنى وجود ترتيب في المجالس النيابية ومنها مجلسا الشورى والشعب لأنهما من الناحية «الشكلية والقانونية» هما المسئولان عن اختيار رئيس الجمهورية وهذا الأمر ليس سراً ويعلمه الجميع"

وأضاف " إذ من المعروف الآن ويعرفه الإخوان قبل غيرهم أنهم لن يحصدوا أي نجاح يذكر في الانتخابات المقبلة، وسيستغل الإخوان هذه النتيجة المسبقة لإرسال رسالة إلى النظام بعدم ترشيح الجماعة أكثر من ٧٥ مرشحاً حتى تستطيع أن تكسب في حدود ٣٠ مقعداً حسب تقديرها.. لأنها ستقول من وراء ترشيح هذا العدد للنظام: «لن أكون ندأ ولن أخرجك خارجياً، وفي المقابل عليك أن تكون رءوفاً ومتوازناً في التعامل معي من خلال السماح بنجاح نصف هذا العدد»..

6- لن تنجح حملات الدعاية الانتخابية في دفع المواطنين إلى المشاركة في العملية الانتخابية ما لم تكن هناك ثقة ومصداقية في كل عناصر العملية الانتخابية

وكذلك أيضا وردت هذه الأطروحة في المرتبة الأخيرة بنسبة 7%، وقد قدم الكاتب محمد رضوان حججا للبرهنة على صحتها، ذكر فيها "ألف حملة وألف فنان لن يتمكنوا من إقناع الملايين بالذهاب إلى الصناديق ما لم تنشأ الثقة والمصداقية في كل مراحل العملية الانتخابية، وما لم يقتنع الناس بأنها ستتم بنزاهة وشفافية، ولا يخفى على أحد ما يقوله الناس في كل أنحاء مصر، خاصة في المحافظات التي تشهد انتخابات مجلس الشورى حالياً، الرأي السائد أنه لن تكون هناك انتخابات حقيقية نزيهة.. بل صورة تتضمن بعض عناصر العملية ويعلن بعدها فوز مرشحي الحزب الوطني أو من اختارهم الحزب ليكتمل الديكور الديمقراطي.. هذا ما يقال"

وأوضح أيضا "وعلى نطاق واسع جدا وبصوت مدو لا بد أن يصل إلى الجميع ولا يصح أن نخدع أنفسنا، ولكن ليس هناك صندوق نرتقب فيه النزاهة.. الصندوق أولاً.. هو الأهم.. يجب أن يُحصن.. يشف.. يُنزه عن أي تدخل.. يُحمى من كل اعتداء.. يُراقب جيدا.. يُفرز بعناية وحياد ونزاهة.. وهذا لن يحدث.. فهل هناك بديل؟ نعم هناك بديل اسمه المراقبة الشعبية.. ونستكمل لاحقا"

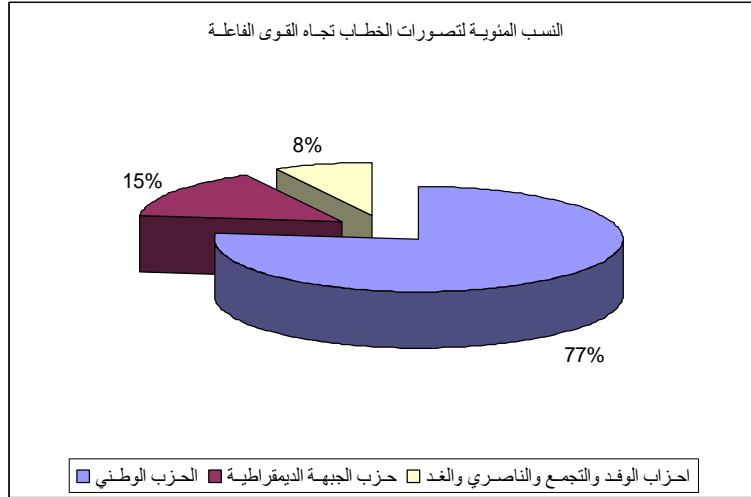
7- نجحت الحكومة في تحقيق أهدافها من انتخابات مجلس الشورى

وردت هذه الأطروحة أيضا في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة 7%، وقد قدم الكاتب حسن نافعة حججا للبرهنة على صحتها، ذكر فيها "نجحت الحكومة في تحقيق أهدافها في الجوانب الأولى من انتخابات مجلس الشورى من حيث ضمان عدم نجاح أحزاب المعارضة مجتمعة وإقصاء جماعة الإخوان وتمكين «الأقباط» و«النساء» من تمثيل معقول في مجلس الشورى لضمان الحصول على أكبر نسبة من أصواتهم في انتخابات مجلس الشعب القادم"

وأضاف "كيف تمكن الحزب من تحقيق كامل أهدافه على هذا النحو؟ لا يخرج التفسير عن أحد أمرين، الأول: التزوير، وهو الأرجح، والثاني: اكتشاف لجنة السياسات علماً جديداً اسمه «الهندسة الانتخابية». ولأننا مللنا اتهامات التزوير، نأمل من لجنة السياسات أن تكشف لنا أسرار العلم الجديد كي ندرسه لطلابنا وفي الجامعة!"

ثانياً: تحليل القوى الفاعلة

تتحدد القوى الفاعلة الواردة في الخطاب الصحفي للجريدة في كل من الحزب الوطني بنسبة 77%، وحزب الجبهة الديمقراطية بنسبة 15%، إلى جانب الإخوان المسلمين، وأحزاب الوفد والتجمع والناصري والغد وذلك بنسبة 8%، ونوضح ذلك فيما يلي:



- التصور الخاص بالحزب الوطني

جاء في المرتبة الأولى بنسبة 77%، وقد جاء تصورا سلبيا، أوضح الخطاب من خلاله دورها السلبي أثناء سير العملية الانتخابية حيث أنها سيطرت على وسائل الإعلام بما يتعارض مع مبادئ النزاهة والشفافية كما أنها قامت بإلغاء إشراف القضاة الكامل على الانتخابات مما اثر سلبيا على نزاهة الانتخابات وشفافيتها، كما أنها حققت جميع أهدافها من الانتخابات من حيث ضمان عدم نجاح أحزاب المعارضة مجتمعة، وإقصاء جماعة الإخوان كلياً، والسعي لإضعاف تمثيلهم، وعن ذلك يذكر الكاتب حسن نافعة "والسؤال: كيف تمكن الحزب من تحقيق كامل أهدافه على هذا النحو؟ لا يخرج التفسير عن أحد أمرين، الأول: التزوير، وهو الأرجح، والثاني: اكتشاف لجنة السياسات علماً جديداً اسمه «الهندسة الانتخابية» ولأننا مللنا اتهامات التزوير، نأمل من لجنة السياسات أن تكشف لنا أسرار العلم الجديد كي ندرسه لطلابنا في الجامعة!"

وقدم الخطاب أيضا مجموعة من الأدوار السلبية للحزب الوطني فأوضح انه يعمل على احتكار إرادة الناس وتزييفها للانفراد بالسلطة، وانه هو المسئول الأول عما آلت إليه أوضاع البلاد الكارثية حالياً، فغياب المنافسة الحقيقية عن ميدان المعركة الانتخابية أفرغها من قيمتها ومعناها، ويوضح الكاتب طارق عباس "سمح لحفنة ممن يعرفون من أين تؤكل الكتف، الترشح باسم دوائرهم دون أن تنتخبهم دوائرهم، والنجاح الافتراضي تحت مظلة الانتخابات في عدم وجود انتخابات، ثم الجلوس تحت قبة البرلمان كممثلين لا يعرفهم الناس، ولا يعرفون هم شيئاً عن الناس، وبالتالي انحصرت أدوارهم فيما يعنيههم، وذابت إرادتهم في إرادة السلطة التنفيذية، حتى أصبحوا كياناً غير موجود بالفعل، لكنه موجود بالقوة لإضفاء الشرعية على القوانين التي تخدم الحكومة الاستبدادية، وما تقتضيه موجبات الولاء والطاعة"

كما نسب الخطاب للحزب تهمة تزوير نتائج الانتخابات، وعن ذلك يوضح الكاتب على السيد "وفي النهاية جرى تزوير الانتخابات بصورة مفرزة تؤكد أننا لن نتقدم في أي وقت طالما كان الحزب الوطني هو الحاكم بأمره في هذا الوطن، كانت انتخابات الشورى الأخيرة فرصة ذهبية ليقول الحزب الوطني فيها كلمة صدق ولو لمرة واحدة، كان يمكن أن تكون هذه الانتخابات نزيهة بصورة ما كي نحلم بأن تكون انتخابات الرئاسة ومجلس الشعب دون تزوير، لكن «يموت الزمار وأصابه تلعب»، ويضيف الكاتب أسامه هيكل مؤكداً على الدور السلبي للحزب الوطني "يا سادة.. الانتخابات لها شأن مختلف عما يحدث في الانتخابات المصرية التي يكون الحزب الوطني طرفاً فيها.. فمجرد وجود الحزب الوطني كطرف يعنى للناخب أنها تفنقر للنزاهة، ويعنى أن النتيجة ستكون محسومة مسبقاً لصالح مرشح الحزب

الوطني مهما كان هذا المرشح مرفوضاً جماهيرياً.. ولا يمكن أن يضحك علينا أحد بأن انتخابات الشورى كانت محايدة ونزيهة بدليل أن الحزب الوطني فقد ٤ مقاعد في الانتخابات.. فكيف يقبل المواطن على انتخابات كهذه؟"

- تصور الخطاب تجاه حزب الجبهة الديمقراطية

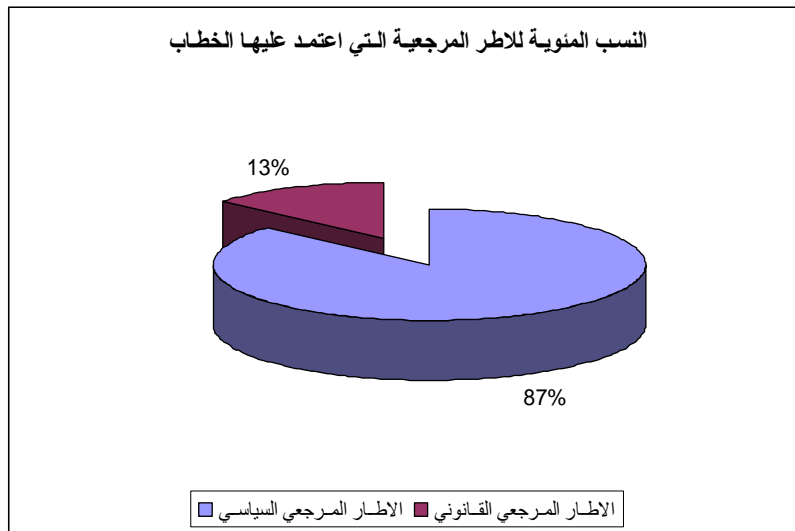
وفي المرتبة الثانية، ورد تصور الخطاب تجاه حزب الجبهة الديمقراطية، وذلك بنسبة 15%، حيث قدم الخطاب تصورا ايجابيا أوضح من خلاله الدور الايجابي الذي لعبه الحزب من حيث مقاطعة انتخابات الشورى، حيث قرر الحزب عدم دخول انتخابات مجلس الشورى ما لم تتوفر لها ضمانات كافية بالنزاهة والشفافية، وقد وصف الخطاب قرار الحزب بأنه قرار شجاع انفرد به عن بقية الأحزاب والقوى السياسية.

- تصور الخطاب تجاه أحزاب المعارضة

وفي المرتبة الثالثة بنسبة 8% قدم الخطاب تصورا تجاه بعض الجهات المعارضة حددها في كل من جماعة الإخوان، وأحزاب الوفد والتجمع والغد، حيث قدم الخطاب حولها تصورا سلبيا يوضح دخولها في الانتخابات، وعدم اتخاذ قرار بمقاطعتها، حيث يشير الخطاب أن هذه الأحزاب أسهمت جميعا في إضفاء الشرعية على عملية انتخابية لا علاقة لها بالشرعية من قريب أو بعيد.

ثالثا: تحليل الأطر المرجعية

تتحدد الأطر المرجعية التي اعتمد عليها كتاب الجريدة في خطابهم الصحفي في كل من المرجعيتين السياسية، والقانونية، وقد جاءت المرجعية السياسية في المرتبة الأولى بنسبة 87%، بينما جاءت المرجعية القانونية بنسبة 13%، ونوضح ذلك فيما يلي:



- المرجعية السياسية

جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 87%، وقد وظفها الخطاب الصحفي للجريدة في مناقشة قضية الديمقراطية وأسسها حيث أوضح الخطاب أن الدول الديمقراطية الحديثة تدار عن طريق ثلاث سلطات رئيسية هي السلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة، والسلطة التشريعية الممثلة في البرلمان (المجالس التشريعية)، والسلطة القضائية الممثلة في القضاء، ويوضح الكاتب أسامه هيكل "فالديمقراطية ترفع شأن الشعوب.. وعلى قدر نزاهة الانتخابات والقدرة على التغيير ترتفع قيمة الدولة ووضعها الدولي والإقليمي.. والاعتماد على التاريخ والموقع فقط ليس له قيمة في هذا الزمن دون ديمقراطية.. والديمقراطية الحقيقية فقط."

كما تناولت الجريدة من خلال المرجعية السياسية قضايا الرقابة على الانتخابات، وتزييف نتائجها، فاعتبر الخطاب ان الرقابة الأجنبية على الانتخابات مرفوضة وإنها شكل من أشكال فرض الوصاية الأجنبية على السياسة الداخلية، كما اعتبر الخطاب أن نجاح الحزب الحاكم في تحقيق أهدافه من حيث ضمان عدم نجاح أحزاب المعارضة مجمعة

وإقصاء جماعة الإخوان و تمكين «الأقباط» و«النساء» من تمثيل معقول في مجلس الشورى لضمان الحصول على أكبر نسبة من أصواتهم في انتخابات مجلس الشعب القادم، كان بسبب تزوير نتائج الانتخابات، وأوضح أيضا خطورة الموقف السياسي في مصر نتيجة إصرار الحزب الحاكم على السير في اتجاه واحد واحتكار السلطة والقرار.

إلى جانب ذلك ناقش الخطاب أيضا العلاقة بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين، مؤكدا أنها في حالة توتر واحتقان حقيقي، كما تناول قضية مقاطعة الانتخابات موضحا الدور الإيجابي لحزب الجبهة الديمقراطية في هذا الصدد، وما أدى إليه دخول كل من جماعة الإخوان، وأحزاب الوفد والتجمع والعد من إضفاء للشرعية على انتخابات ليس لها علاقة بالشرعية.

وعن ذلك يوضح الدكتور أسامه الغزالي حرب "ما حدث في انتخابات مجلس الشورى يوم الثلاثاء الماضي (أول يونيو) سوف يدرج في تاريخ الحياة السياسية المصرية المعاصرة، ضمن العلامات المهمة على احتضار النظام السياسي وقرب نهايته! ولا أعتقد أنني أبالغ على الإطلاق في هذا التوصيف! فأحدى العلامات الأساسية التي يستدل بها علماء وخبراء السياسة والعلوم السياسية على قرب نهاية نظام سياسي ما، هي وصوله إلى درجة عالية من الجمود والتصلب، وعجزه عن إبداء أي قدر من المرونة إزاء ضغوط ومطالب الإصلاح والتغيير. وكان ذلك بالتحديد هو المشهد العبثي المؤسف الذي ساد مصر طوال يوم الثلاثاء الماضي"

بالإضافة إلى ذلك قدم الخطاب الصحفي للجريدة رؤية حول الوضع السياسي في مصر، فأشار الكاتب حسن نافعة "حقا لقد بدأت الحياة السياسية في مصر، خاصة بعد انتخابات مجلس الشورى، تدخل مرحلة فرز على أسس جديدة ومختلفة بين تيارين لا يمكن أن يلتقيا، الأول: تيار ينشئ بقاء الوضع على ما هو عليه، يقوده الحزب الحاكم بدعم من الأحزاب التي تقبل التعاون معه واللعب وفق قواعده هو، والثاني: تيار يطالب بتغيير قواعد اللعبة من الأساس كوسيلة وحيدة لتمكين الشعب من اختيار ممثليه الحقيقيين، سواء في مجلس الشعب أو في مقعد الرئاسة"

وقدمت الجريدة من خلال ذلك أيضا بعض القواعد السياسية الهامة في سير العملية الانتخابية مثل ضرورة امتلاك الدولة مرفقا انتخابيا يتحلى بالاستقلالية التامة، ويمثل جميع أطراف العملية السياسية، ويعكس في تشكيله الأوزان النسبية لتلك الأطراف كما أظهرتها المنافسات النزيهة السابقة. ولأن هذا المرفق يتحلى بالكفاءة والحياد، ويعكس مصالح الأطراف المتنافسة بشكل متوازن، فإنه سيدير العملية الانتخابية بشكل كفاء وفعال، ولن يتحول إلى أداة لغسل سمعة الإدارة المستبدة وتزيين نتائج الانتخابات المعيبة.

العامل الثالث الواجب توافره لضمان سير العملية الانتخابية في الطريق الصحيح، ليس إلا المرفق الأمني المحايد والحازم والمحترف، الذي يؤمن لكل مرشح و مندوب وناخب فرصة تأدية دوره على الوجه الأمثل، والحصول على حقه من دون نقصان، ويتدخل لمنع أي احتكاك أو استخدام للقوة في غير موضعها، بغرض حرف النتائج أو تزويرها، والذي يصون إرادة الأمة، كما تم تسجيلها في بطاقات التصويت، ويحميها من محاولات التزييف والعبث.

- المرجعية القانونية

جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 13%، وقد وظفها الخطاب في توضيح طبيعة التعديلات الدستورية التي تمت عام 2005، وما أدت إليه من تطوير اختصاصات مجلس الشورى، حيث يشير الكاتب أكمل قرطام "كما أصبح لمجلس الشورى بعد التعديلات الدستورية الأخيرة اختصاص رقابي أيضاً، لم يكن موجودا من قبل، حيث يحق لعشرين عضوا على الأقل من أعضائه طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه، كما منح الدستور لأعضاء مجلس الشورى الحق فيما يطلق عليه «الاقتراح برغبة» والذي يجيز لهم إبداء رغبة في موضوع عام إلى رئيس الوزراء أو أحد الوزراء.. هذا من حيث نشأته واختصاصاته، أما من حيث تكوينه، فهو يتألف من ٢٦٤ عضواً منهم ٨٨ تعيينا من الرئيس، أما الباقي وهم ١٧٦ فينتخبون بواقع عضوين من كل دائرة من ٨٨ دائرة متسعة هي إجمالي دوائر الشورى في مصر"

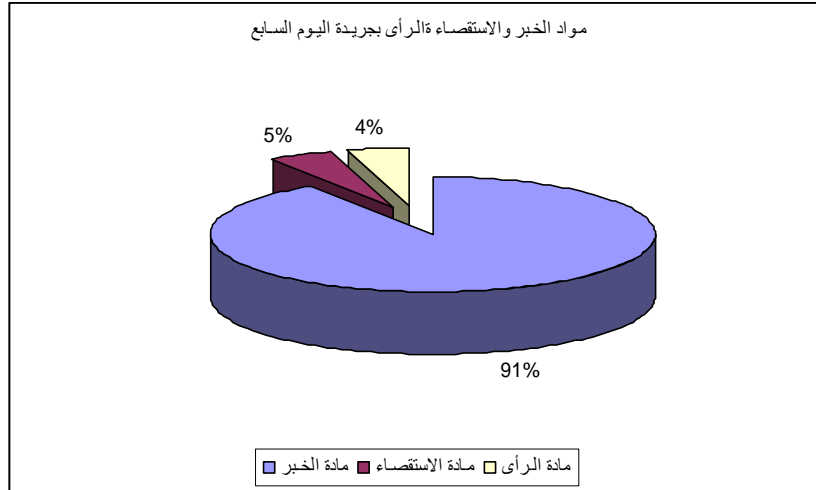
ومن خلال المرجعية القانونية أيضا ناقش الخطاب التعديل الدستوري الذي طال المادة ٨٨ ليُلغى الإشراف الكامل للقضاة على الانتخابات ولينهى قاعدة "قاص على كل صندوق" موضحا ما لذلك من تأثير سلبي على نتائج الانتخابات ونزاهتها.

تحتل المواد الاستقصائية المركز الثالث وذلك بنسبة 8%، فقد قدمت الجريدة حوارا صحفيا واحدا أجرته مع موسى مصطفى موسى رئيس حزب الغد تناولت فيه قراره خوض الانتخابات، وتوقعاته حول نزاقتها ونتائجها، كما نشرت الجريدة حوارا أجرته قناة العربية مع صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى حول الانتخابات، ونشرت أيضا مجموعة من الموضوعات الصحفية تناولت فيها الهجوم الذي شنه الحزب الوطني عبر موقعه الإلكتروني ضد جماعة الإخوان المسلمين واصفا برنامجها بأنه "البرنامج الوهمي لمرشحي الإخوان .. وعود اقتصادية تستند إلى موارد"، كما تناولت الجريدة أيضا الكتيب الذي أصدره الحزب الوطني وما يحمله من توصيات لمرشحيه في الانتخابات.

إلى جانب ذلك قامت الجريدة بعرض مجموعة مختلفة من التقارير، شملت تقرير مرصد أوضاع المرأة، وتقرير المركز المصري لحقوق المرأة حيث تناول كل منهما قضية وضع المرأة في الانتخابات، وحققها في الترشح، وكذلك تقرير الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة الديمقراطية حول الانتخابات وتناقض التشريعات المنظمة لها، وتقرير للجنة تقييم الأداء الإعلامي يؤكد تحيز الإعلام الحكومي للحزب الوطني في الانتخابات.

6- جريدة اليوم السابع

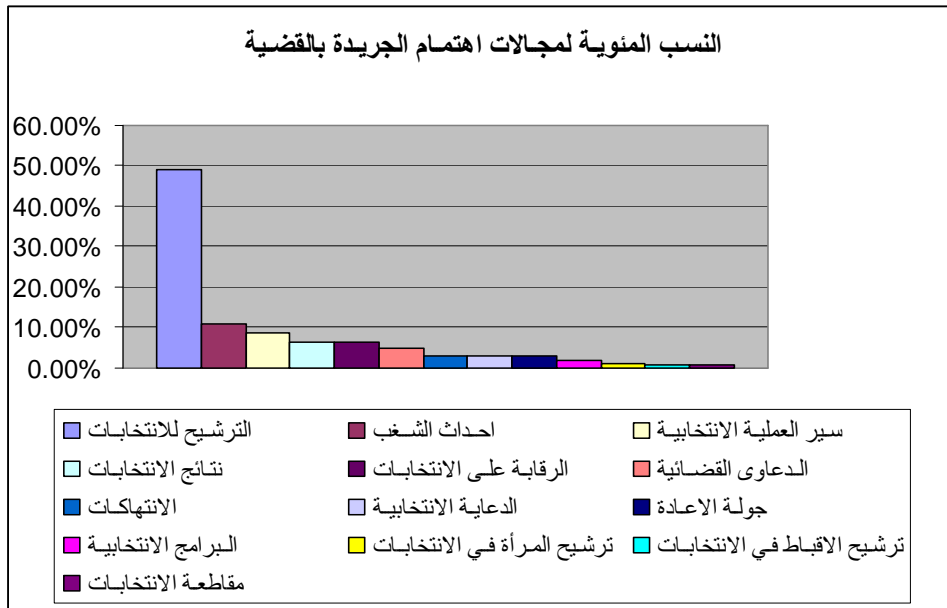
اهتمت جريدة اليوم السابع بمناقشة قضية انتخابات مجلس الشورى من خلال مختلف المواد الصحفية، حيث شملت المواد الخبرية والاستقصائية والرأي، وقد جاءت في المرتبة الأولى المادة الخبرية بنسبة 91%، فالمادة الاستقصائية بنسبة 5%، ثم مادة الرأي بنسبة 4%، وفيما يلي نوضح النتائج على المستوى التفصيلي:



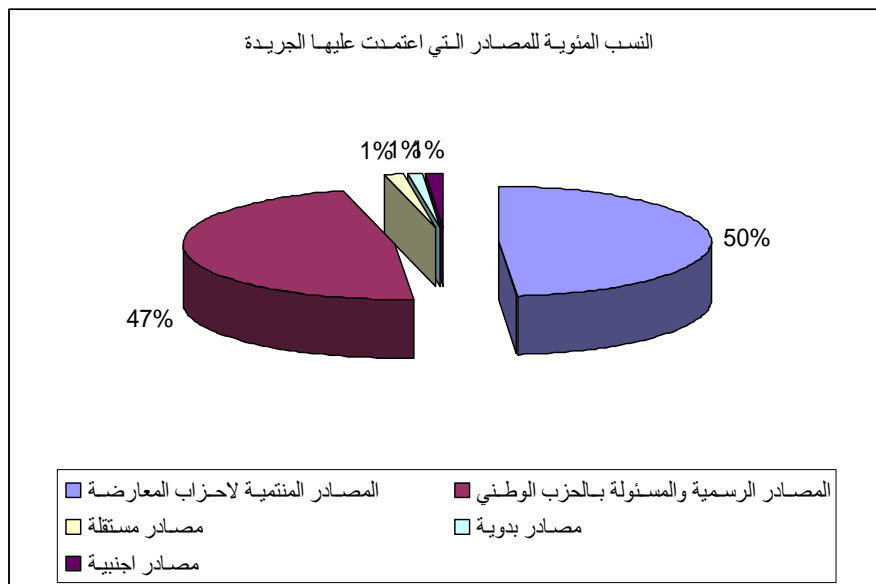
أولا: تحليل المادة الخبرية

تستهدف الدراسة موضع البحث تحليل المادة الخبرية التي نشرتها جريدة اليوم السابع اليومية حول انتخابات مجلس الشورى لعام 2010، وذلك من خلال التعرف على جوانب الاهتمام بالقضية داخل المادة الخبرية، والمصادر التي اعتمدت عليها الجريدة في استقاء إنبائها، وكذلك التعرف على مدى التوازن في تغطية أخبار الأحزاب المختلفة، والنطاق الجغرافي للتغطية الصحفية، وقد قدمت الجريدة المادة الخبرية في المرتبة الأولى وذلك بنسبة 91%.

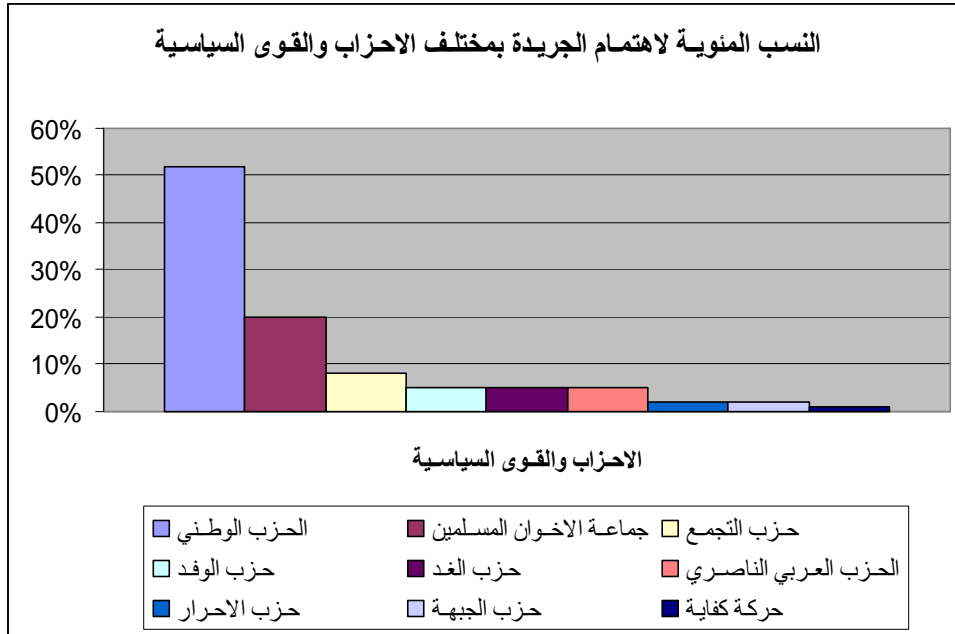
ومن خلال توظيف فئات "ماذا قيل" من خلال استخدام أداة تحليل المضمون تم التوصل لمجموعة من النتائج، يمكن توضيحها فيما يلي:



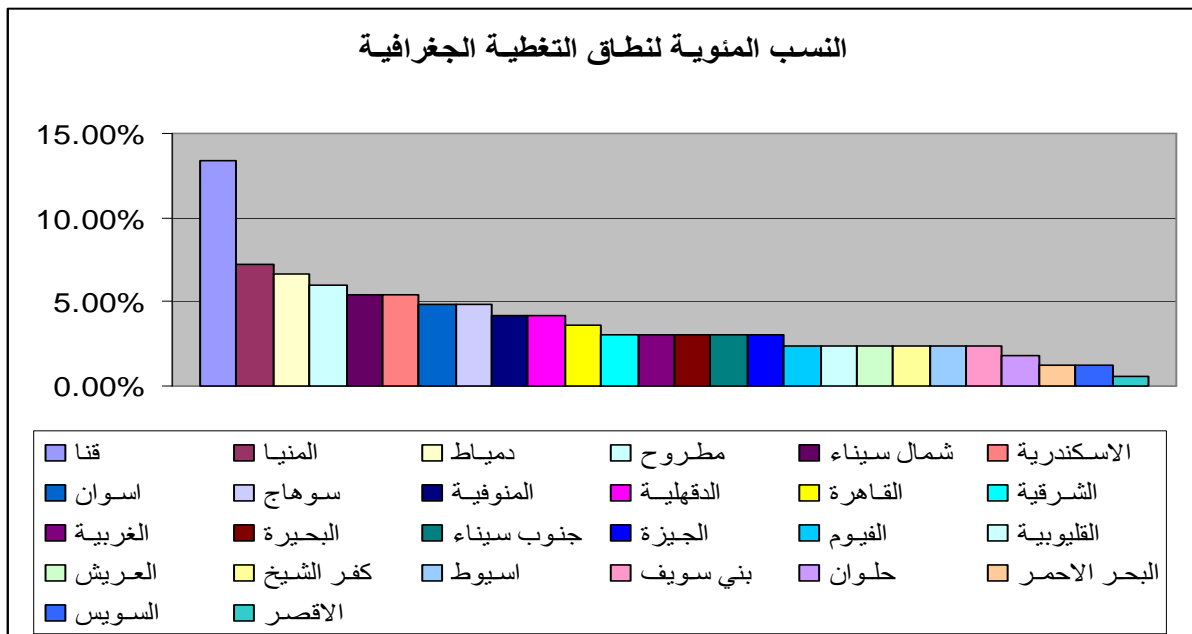
اهتمت جريدة اليوم السابع بتغطية أخبار انتخابات مجلس الشورى من مختلف جوانبها، وجاء في المرتبة الأولى اهتمام الجريدة بنشر أخبار عن عملية الترشيح والاستعداد للانتخابات، وذلك بنسبة 48,12%، يتلو ذلك أحداث الشغب بنسبة 10,27%، وفي المرتبة الثالثة جاء اهتمام الجريدة بنشر أخبار عن سير العملية الانتخابية وذلك بنسبة 8,648%، ثم جاء نشرها لأخبار عن نتائج الانتخابات، وكذلك الرقابة عليها، وذلك بنسبة 6,48% لكل منهما، وفي المرتبة الخامسة جاء نشر أخبار تتعلق بالدعاوى القضائية المتعلقة بالانتخابات بنسبة 4,32%، ثم الانتهاكات المرتبطة بالعملية الانتخابية، والدعاية الانتخابية، وانتخابات الإعادة بنسبة 2,70% لكل منهم، ثم البرامج الانتخابية بنسبة 1,62%، ثم أخبار عن ترشيح المرأة في الانتخابات بنسبة 1,08%، إما المرتبة الأخيرة ف جاء بها نشر أخبار عن كل من ترشيح الأقباط والمقاطعة للانتخابات بنسبة 0,54% لكل منهما.



وفيما يتعلق بالمصادر التي اعتمدت عليها الجريدة في نشر أخبارها، فقد وردت النصوص الإعلامية ككل عن مصادر من داخل الجريدة وهم محرريها، بينما اعتمدت على بعض المصادر في الحصول على المعلومة داخل النص الإعلامي نفسه، كما اهتمت بذكر تصريحات على لسان مصادر معينة، وجاءت المصادر المعارضة بنسبة 50%، ثم المصادر الرسمية والمنتمية للحزب الوطني بنسبة 48%، وفي المرتبة الأخيرة جاء اعتماد الجريدة على مصادر مستقلة وأجنبية وبدوية بنسبة 1% لكل منهم.



وحول توازن المادة الخبرية في تغطية الأحداث المتعلقة بمختلف الأحزاب السياسية، فقد جاء الاهتمام الأول للمادة الخبرية بالحزب الوطني بنسبة 52%، ثم الإخوان المسلمين بنسبة 20%، يتلو ذلك حزب التجمع بنسبة 8%، ثم أحزاب الوفد والغد والعربي الناصري بنسبة 5% لكل منهم، يتلو ذلك حزبي الأحرار والجبهة بنسبة 2% لكل منهما، ثم حركة كفاية بنسبة 1%.



وحول النطاق الجغرافي للتغطية الصحفية بجريدة الأهالي، فقد اهتمت بتغطية أخبار الانتخابات في معظم محافظات مصر، وشملت 26 محافظة، جاءت في مقدمتها محافظة قنا بنسبة 13,25%، ثم محافظة المنيا بنسبة 7,228% فمحافظة دمياط بنسبة 6,626%، فمحافظة مطروح بنسبة 6,024%، ثم محافظتي شمال سيناء والإسكندرية بنسبة 5,42% لكل منهما، فمحافظتي أسوان وسوهاج بنسبة 4,8% لكل منهما، ثم محافظتي المنوفية والدقهلية بنسبة 4,2% لكل منهما، فمحافظة القاهرة بنسبة 3,6%، ثم محافظات الشرقية والغربية والبحيرة وجنوب سيناء والجيزة، وذلك بنسبة 3,01% لكل منهم، فمحافظات الفيوم والفيوم والغربية والعريش وكفر الشيخ وأسيوط وبني سويف بنسبة 2,40% لكل منهم، يتلو ذلك محافظة حلوان بنسبة 1,8%، فمحافظتي البحر الأحمر والسويس بنسبة 1,2%، ثم محافظة الأقصر في المرتبة الأخيرة بنسبة 0,602%.

ثانيا: المواد الاستقصائية

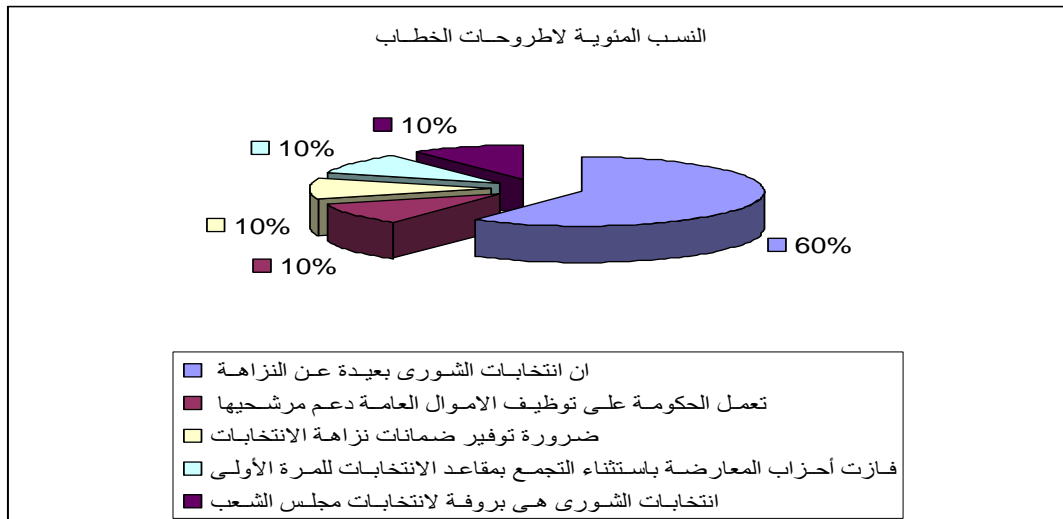
جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 5%، حيث اهتمت الجريدة بنشر موضوعات صحفية تناولت فيها موقف الصحف العالمية من نتائج الانتخابات وانتقادها لفوز الحزب الوطني، وكذلك نشرت بيانا أصدره المركز المصري لحقوق المرأة عن نتائج الانتخابات باعتبارها انتكاسة للديمقراطية، كما نشرت موضوعات عن معالجة الصحف المصرية وبرامج التوك شو للانتخابات.

إلى جانب ذلك نشرت الجريدة تقرير المنظمة المصرية لدعم التطور الديمقراطي عن الانتخابات، وتقرير عن الأداء الإعلامي للانتخابات، ورصد المنظمات الحقوقية لتجاوزات الانتخابات، وكذلك نشرت تحقيقا مع مجموعة من المرشحين الأقباط.

ثالثا: مواد الرأي

تستهدف الدراسة تحليل الخطاب الصحفي لمقالات الرأي بجريدة المصري اليوم، حيث نشرت الجريدة مواد رأى بنسبة 4%، وذلك بهدف التعرف على الأطروحات التي قدمها كاتب المقال، والحجج التي برر بها أطروحاته، وكذلك تصورات الكاتب القوى الفاعلة في القضية، إلى جانب الأطر المرجعية التي استند إليها الكاتب في تناوله للقضية، ومن خلال استخدام أداة تحليل الخطاب بأدواته الثلاث: تحليل مسار البرهنة، وتحليل القوى الفاعلة، وتحليل الأطر المرجعية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، يمكن توضيحها فيما يلي:

أولا: تحليل مسارات البرهنة



تتحدد الأطروحات التي قدمها كتاب الجريدة والحجج التي ساقوها للتأكيد على صحة الأطروحات فيما يلي:

1- إن انتخابات الشورى بعيدة عن النزاهة والشفافية

جاءت هذه الأطروحة في المرتبة الأولى بنسبة 60%، وللبرهنة على صحتها ذكر سعيد الشحات "في انتخابات الشورى عاد التزوير، والمثير أنه عاد بألية مختلفة، أبشعها أن تسويد البطاقات لم يعد يتم بأيء المندوبين، وإنما بإشراف

الأمن الذي وفر للناخبين تضييع الوقت بالذهاب إلى اللجان، وأراحهم في بيوتهم وأعطى الأوامر بالتسويد، فجاءت النتيجة نجاح كل مرشح بأكثر من مائة ألف صوت، وهو الرقم الذي لا يتحقق إلا بالتزوير، لأن الناخبين لم يذهبوا إلى الانتخابات، والغريب أن اللجنة العامة للانتخابات قالت إنه كله تمام التمام"

وأشار الكاتب هاني صلاح الدين "لقد أكدت أحداث انتخابات الشورى، أنه لا أمل في الإصلاح السياسي في ظل النظام الحالي، الذي أدمن التزوير، واغتتيال الحريات العامة، فشهوة السلطة وعشق الكرسي، وإدمان الاستبداد، وحب المال، أعمى رجال السلطة عن حقوق هذا الشعب"

ويضيف "كالمعتاد، لم تتغير الصورة الانتخابية في مصر عما سبق، فبالرغم من سيل الوعود التي قطعها النظام أمام العالم والشعب بإجراء انتخابات نزيهة شفافة، وجدنا أن الحكومة نجحت بجدارة في تزوير إرادة الوطن من خلال تزوير انتخابات الشورى"

كما أوضح الكاتب محمد حمدي "وفى التزوير يكفى معرفة أن مرشحا في إحدى دوائر الصعيد حصل على نحو 250 ألف صوت وهو رقم ليس كبيرا فقط، وإنما يعنى أن صاحبه وأنصاره تقريبا قاموا بتسويد جميع بطاقات الاقتراع في الدائرة، وهو من التزوير الغبي الذي لم يعد موجودا في أي مكان في العالم سوى في مصر!"

ويوضح الكاتب أكرم القصاص "تبدو دعوة الناخبين للذهاب إلى لجان الانتخابات تحصيل حاصل، وتخويف الناخب من ضياع صوته أمر يثير السخرية. مثل تحذير غريق من بلل ملابسه. فهل يمكن تصور أن يخرج سكان العشوائيات للتصويت لمن "عشوؤهم"، أو العاطلون لمن "عطلوهم" أو يصوت المرضى لمن أمرضوهم.. حالة واحدة فقط يخرج هؤلاء، عندما يقبضون ثمن الصوت بالتقسيم أو فورا، مثلما اعتادوا خلال المرات السابقة، وباعوا أصواتهم لنواب يصفقون ضد ناخبهم، ويعطون ظهورهم للعمال والفلاحين الذين يحملون صفاتهم للمرور والتمثيل على الناخبين، ومع هذا نجد من يزعم أن ملايين ستخرج وهم لا يتجاوزون الألاف وفى انتظار أن تخرج أرقام اللجنة لتغير الواقع وتكمل الحقيقة المرة، هي ليست انتخابات حرة بل موسم للفضل والبواقي وتجارة الأصوات بشكل محدود"

ويضيف الكاتب سعيد الشحات "سيؤكد الحزب الوطني أنه مصمم على أن تكون الأغلبية المطلقة له، دون أي رغبة منه في مشاركة أطراف معارضة حقيقية وليست مصطنعة، ولتحقيق هذا الغرض لن يتوانى الحزب عن إتباع كل وسائل التزوير، وفى مقدمتها عملية تقفيل اللجان"

2- إن الحكومة تعمل على توظيف الأموال العامة لدعم مرشحيها في الانتخابات

جاءت هذه الأطروحة في المرتبة الثانية بنسبة 10%، وللبهنة عليها أوضح الكاتب أكرم القصاص "أن الحكومة أي السلطة التنفيذية تتدخل تدخلا مباشرا لصالح مرشحي الحزب الوطني، ويسقط الحائط الرابع بين الحكومة والحزب والدولة، وبين المال العام والمال الخاص، نظريا فإن هناك ادعاء بأن الحكومة هي حكومة الحزب الوطني، ماشى، أيضا الحزب هو حزب الحكومة، لا مانع، لكن ما علاقة كل هذا بأن تستخرج الحكومة المشروعات المعطلة لتعيد افتتاحها في وقت الدعاية الانتخابية"

3- ضرورة توفير الضمانات اللازمة لنزاهة العملية الانتخابية، حتى لو كان هذا الضامن هو حماية صناديق الاقتراع وأوقات الفرز بدمائنا وأجسادنا

جاءت هذه الأطروحة أيضا في المرتبة الثانية بنسبة 10%، وللتأكيد على صحتها أوضح الكاتب محمد الدسوقي رشدي "عجيب أمر المسؤولين في النظام الحاكم يطلبون منا نحن المواطنين وبالحاح أن نذهب إلى صناديق الاقتراع ونشارك في العملية الانتخابية، وكان التقصير من جانبنا. يطلبون منا أن نذهب لكي نؤدي الأمانة وندلى بأصواتنا في عملية انتخابية لم نضمن بعد نزاهتها وعودتنا أمور البلطجة والتزوير والصناديق المغلقة التي نضع بداخلها أصواتنا وهي تقول «لا» فتخرج منها لوسائل الإعلام الحكومية وهو تقول «نعم»، أن نشكك في العملية السياسية والانتخابية دائما.."، وأضاف "أنا أتحدث عن توفير مناخ يسمح للشرفاء وأصحاب العقول بأن يكونوا هم المرشحين وليس أصحاب المال والنفوذ وشهادات فك الخط.. وحين تتوفر كل هذه الأشياء بالمزيد من الضغوط منا والمزيد من الإصلاح من جانب

الحكومة، لن نحتاج إلى أي إعلان يشجعنا على المشاركة، لأننا سنملاً لجان الاقتراع حتى لو كان الطريق إليها لا سير فيه إلا زحفا على البطون..

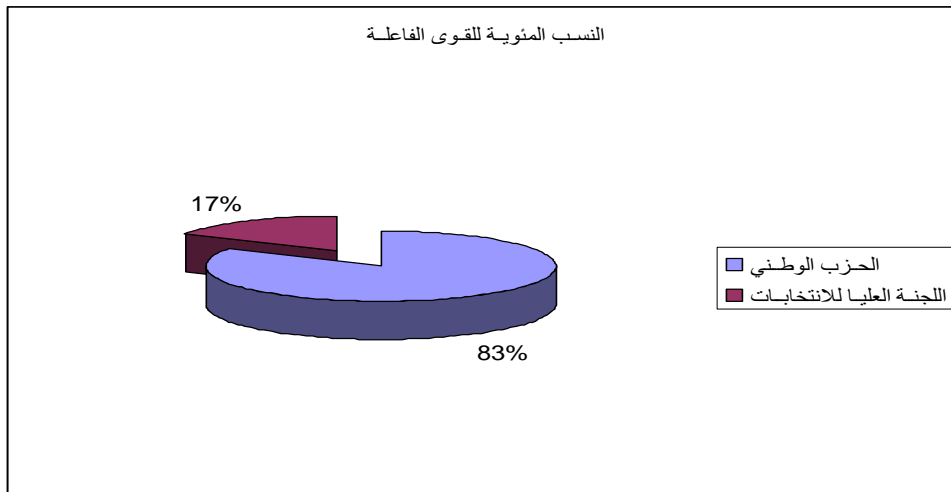
4- هذه هي المرة الأولى في تاريخ مجلس الشورى الذي تفوز فيه كل هذه الأحزاب باستثناء التجمع بمقاعد عبر انتخابات مجلس الشورى

جاءت هذه الأطروحة أيضا في المرتبة الثانية بنسبة 10%، ولبرهنة على صحتها أوضح الكاتب محمد حمدي " فإن انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى أمس سجلت بعض الإيجابيات لعل أهمها على الإطلاق فوز ستة مرشحين ينتمون لأحزاب المعارضة، بواقع نائب عن كل من التجمع والجيل والغد والناصرى، ونائبين عن الوفد"، وأضاف "وقد يكون من شأن هذا الاختراق المعارض لمجلس الشورى أن تتعامل المعارضة بجدية أكثر في انتخابات مجلس الشعب القادمة.. وهذه الجدية تعنى أن تشكل تلك الأحزاب جبهة واحدة في الانتخابات المقبلة وترشح مرشحين فقط في كل دائرة بحيث تنافس في جميع الدوائر وعلى جميع المقاعد دون استثناء"

5- إن انتخابات الشورى هي بروفة لانتخابات مجلس الشعب

جاءت هذه الأطروحة أيضا في المرتبة الثانية بنسبة 10%، أوضح سعيد الشحات "في هذه المنافسة ستظهر كيف تتصرف أجهزة الدولة، بدءا من قوات الأمن وانتهاء بباقي الأجهزة التنفيذية، ومن الطبيعي أن هذه الأجهزة ستقف إلى جانب "الوطني"، أما المسار الأهم فسيكون في يوم الانتخابات، حيث سنرى عمليات تقفيل واسعة للجانب بالدرجة التي ستظهر فيها النتائج، بأن مرشح الوطني حصل على عشرات الآلاف من الأصوات، في حين أن عدد الحضور لن يكون في أكثر الأحوال طموحا سوى عشر هذا العدد، والنهاية ستكون فوزا كاسحا للحزب الوطني في عملية انتخابية مظهرية فقط، وعملية تؤكد أن كل ما نراه فيها هو بروفة حقيقية لانتخابات مجلس الشعب القادمة"

ثانيا: القوى الفاعلة



تحدد في كل من النظام الحاكم وذلك بنسبة 83%، واللجنة العليا للانتخابات بنسبة 17%، ونوضح ذلك فيما يلي:

- التصور الخاص بالنظام الحاكم

يأتي التصور الخاص بالحزب الحاكم في المرتبة الأولى بنسبة 83%، ونسب له الخطاب تصورا سلبيا فأوضح انه هو الذي صنع بحر السلبية الذي غرق فيه المواطن بسبب ممارساته القمعية والقهرية وبطنه في دفع عجلة الإصلاح السياسي، وانه يرفع رايات الاقتصاد الحر والمنافسة الاقتصادية، بينما يرفض المنافسة السياسية وتداول السلطة.

وأضاف الخطاب أن الحكومة في الانتخابات تدخلت تدخلا مباشرا لصالح مرشحي الحزب الوطني، كما أنها نجحت بجدارة في تزوير إرادة الوطن من خلال تزوير انتخابات الشورى، حيث يوضح الكاتب هاني صلاح الدين وأرى أن

الوطني أطلق رصاصة القتل السريع، على الحياة السياسية في مصر، ولن ننتظر من هذا النظام الفاسد أي إصلاح وعلى القوى الوطنية الشريفة، إن أرادت أن تنفذ مصر، أن تتحد لكي نتخلص من بلطجية الحزب الوطني.

- التصور الخاص باللجنة العليا للانتخابات

يأتي ذلك في المرتبة الثانية بنسبة 17%، وقد قدم لها الخطاب تصورا سلبيا يوضح تجاهلها لكل الطعون التي قدمها مرشحون إليها تفصح مسار العملية الانتخابية، وخاصة فضيحة تسويد البطاقات وتعبئة صناديق الانتخابات بها، كما تجاهلت الشكاوى التي أكدت أن الأمن في زيه المدني منع الناخبين جميعا من الإدلاء بأصواتهم، وسمح فقط لوضع عشرات في كل دائرة يحملون البطاقة الحمراء وهي بطاقة الحزب الوطني، ومن لا يحمل هذه البطاقة تم حرمانه من الإدلاء بصوته.

ثالثا: الأطر المرجعية

وتقتصر على المرجعية السياسية فقط، ووظفها الخطاب في توضيح سبل تزوير الانتخابات حيث أوضح أن أساليب التزوير التقليدية واللجنة المتمثلة في تسويد البطاقات قد اختفت، مع بدء الإشراف القضائي على الانتخابات عام 2000، و عام 2005، وسارت من التراث الذي يتندر به المنغمسون في الانتخابات، إلا انه في انتخابات الشورى عاد التزوير، فأوضح الخطاب أنه عاد بألية مختلفة، أبشعها أن تسويد البطاقات لم يعد يتم بأيد المندوبين، وإنما بإشراف الأمن الذي وفر للناخبين تضييع الوقت بالذهاب إلى اللجان، فجاءت النتيجة نجاح كل مرشح بأكثر من مائة ألف صوت، وهو الرقم الذي لا يتحقق إلا بالتزوير، لأن الناخبين لم يذهبوا إلى الانتخابات.

مفسرا ذلك في أنها انتخابات مزدحمة بالمرشحين خالية من الناخبين والبرامج ضحيجها أضعاف حقيقتها، ولهذا أعطاهم المواطنون ظهورهم مبكرا، وانصرفوا عنها إلى مشكلاتهم التي أغرقهم فيها حزب يدعوهم للتصويت على مزيد من الوجود المزمّن.

وناقش الخطاب أيضا ضرورة توفير ضمانات نزاهة العملية الانتخابية كوسيلة لتحقيق الإصلاح السياسي في البلاد، كما أوضح الخطاب من خلال المرجعية السياسية ضرورة أن تتناسى القوى السياسية مشاكلها وخلافاتها، وتتحد على قلب رجل واحد، وتترفع عن إجراءات النظام لها بفتات المقاعد، سواء البرلمانية أو المحلية، فمصر تمر بأسوأ مراحل تاريخها السياسي، وتحتاج لقلوب تقطر حبا لها، وسواعد تزيل من طريق نهضتها وحل الفساد، ورجال يؤثرون مصلحة وطنهم على ما سواه، فأكد الكتاب أن الصمت على الفساد السياسي الذي يظل مصر خيانة، وعدم المشاركة في دفع سفينة الوطن للأمام، ومقاومة الاستبداد والديكتاتورية، أصبح ظلماً بيناً، وعلى الجميع أن يدفعوا فاتورة حب تراب أرض الكنانة مهما كانت باهظة.

ومن خلالها أيضا أوضح الخطاب أن فوز أحزاب المعارضة في الانتخابات يمثل تحديا حقيقيا في الحياة السياسية المصرية حيث يكون من شأن هذا الاختراق المعارض لمجلس الشورى أن تتعامل المعارضة بجدية أكثر في انتخابات مجلس الشعب القادمة، وهذه الجدية تعنى أن تشكل تلك الأحزاب جبهة واحدة في الانتخابات المقبلة وترشح مرشحين فقط في كل دائرة بحيث تنافس في جميع الدوائر وعلى جميع المقاعد دون استثناء.

الخلاصة والاستنتاجات

من خلال إجراء الدراسة على صحف العينة، ومن خلال تحليل مضمون المواد الخيرية، وتحليل الخطاب الصحفي لمواد الرأي، خرجنا بمجموعة كبيرة من النتائج التي استعرضناها فيما سبق، ويمكن توضيح خلاصة تلك النتائج فيما يلي:

تأتي جريدة اليوم السابع اليومية الالكترونية في مقدمة صحف العينة اهتماما بالانتخابات، وذلك بنسبة 28%، تتلوها جريدة روزا ليوسف بنسبة 25%، ثم جريدة الوفد بنسبة 19%، فالمصري اليوم بنسبة 15%، تتلوها جريدة الأهرام بنسبة 9%، وأخيرا جريدة الأهالي بنسبة 5%.

وقد كانت الصحف الخاصة هي أكثر الصحف استقلالية وحيادية في عرض مادة الخبر، كما كانت أكثرها منطقية في عرض مادة الرأي، ويرجع ذلك إلى طبيعة ملكيتها، فهي ليست ناطقة باسم الحكومة أو باسم أى من الأحزاب السياسية، بينما جاءت معالجة الصحف القومية متحيزة لصالح الحزب الوطني وحكومته متخذة موقفا مضادا تجاه أحزاب المعارضة والقوى السياسية المناوئة، وكذلك اتسمت المعالجة الصحفية للصحف الحزبية بالتحيز لصالح الأحزاب الصادرة عنها، والناطقة بلسانها.

ويمكن توضيح أهم الاستنتاجات فيما يلي:

أولا: الصحف القومية

الترمت الصحف القومية عينة الدراسة بالاتجاه الرسمي في تناول الأحداث الانتخابية، ويرجع ذلك إلى طبيعة ملكيتها الحكومية، وقد جاءت تغطيتها الخبرية محايدة إلى حد ما، بينما كانت مواد الرأي بها متحيزة لصالح الحزب الوطني، ونجمل ذلك فيما يلي:

- تنوعت مجالات الاهتمام بكل من جريدة روزا ليوسف، وجريدة الأهرام حول مختلف الجوانب المتعلقة بالانتخابات حيث شملت الترشيح للانتخابات، والدعاية الانتخابية، والرقابة، والمقاطعة، وأحداث الشغب، والإقبال الجماهيري، وجولة الإعادة، والدعاوى القضائية، وسير العملية الانتخابية.

- اهتمت جريدة روزا ليوسف بتغطية أخبار الانتخابات في جميع المحافظات، بينما اهتمت الأهرام بتغطية الأحداث الانتخابية في 16 محافظة.

- تنوعت التغطية الخبرية بروزا ليوسف من حيث الأحزاب والقوى السياسية في مصر حيث شملت 17 حزبا، وشملت في جريدة الأهرام 15 حزبا.

- وحول المصادر فقد جاء الاعتماد الأول لروزا ليوسف على المصادر الرسمية، ثم المعارضة، ثم الأجنبية، كما جاء الاعتماد الأول لجريدة الأهرام على المصادر الرسمية، ثم المعارضة.

- اقتصرت الأطروحات التي قدمتها جريدة الأهرام على أن الانتخابات هي الاختبار الأول للتعددية السياسية، تتفق معها جريدة روزا ليوسف حيث أوضحت في أطروحاتها أن الانتخابات هي وسيلة من محاسن الديمقراطية، وأن انتخابات الشورى هي بروفة للانتخابات القادمة، كما دافعت في أطروحاتها عن النظام الحاكم موضحة أن هناك حملة تشن ضده.

- قدمت جريدة الأهرام تصورات ايجابية تجاه الحزب الوطني كما اتفقت غالبية تصورات جريدة روزا ليوسف تجاه الحزب الوطني على أنه أكبر الأحزاب السياسية، وأكثرها وجودا على الساحة، بينما قدمت تصورا سلبيا واحدا يوضح عدم قدرته على حشد الناخبين إلى صناديق الاقتراع، وتوسعت تصورات روزا ليوسف تجاه القوى الفاعلة فقدمت تصورا ايجابيا للجنة العليا للانتخابات، بينما قدمت تصورات سلبية تجاه جماعة الإخوان المسلمين معتبرة أنها تعمل على المتاجرة بالإسلام واستخدام شعارات دينية في غير موضعها.

- اتفقت كل من جريدتي الأهرام، وروزا ليوسف على توظيف المرجعية السياسية في الخطاب، وتميزت روزا ليوسف عن الأهرام في استخدام المرجعية التاريخية.

ثانياً: الصحف الحزبية

اتفقت كل من جريدتي الوفد والأهالي في عديد من الجوانب، وبرز اهتمام كل جريدة بالحزب الناطقة باسمه، ويرجع ذلك إلى طبيعة ملكيتها الحزبية، وقد جاءت المواد الخبرية بجريدة الوفد أكثر حياداً عن مثيلاتها في جريدة الأهالي، بينما كانت مواد الرأي في كل منهما متحيزة واتخذت كلاهما موقفاً مضاداً للحزب الوطني، ولنتائج العملية الانتخابية، ونجمل ذلك فيما يلي:

- اهتمت كل من الوفد والأهالي بتغطية أخبار انتخابات مجلس الشورى من مختلف جوانبها من حيث الترشيح والدعاية والمقاطعة وسير العملية الانتخابية، وما إلى ذلك.

- جاء اعتماد الوفد على المصادر الرسمية في المقام الأول ثم المصادر المعارضة، بينما اقتصر جريدة الأهالي على مصادر من داخل حزب التجمع، ويرجع ذلك إلى أنها جريدة حزبية ناطقة بلسان حزب التجمع.

- اهتمت الوفد بتغطية أخبار أحزاب الوطني والوفد والتجمع بينما اهتمت الأهالي في المقام الأول بحزب التجمع ثم الحزب الوطني.

- وحول نطاق التغطية الجغرافية للوفد فشمل 20 محافظة، بينما اقتصر التغطية الجغرافية لجريدة الأهالي على عدد محدود من المحافظات.

- تحددت أطروحات جريدة الوفد في أن انتخابات مجلس الشورى جرت في ظل غياب شبه كامل للناخبين، وحدثت بها العديد من التجاوزات والتدخلات الإدارية، وكذلك التأكيد على الطبيعة الاستبدادية للنظام القائم، وأن الانتخابات بروفة سيئة السمعة، بينما اقتصر أطروحات الأهالي على أهمية الانتخابات، وتزوير نتائجها، ومقاطعة الناخبين لها.

- قدمت كل من جريدتي الوفد والأهالي تصورات سلبية للحكومة المصرية يوضح أنها تعمل على تزوير نتائج الانتخابات، وإغراق الناس في الفقر، كما أن نظامها مستبد وغير ديمقراطي.

- تنوعت المرجعيات التي اعتمدت على توظيفها جريدة الوفد ما بين السياسية والدينية والتاريخية، وقد ركز الخطاب في توظيفه للمرجعية السياسية في الوفد على استعراض تجربة الحزب في إجراء الانتخابات الخاصة به، وكذلك تنوعت المرجعيات التي اعتمدت عليها جريدة الأهالي ما بين السياسية والقانونية والتاريخية.

ثالثاً: الصحف الخاصة

اتفقت كل من جريدتي المصري اليوم واليوم السابع في العديد من الجوانب، واتخذت كل منهما موقفاً سلبياً تجاه الحزب الوطني، وتجاه غالبية ما أسفرت عنه انتخابات الشورى، وقد تميزت الجريدتين بالحيادية في عرض المادة الخبرية، بينما اتسم خطاب كل منهما بالتحيز حيث اتخذوا موقفاً سلبياً تجاه السياسات الحكومية.

- اهتمت كل من جريدة المصري اليوم وجريدة اليوم السابع اليومية بتغطية أخبار انتخابات مجلس الشورى من مختلف جوانبها من حيث الترشيح والاستعداد للانتخابات، والدعاية الانتخابية، والإقبال الجماهيري، وما إلى ذلك من مختلف الجوانب.

- جاء اعتماد المصري اليوم في المقام الأول على المصادر المعارضة، ثم المصادر الرسمية والمنتمية للحزب الوطني، وكذلك أيضاً جاء اعتماد اليوم السابع في المقام الأول على المصادر المعارضة ثم المصادر الرسمية والمستقلة والبدوية والأجنبية.

- اهتمت المصري اليوم بتغطية أخبار عدد محدود من الأحزاب السياسية والقوى السياسية مقارنة بجريدة اليوم السابع التي تفوقت عليها في تغطية الأخبار المتعلقة بعدد أكبر من الأحزاب والقوى السياسية في مصر.

- وحول نطاق التغطية الجغرافية لكل من المصري اليوم واليوم السابع فقد شمل جميع المحافظات.

- وتحددت أطروحات المصري اليوم في أن الانتخابات بعيدة عن النزاهة وعن تجاوب الناخبين، وأن بعض الأحزاب ساهمت في إضفاء الشرعية على الانتخابات، وأنه لا حاجة للرقابة الدولية على الانتخابات، كما تناولت ترشيح الإخوان المسلمين، وأهداف الحكومة من الانتخابات، بينما تحدد أطروحات اليوم السابع في أن انتخابات الشورى بعيدة عن النزاهة، وأن الحكومة عملت على دعم مرشحيها، وكذلك ضرورة توفير ضمانات نزاهة الانتخابات وأن الانتخابات بروفة للانتخابات القادمة، وقدمت الجريدة أيضاً أطروحة واحدة إيجابية حول انتخابات الشورى أوضحت من خلالها

أن هذه هي المرة الأولى في تاريخ مجلس الشورى الذي تفوز فيه كل هذه الأحزاب باستثناء التجمع بمقاعد عبر انتخابات مجلس الشورى.

- قدمت المصري اليوم تصورات سلبية تجاه الحزب الوطني، وبعض أحزاب المعارضة، بينما قدمت تصورا ايجابيا تجاه حزب الجبهة الديمقراطية لأنه قاطع الانتخابات، كما قدمت اليوم السابع تصورات سلبية تجاه كل من الحزب الوطني، واللجنة العليا للانتخابات.

- تنوع الإطار المرجعي بالمصري اليوم ما بين الإطار المرجعي السياسي، والإطار المرجعي القانوني، بينما اقتصر الإطار المرجعي في اليوم السابع على الإطار المرجعي السياسي فقط.

- أعداد جريدة الأهرام الصادرة منذ 1 ابريل حتى 15 يونيو 2010
- أعداد جريدة روزا ليوسف الصادرة منذ 1 ابريل حتى 15 يونيو 2010
- أعداد جريدة الوفد الصادرة منذ 1 ابريل حتى 15 يونيو 2010
- أعداد جريدة الأهالي الصادرة منذ 1 ابريل حتى 15 يونيو 2010
- أعداد جريدة المصري اليوم الصادرة منذ 1 ابريل حتى 15 يونيو 2010
- أعداد جريدة اليوم السابع اليومية الصادرة منذ 1 ابريل حتى 15 يونيو 2010

ملاحق الدراسة

أولاً: استمارة تحليل المضمون

اسم الجريدة:

الأحزاب والقوى السياسية المذكورة	نطاق التغطية الجغرافية للجريدة	المصادر		مجالات الاهتمام بالقضية
		مصادر معارضة	مصادر حكومية ورسمية	

الأطر المرجعية		القوى الفاعلة			مسارات البرهنة		
كيفية توظيف الإطار	الإطار المستخدم	سمات الدور		التصور الخاص بها	القوى الفاعلة	الحجج والبراهين	الأطروحة المستخدمة
		إيجابي	سلبي				